

كتاب الشهادات

والأصل فيها^(١) الكتاب والسنة والإجماع والعبرة؛ أما الكتاب، فقول الله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٢) . وقال تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣) . ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(٤) . وأما السنة، فما روى / وائل بن حجر، قال : جاء رجل من حضر موت، ورجل من كندة، إلى النبي ﷺ، فقال الحضرمي : يا رسول الله، إن هذا غلبني على أرضي لي . فقال الكندي : هي أرضي، وفي يدي، وليس له فيها حق . فقال النبي ﷺ للحضرمي : « أَلَك بَيِّنَةٌ ؟ » . قال : لا . قال : « فَلَك يَمِينُهُ » . قال : يا رسول الله، الرجل فاجر لا يُبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء . قال : « لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ » . قال : فانطلق الرجل ليحلف له، فقال رسول الله ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ : « لَئِنْ حَلَفَ عَلَىٰ مَالِهِ لَيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لَيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ » . قال الترمذي^(٥) : هذا حديث حسن صحيح . وروى محمد بن عبيد الله العرزمي^(٥)، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قَالَ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ »^(٦) . قال الترمذي : هذا حديث في إسناده مقال، والعرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، ضعفه ابن المبارك وغيره، إلا أن أهل العلم أجمعوا على هذا . قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ

(١) في ب، م : « في الشهادات »

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة الطلاق ٢ .

(٤) تقدم تخريجه، في : ٤٤٤/١٣ .

(٥) في م : « العزمي » .

(٦) تقدم تخريجه، في : ٥٨٧/٦ . وانظر : ٥٢٥/٦، ٥٣٠/١٠ .

وغيرهم . ولأن الحاجة داعية إلى الشهادة لحصول التّجّاحدين الناس ، فوجب الرجوع إليها . قال شريح : القضاء جَمْرٌ ، فنَحَّه عنك بعودين ^(٧) . يعنى الشّاهدين . وإنّما الخصم داء ، والشّهود شفاء ، فأفرغ الشفاء على الداء ^(٨) .

فصل : وتحمل الشهادة وأداؤها فرض على الكفاية ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ ^(٩) . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ ^(١٠) . وإنّما خص القلب بالإثم ؛ لأنّه موضع العلم بها ، ولأنّ الشهادة أمانة ، فلزم أداؤها ، كسائر الأمانات . إذا ثبت هذا ، فإن دُعِيَ إلى تحمّل شهادة في نكاح أو دين أو غيره ، لزمته الإجابة ، وإن كانت عنده شهادة فدُعِيَ إلى أدائها ، لزمه ذلك ، فإن قام بالفرض في التحمّل أو الأداء اثنان ، سقط عن الجميع ، وإن امتنع الكل أثموا ، وإنّما / ياثم الممتنع إذا لم يكن عليه ضررٌ ، وكانت شهادته تنفع ، فإن كان عليه ضرر في التحمّل أو الأداء ، أو كان ممن لا تقبل شهادته ، أو يحتاج إلى التبدّل في التزكية ونحوها ، لم يلزمه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(١١) . وقول النبي ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ » ^(١٢) . ولأنّه لا يلزمه أن يضُرَّ نفسه لينتفع ^(١٣) غيره . وإذا كان ممن لا تقبل شهادته ، لم يجب عليه ؛ لأنّ مقصود الشهادة لا يحصل منه . وهل يَأْثِمُ بالامتناع إذا وجد غيره ممن يقوم مقامه ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يَأْثِمُ ؛ لأنّه قد تعيّن بدعائه ، ولأنّه منهي عن الامتناع بقوله : ﴿ وَلَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ . والثاني ، لا يَأْثِمُ ؛ لأنّ غيره يقوم مقامه ، فلا ^(١٤) يتعيّن في حقّه ، كما لو لم يدع إليها . فأما قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ . فقد روى ^(١٥) بالفتح والرفع ، فمن رفع فهو خبرٌ ، معناه النّهْيُ ،

و ٥٩/١١

(٧) انظر : أخبار القضاة ، لوكيع ٢٨٩/٢ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٩) سورة البقرة ٢٨٣ .

(١٠) في م : « ضرار » . وتقدم تخريجه ، في : ١٤٠/٤ .

(١١) في ب ، م : « لنفع » .

(١٢) في ب ، م : « فلم » .

(١٣) في م : « قرئ » .

(٤) وَيَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ الْكَاتِبُ فَاعِلًا^(١) ؛ أَيْ لَا يَضُرُّ الْكَاتِبُ وَالشَّهِيدُ مَنْ يَدْعُوهُ ، بَأَنْ لَا يُجِيبَ ، أَوْ يَكْتُبَ مَا لَمْ يُسْتَكْتَبْ ، أَوْ يَشْهَدَ مَا لَمْ^(٢) يُسْتَشْهَدْ بِهِ .
وَالثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ « يُضَارَّ » فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى الْفَتْحِ وَاحِدًا ؛ أَيْ لَا يَضُرُّ الْكَاتِبُ وَالشَّهِيدُ بَأَنْ^(٣) يُقْطَعَا عَنْ شُغْلِهِمَا بِالْكِتَابَةِ وَالشَّهَادَةِ ، وَيُمْنَعَا حَاجَتَهُمَا . وَاشْتِقَاقُ الشَّهَادَةِ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يُخْبِرُ عَمَّا يَشَاهِدُهُ . وَقِيلَ :
لِأَنَّ الشَّاهِدَ بِخَبَرِهِ يَجْعَلُ^(٤) الْحَاكِمَ كَالْمُشَاهِدِ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، وَتُسَمَّى بَيِّنَةً ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ مَا التَّبَسَّسَ ، وَتُكْشِفُ الْحَقَّ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ .

١٨٨٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّيْنَى إِلَّا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ عُذُولٍ أَوْ أَحْرَارٍ مُسْلِمِينَ)

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي^(١) الزَّيْنَى أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾^(٢) . فِي آيٍ سِوَاهَا . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ^(٣) قَالَ : « أَرْبَعَةٌ ، وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ »^(٤) . فِي أَخْبَارٍ سِوَى هَذَا . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ^(٥) يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمْ مُسْلِمِينَ ، عُذُولًا ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا . / وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونُوا رِجَالًا أَحْرَارًا ، فَلَا تُقْبَلُ^(٦) شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَلَا الْعَبِيدِ .^(٧) وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَشَذَّ أَبُو ثَوْرٍ ، فَقَالَ : تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْعَبِيدِ^(٨) .

٥٩/١١ ظ

(١٤-١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) في ب : « بما » .

(١٦) في ب : « أن » .

(١٧) في ب ، م : « جعل » .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة النور ١٣ .

(٣-٣) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٧٣/٨ .

(٥) في ب زيادة : « فيه » .

(٦-٦) سقط من : ب . نقل نظر .

وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَحَمَّادٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا : تَجُوزُ شَهَادَةُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ وَامْرَأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ وَاحِدٌ مِنَ عَدَدِ الرِّجَالِ ، فَقَامَ مَقَامَهُ امْرَأَتَانِ ، كَالْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، ظَاهِرُ الْآيَةِ ، وَأَنَّ الْعَبْدَ مُخْتَلَفٌ فِي شَهَادَتِهِ فِي الْمَالِ ، فَكَانَ ذَلِكَ شُبْهَةً فِي الْحَدِّ ؛ لِأَنَّهُ بِالشُّبُهَاتِ ^(٧) يَنْدَرِي ، وَلَا يَصِحُّ ^(٨) قِيَاسُ هَذَا عَلَى الْأَمْوَالِ ؛ لِخِفَةِ حُكْمِهَا ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى إِثْبَاتِهَا ، لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا ، وَالِاخْتِيَاظِ فِي حِفْظِهَا ، وَلِهَذَا زِيدَ فِي عَدَدِ شُهُودِ الزَّئِنِيِّ عَلَى شُهُودِ الْمَالِ .

فصل : وفي الإقرار بالزَّئِنِيِّ رَوَايَتَانِ ، ذَكَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَثْبُتُ بِشَاهِدَيْنِ ؛ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَقَارِيرِ . وَالثَّانِي ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِحَدِّ الزَّئِنِيِّ ، أَشْبَهَ فِعْلُهُ .

١٨٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا سِوَى الْأَمْوَالِ ، مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ)

وَهَذَا الْقِسْمُ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْعُقُوبَاتُ ، وَهِيَ الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ^(١) عَطَاءٍ ، وَحَمَّادٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا : يُقْبَلُ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ؛ قِيَاسًا عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مِمَّا يُحْتَاطُ لِدَرْئِهِ وَإِسْقَاطِهِ ، وَلِهَذَا يَنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ ، وَلَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى إِثْبَاتِهِ ، وَفِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ شُبْهَةٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(٢) . وَأَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ ، مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِيهِ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى الْمَالِ ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَرْقِ . وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

(٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٨) في ب ، م : « يصلح » .

(١) في م : « على » .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَاتَّفَقَ هَؤُلَاءُ وَغَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، مَا خَلَا الزَّئْيَ ، إِلَّا الْحَسَنَ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَتْلِ ، كَالشَّهَادَةِ / عَلَى الزَّئْيِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِتْلَافُ النَّفْسِ ، فَأَشْبَهَ الزَّئْيَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْقِصَاصِ ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ فِي الطَّرَفِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْوَصْفِ لَا أَثَرُ لَهُ ، فَإِنَّ الزَّئْيَ الْمَوْجِبَ لِلْحَدِّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ، وَلَئِنْ حَدَّ الزَّئْيَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى يُقْبَلُ الرَّجُوعُ عَنْ الْإِقْرَارِ بِهِ . وَيُعْتَبَرُ فِي شَهَادَةِ هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالذُّكُورِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ ، مَا يُعْتَبَرُ فِي شَهَادَةِ الزَّئْيِ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّانِي ، مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ كَالنِّكَاحِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْعَتَاقِ ، وَالْإِيلَاءِ ، وَالظُّهَارِ ، وَالنَّسَبِ ، وَالتَّوَكُّلِ ، وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالكِتَابَةِ ، وَأَشْبَاهِ هَذَا . فَقَالَ الْقَاضِي : الْمَعْمُولُ ^(٣) عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ بِحَالٍ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْوَكَالَةِ : إِنْ كَانَتْ بِمُطَالَبَةِ دَيْنٍ — يَعْنِي تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ — فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا . وَوَجْهُ ذَلِكَ ؛ أَنَّ الْوَكَالََةَ فِي اقْتِضَاءِ الدَّيْنِ يُقْصَدُ مِنْهَا الْمَالُ ، فَيُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، كَالْحَوَالَةِ . قَالَ الْقَاضِي : فَيُخْرَجُ مِنْ هَذَا ، أَنَّ النِّكَاحَ وَحُقُوقَهُ ، مِنَ الرَّجْعَةِ وَشِبْهِهَا ، لَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وَمَا عَدَاهُ يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يُخْرَجُ فِي النِّكَاحِ وَالْعَتَاقِ أَيْضًا رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ النَّحْعِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ، وَرَبِيعَةَ ، فِي الطَّلَاقِ . وَالثَّانِيَةِ ، تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرُوِيَ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ عَنْ عَطَاءٍ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، فَيَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، كَالْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقْصَدُ ^(٤) مِنْهُ الْمَالُ ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، فَلَمْ يَكُنْ لِلنِّسَاءِ فِي

(٣) فِي ب : « الْمَعْمُول » .

(٤) فِي ب ، م : « الْمَقْصُود » .

٦٠/١١ ظ شهادته مدخل ، كالحدود والقصاص . وما ذكره لا يصح ؛ فإن الشبهة لا مدخل لها / لها في النكاح ، وإن تُصور بأن تكون المرأة مُرتابة بالحمل ، لم يصح النكاح .

فصل : وقد نُقل عن أحمد ، رضي الله عنه ، في الإغسار ما يدل على أنه لا يثبت إلا بثلاثة ؛ لحديث قبيصة بن المخارق : « حَتَّى يَشْهَدَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ ، لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَّةً » ^(٥) . قال أحمد : هكذا جاء الحديث . فظاهر هذا أنه أخذ به . وروى عنه ، أنه لا يقبل قوله ^(٦) إنه وصى ، حتى يشهد له رجلان ، أو رجل عدل . فظاهر ^(٧) هذا أنه يقبل في الوصية شهادة رجل واحد . وقال في الرجل يُوصى ولا يحضره إلا النساء . قال : أُجيز شهادة النساء ، فظاهر هذا أنه أثبت الوصية بشهادة النساء على الأفراد ، إذا لم يحضره الرجال . قال القاضي : والمذهب أن هذا كله لا يثبت إلا بشاهدين ، وحديث قبيصة في حل المسألة ، لا في الإغسار .

فصل : ولا يثبت شيء من هذين النوعين بشاهد ويمين المدعى ؛ لأنه إذا لم يثبت بشهادة رجل وامرأتين ، فليلاً يثبت بشهادة واحد ويمين أولى . قال أحمد ، ومالك ، في الشاهد واليمين : إنما يكون ذلك في الأموال خاصة ، لا يقع في حد ، ولا نكاح ، ولا طلاق ، ولا عتاق ، ولا سرقة ، ولا قتل . وقد قال الخرقى : إذا ادعى العبد أن سيده أعتقه ، وأتى بشاهد ، حلف مع شاهده ، وصار حراً . ونص عليه أحمد . وقال في شريكين في عبد ، ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه ، وكانا مُعسرَيْنِ عدلين : فليُعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حراً ، أو يحلف مع أحدهما ويصير نصفه حراً . فيخرج مثل هذا في الكتابة ، والولاء ، والوصية ، والوديعة ، والوكالة ، فيكون في الجميع روايتان ، ما خلا العقوبات البدنية ، والنكاح ، وحقوقه ، فإنها لا تثبت بشاهد ويمين ، قولاً واحداً . قال القاضي : المعمول عليه في جميع ما ذكرناه ، أنه لا يثبت إلا بشاهدين . وهو قول الشافعي . وروى الدارقطني ^(٧) ، بإسناده عن أبي سلمة ، عن أبي

(٥) تقدم تخريجه ، في : ١١٩/٤ .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) لم نجده عند الدارقطني ، في سببته ، وعزاه السيوطي إلى أبي نعيم ، وابن منده في المعرفة ، والديلمى . الجامع الكبير ١٠٥/١ .

هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اسْتَشْرْتُ جَبْرِيلَ فِي الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ ، فَأَشَارَ عَلَيَّ فِي الْأَمْوَالِ ، لَا تَعْدُو^(٨) ذَلِكَ » . وقال عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ ؟ / قال : نعم في الأموال . وتفسير الراوي أولى من تفسير غيره . رواه الإمام أحمد ، وغيره^(٩) ، بإسنادهم .

١٨٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُقْبَلُ فِي الْأَمْوَالِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَرَجُلٍ عَدِلَ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ)

وجملة ذلك ، أَنَّ الْمَالَ كَالْقَرْضِ ، وَالْعَصْبِ ، وَالذُّيُونِ كُلِّهَا ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ كَالْبَيْعِ ، وَالْوَقْفِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالصُّلْحِ ، وَالْمُسَاقَاةِ ، وَالْمُضَارَبَةِ ، وَالشَّرَكَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، وَالْجِنَايَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ ؛ كَجِنَايَةِ الْخَطَا ، وَعَمْدِ الْخَطَا ، وَالْعَمْدِ الْمُوجِبِ لِلْمَالِ دُونَ الْقصاصِ ، كَالْجَائِفَةِ ، وَمَا دُونَ الْمُوضِيحَةِ مِنَ الشُّجَاجِ ، تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ .^(١٠) وقال أبو بكر : لَا تَثْبُتُ الْجِنَايَةُ فِي الْبَدَنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ^(١١) ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ مَا يُوجِبُ الْقصاصَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مُوجِبَهَا الْمَالَ ، فَأَشْبَهَتْ الْبَيْعَ ، وَفَارَقَ مَا يُوجِبُ الْقصاصَ ؛ لِأَنَّ الْقصاصَ لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ ، وَكَذَلِكَ مَا يُوجِبُهُ . وَالْمَالُ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ ، وَكَذَلِكَ مَا يُوجِبُهُ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمَالَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ ﴾ .

(٨) في م ، ب : « تعد » .

(٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١/٣٢٣ . وأبو داود ، في : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأقضية ، سنن أبي داود ٢/٢٧٧ . والبيهقي ، في : باب القضاء باليمين مع الشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٧ ، ١٦٨ . والشافعي ، انظر : كتاب الأحكام والأقضية ، من ترتيب المسند ٢/١٧٨ .

وأخرجه دون لفظ : « نعم في الأموال » مسلم ، في : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأقضية . صحيح مسلم ٣/١٣٣٧ . وابن ماجه ، في : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٤٨ ، ٣١٥ . (١-١) سقط من : الأصل . نقل نظر .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا خَبَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنَ عَبَّاسٍ فِيهِ ^(٢) .

فصل : وأكثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ ثُبُوتَ الْمَالِ لِمُدَّعِيهِ بِشَاهِدٍ وَبِمِمين . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ^(٤) ، وَعَلِيٌّ ^(٥) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، وَعُمَرُ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَشُرَيْحٍ ، وَإِيَّاسَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَيَحْيَى بْنَ يَعْمُرَ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى ، وَأَبِي الزِّنَادِ ، وَالشَّافِعِيَّ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَقْضَى بِشَاهِدٍ وَبِمِمين . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : مَنْ قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ ، نَقَضَتْ حُكْمَهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ . فَمَنْ زَادَ فِي ذَلِكَ ، فَقَدْ زَادَ فِي النَّصِّ ، وَالزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ نَسْخٌ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى ^(٦) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » . فَحَصَرَ الْيَمِينُ فِي جَانِبِ / الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، كَمَا حَصَرَ الْبَيِّنَةُ فِي جَانِبِ الْمُدَّعَى . وَلَنَا ، مَا رَوَى سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي « سُنَنِه » ، وَالْإِمَامَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ ^(٧) ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٨) غَرِيبٌ ،

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) تقدما في صفحة ١٢٨، ١٢٩.

(٤) ماروى عن أبى بكر وعمر وعثمان ، أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطنى ٢١٥/٤ .

(٥) سقط من : ب . وأخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى اليمين مع الشاهد ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحمذى ٩٠/٦ . والدارقطنى ، فى الكتاب السابق . سنن الدارقطنى ٢١٢/٤ . والبيهقى ، فى : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٦٩/١٠ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦-٦) في ب، م: «من أنكر». والحديث تقدم تخريجہ، فی: ٥٨٧/٦. وانظر: ٥٢٥/٦، ٥٣٠/١٠.

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب القضاء باليمين والشاهد ، من كتاب الأفضية . سنن أبي داود ٢/٢٧٧ . والترمذى ، في : باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦/٨٩ . من نفس الباب . وابن ماجه ، في : القضاء بالشاهد واليمين . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٣ . والبيهقى ، في : باب القضاء باليمين مع الشاهد ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٨ ، ١٦٩ .

(٨) سقط من : الأصل ، ب .

وفي الباب عن علي ، وابن عباس ، وجابر ، وسريق^(٩) . وقال النسائي^(١٠) : إسناده حديث ابن عباس في اليمين مع الشاهد إسناده جيد . ولأن اليمين تُشرع في حق من ظهر صدقه ، وقوى جانبه ، ولذلك شرعت في حق صاحب اليد لقوة جنيته بها ، وفي حق المنكر لقوة جنيته ، فإن الأصل براءة ذمته ، والمدعى ههنا قد ظهر صدقه ، فوجب أن تُشرع اليمين في حقه . ولا حجة لهم في الآية ؛ لأنها دللت على مشروعية الشاهدين ، والشاهد والمرائين ، ولا نزاع في هذا . وقولهم : إن الزيادة في النص نسخ . غير صحيح ؛ لأن النسخ الرفع والإزالة ، والزيادة في الشيء تقرير له ، لا رفع ، والحكم بالشاهد واليمين لا يمنع الحكم بالشاهدين ، ولا يرفعه ؛ ولأن الزيادة لو كانت متصلة بالمزيد عليه لم ترفعه ، ولم تكن نسخاً ، فكذلك إذا انفصلت عنه ، ولأن الآية واردة في التحمل دون الأداء ، ولهذا قال : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾^(١١) . والنزاع في الأداء ، وحديثهم ضعيف ، وليس هو للحصر ؛ بدليل أن اليمين تُشرع في حق المودع إذا ادعى ردّ الوديعة وتلفها ، وفي حق الأمناء لظهور جانبهم^(١٢) ، وفي حق الملاعين ، وفي القسامة ، وتُشرع في حق البائع والمشتري إذا اختلفا في الثمن والسلعة قائمة . وقول محمد في نقض قضاء من قضى بالشاهد واليمين ، يتضمن القول بنقض قضاء رسول الله ﷺ ، والخلفاء الذين قضوا به ، وقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(١٣) . والقضاء بما / قضى به محمد بن عبد الله ﷺ ، أولى من قضاء محمد بن الحسن المخالف له .

فصل : قال القاضي : يجوز أن يحلف على ما لا تسوغ الشهادة عليه ؛ مثل

(٩) في ب ، م : « مسروق » تحريف . وانظر : عارضة الأحوذى ٩٠/٦ ، ونصب الراية ١٠٠/٤ .

(١٠) في السنن الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ١٨٧/٥ .

(١١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٢) في ا ، ب ، م : « جنائهم » .

(١٣) سورة النساء ٦٥ .

أن يجحد بخطه ديناً له على إنسان ، وهو يعرف أنه لا يكتب إلا حقاً ، ولم يذكره ، أو يجحد في رُزْمَانِج^(١٤) أبيه بخطه ديناً له على إنسان ، ويعرف من أبيه الأمانة ، وأنه لا يكتب إلا حقاً ، فله أن يخلف عليه ، ولا يجوز أن يشهد به ، ولو أخبره بحق أبيه ثقة ، فسكن إليه ، جاز أن يخلف عليه ، ولم يجز له أن يشهد به . وهذا قال الشافعي ، والفرق بين اليمين والشهادة من وجهين ؛ أحدهما ، أن الشهادة لغيره^(١٥) ، فيحتمل أن من له الشهادة قد زور على خطه ، ولا يحتمل هذا فيما يخلف عليه ؛ لأن الحق إنما هو للحالف ، فلا يزور أحد عليه . الثاني ، أن ما يكتبه الإنسان من حقوقه يكثر فينسى بعضه ، بخلاف الشهادة .

فصل : وكل موضع قبل فيه^(١٦) الشهادة بالشاهد^(١٦) واليمين ، فلا فرق بين كون المدعى مسلماً أو كافراً ، عدلاً أو فاسقاً ، رجلاً أو امرأة . نص عليه أحمد ؛ لأن من شرعت في حقه اليمين لا يختلف حكمه باختلاف هذه الأوصاف ، كالمُنْكَرِ إذا لم تكن بيته .

فصل : قال أحمد : مضت السنة أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد ، فإن أبي أن يخلف ، استخلف المطلوب . وهذا قول مالك ، والشافعي . ويروى عن أحمد : فإن أبي المطلوب أن يحلف ، ثبت الحق عليه .

فصل : ولا تقبل شهادة امرأتين ويمين المدعى . وبه قال الشافعي . وقال مالك : يُقْبَلُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَمْوَالِ أُقِيمَتَا مَقَامَ الرَّجُلِ ، فَحَلَفَ مَعَهُمَا ، كَمَا يَخْلِفُ مَعَ الرَّجُلِ . ولنا ، أن البينة على المال إذا خلّت من رجل لم تقبل ، كما لو شهد أربع نسوة ، وما ذكره يبطل بهذه الصورة ، فإنهما لو أُقِيمَتَا مَقَامَ رَجُلٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، لَكَفَى أَرْبَعُ نِسْوَةٍ مُقَامَ رَجُلَيْنِ ، وَلَقَبِلَ^(١٧) فِي غَيْرِ / الْأَمْوَالِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَلَآنَ شَهَادَةُ الْمَرَأَتَيْنِ ضَعِيفَةٌ ، تَقَوَّتْ بِالرَّجُلِ ، وَالْيَمِينُ ضَعِيفَةٌ ، فَيُضَمُّ ضَعِيفٌ إِلَى ضَعِيفٍ ، فَلَا يُقْبَلُ .

(١٤) أى : دفتره .

(١٥) في الأصل : « بغيره » .

(١٦-١٦) في ب ، م : « الشاهد » .

(١٧) في ب : « ويقبل » .

فصل : إذا ادَّعى رجل على رجل أنه سرق نصاباً من حرزه ، وأقام بذلك شاهداً ، وحلف معه ، أو شهد له بذلك رجل وامرأتان ، وجب له المال^(١٨) المشهود به إن كان باقياً ، أو قيمته إن كان تالفاً ، ولا يجب القطع ؛ لأن هذه حجة في المال دون القطع . وإن ادَّعى على رجل أنه قتل وليه عمداً ، فأقام شاهداً وامرأتين ، أو حلف مع شاهده ، لم يثبت قصاص ولا دية . والفرق بين المسألتين أن السرقة تُوجب القطع والغرم معاً ، فإذا لم يثبت أحدهما ثبت الآخر ، والقتل العمد مُوجب القصاص عينا ، في إحدى الروايتين ، والدية بدل عنه ، ولا يجب البدل ما لم يوجد موجب^(١٩) المبدل . وفي الرواية الأخرى ، الواجب أحدهما لا بعينه ، فلا يجوز أن يتعين أحدهما إلا بالاختيار ، أو التعذر^(٢٠) ، ولم يوجد واحد منهما . وقال ابن أبي موسى : لا يجب المال في السرقة أيضاً إلا بشاهدين ؛ لأنها شهادة^(٢١) على فعل يُوجب^(٢٢) الحد والمال ، فإذا بطلت في أحدهما^(٢٣) بطلت في الآخر^(٢٤) . والأول أولى ؛ لما ذكرناه . وإن ادَّعى رجل على رجل أنه ضرب أخاه بسهم عمداً فقتله ، ونفذ إلى أخيه الآخر فقتله خطأ ، وأقام بذلك شاهداً وامرأتين ، أو شاهداً وحلف معه ، ثبت قتل الثاني ؛ لأنه خطأ مُوجب المال ، ولم يثبت قتل الأول ؛ لأنه عمد مُوجب القصاص ، فهما كالجنائيتين المفترقتين . وعلى قول أبي بكر ، لا يثبت شيء منهما ؛ لأن الجناية عنده لا تثبت إلا بشاهدين ، سواء كان موجبها المال أو غيره . ولو ادَّعى رجل على آخر أنه سرق منه وغصبه مالا ، فحلف بالطلاق والعناق ما سرق منه ولا غصبه ، فأقام المدعى شاهداً وامرأتين شهدا بالسرقة والغصب ، أو أقام شاهداً وحلف معه ، استحق المسروق والمغصوب ؛ لأنه أثبت ببينة يثبت ذلك بمثلها ، ولم^(٢٥) يثبت طلاق ولا عناق^(٢٥) ؛ لأن هذه

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) سقط من : ب ، م .

(٢٠) في الأصل : « والتعذر » .

(٢١-٢٢) في الأصل : « توجب » .

(٢٢) في ب ، م : « إحداهما » .

(٢٣) في ب ، م : « الأخرى » .

(٢٤) في الأصل : « ولا » .

(٢٥) في الأصل : « عناق » .

٦٣/١١ و البَيِّنَةُ حُجَّةٌ فِي الْمَالِ دُونَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ . وظاهرُ مذهبِ / الشَّافِعِيِّ ^(٢٦) ، في هذا الفصلِ كَمَذْهَبِنَا ، إِلَّا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخِلَافِ عَنْ أَصْحَابِنَا .

فصل : ولو ادَّعى جاريةً في يد رجل أنها أمٌ ولده ، وأن ابنتها ابنة منها ، ولَد في ملكه ، وأقام بذلك شاهداً وامرأتين ، أو حلف مع شاهده ، حُكِمَ له بالجارية ؛ لأنَّ أمَّ الولد مملوكةٌ له ، ولهذا يملك وطأها وإجارتها وتزويجها ، ويثبت لها حُكْمُ الاستيلاء بإقراره ؛ لأنَّ إقراره ينفذ في ملكه ، والملك يثبت بالشاهد والمرأتين ، والشاهد واليمين ، ولا يحكم له بالولد ؛ لأنه يدعى نسبه ، والنسب لا يثبت بذلك ، ويدعى حرَّيته أيضاً ، فعلى هذا يُقرُّ الولد في يد المنكر مملوكاً له . وهذا أحد قولَي الشَّافِعِيِّ ، وقال في الآخر : يأخذها وولدها ، ويكون ابنة ؛ لأنَّ مَنْ ثَبَتَ له العينُ ثَبَتَ له نَمائُها ، والولد نَماءُها . وذكر أبو الخطاب فيها عن أحمد روايتين ، كقولَي الشَّافِعِيِّ . ولنا ، أنه لم يدع الولد ملكاً ، وإنما يدعى حرَّيته ونسبه ، وهذان لا يثبتان بهذه البَيِّنَةِ ، فيبقيان على ما كانا عليه .

فصل : وإن ادَّعى رجل أنه خالِعُ امرأته ، فأُنكرته ^(٢٧) ، ثَبَتَ ذلك بشاهد وامرأتين ، أو يمين المدَّعى ؛ لأنه يدعى المال الذي خالعت به . وإن ادَّعت ذلك المرأة ، لم يثبت إلا بشهادة رجلين ؛ لأنها لا تقصد منه إلا الفسخ وخلاصها من الزوج ، ولا يثبت ذلك إلا ^(٢٨) بهذه البَيِّنَةِ .

١٨٨٥ — مسألة ؛ قال : (وَيُقْبَلُ فِيْمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ ، مِثْلُ الرِّضَاعِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَالْحَيْضِ ، وَالْعِدَّةِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلٍ ^(١))

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في قبول شهادة النساء المنفردات في الجملة . قال القاضي : والذي يُقبل فيه شهادتهنَّ منفرداتٍ خمسةُ أشياء ؛ الولادة ، والاستهلال ،

(٢٦) في الأصل زيادة : « في ظاهر مذهبه » .

(٢٧) في ب ، م : « فأُنكرت » .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(١) في الأصل : « عدلة » .

والرِّضَاعُ ، والعيوبُ تحت الثَّيابِ كالرَّتْقِ والقرنِ والبَكَارَةِ والثَّيَابَةِ والبرَصِ ، وانقضاءُ
 العِدَّةِ . وعن أبي حنيفة : لا تُقبَلُ شهادتُهُنَّ مُنفرداتٍ على الرِّضَاعِ ؛ لأنَّهُ يجوزُ أن يطلَّعَ
 عليه محارمُ المرأةِ مِنَ الرِّجالِ / ، فلم يثبت بالنِّساءِ مُنفرداتٍ ، كالنِّكاحِ^(٢) . ولنا ، ما
 رَوَى عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، قال : تزوجتُ أمَّ يحيى بنتَ أبي إهابٍ ، فأثتُ أمةَ سوداءَ ،
 فقالت : قد أرضعتكما . فأثيتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فذكرتُ ذلك له ، فأعرضَ عني ، ثم أثيتُه
 فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ، إنَّها كاذبةٌ . قال : « كَيْفَ ، وَقَدْ زَعَمْتَ ذَلِكَ » . مُتَّفَقٌ
 عليه^(٣) . ولأنَّها شهادةٌ على عورةٍ للنِّساءِ فيها مدخلٌ ، فقبِلَ فيها شهادةُ النِّساءِ ،
 كالولادةِ ، وتُخالفُ العَقْدَ ، فإنه ليس بعورةٍ . وحكى عن أبي حنيفة أيضاً ، أنَّ شهادةَ
 النِّساءِ المُنفرداتِ لا تُقبَلُ في الاستِهلالِ ؛ لأنَّهُ يكونُ بعدَ الولادةِ . وخالفه صاحباه ،
 وأكثرُ أهلِ العلمِ ؛ لأنَّهُ يكونُ حالَ الولادةِ ، فيتعدَّرُ حضورُ^(٤) الرِّجالِ ، فأشبهَ الولادةَ
 نفسَها . وقد روى عن عليٍّ ، رحمه اللهُ ، أنَّه أجازَ شهادةَ القابِلةِ وحدها في الاستِهلالِ .
 رواه الإمامُ أحمدُ ، وسعيدُ بنُ منصورٍ^(٥) . إلَّا أنه من حديثِ جابرِ الجعْفِيِّ . وأجازه
 شريحٌ ، والحسنُ^(٦) ، والحارثُ العُكْلِيُّ ، وحمَّادٌ .

فصل : إذا ثبتَ هذا ، فكلُّ موضعٍ قلنا : تُقبَلُ فيه شهادةُ النِّساءِ المُنفرداتِ . فإنه يُقبَلُ
 فيه شهادةُ المرأةِ الواحدةِ . وقال طاووسٌ : تجوزُ شهادةُ المرأةِ في الرِّضَاعِ ، وإن كانت
 سوداءَ . وعن أحمدَ ، روايةُ أُخرى : لا تُقبَلُ فيه إلَّا امرأتانِ . وهو قولُ الحَكَمِ ، وابنِ أبي
 ليلى ، وابنِ شبرمةَ . وإليه ذهبَ مالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ؛ لأنَّ كلَّ جنسٍ يثبتُ به الحقُّ كفى

(٢) في الأصل : « على النِّكاحِ » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣١٠/١١ .

(٤) في الأصل ، ١ : « حصول » .

(٥) وأخرجه الدارقطني ، في : كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطني ٢٣٣/٤ . والبيهقي ، في : باب
 ما جاء في عددِهن ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥١ . وعبد الرزاق ، في : باب شهادة امرأة على
 الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧/٤٨٥ . وابن أبي شيبه ، في : باب ما تجوز فيه شهادة النساء ، من كتاب
 البيوع والأقضية . المصنف ٦/١٨٧ . ولم نجده في المسند .

(٦) سقط من : ١ .

فيه^(٧) اثنان ، كالرجال ، ولأن الرجال أكملُ منهم عقلاً^(٨) ، ولا يُقبلُ منهم إلا اثنان . وقال عثمانُ البتيُّ : يكفي ثلاث ؛ لأن كل موضع قبل فيه النساء ، كان العدد ثلاثة ، كما لو كان معهن رجل . وقال أبو حنيفة : تُقبل شهادة المرأة الواحدة في ولادة الزوجات دون ولادة المطلقة . وقال عطاء ، والشَّعْبِيُّ ، وقتادة ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو ثور : لا يُقبلُ فيه إلا أربع ؛ لأنها شهادة من شرطها الحرية ، فلم يُقبل فيها الواحدة ، كسائر الشهادات ، ولأن النبي ﷺ قال : « شَهَادَةُ / امرأتين بِشَهَادَةِ رَجُلٍ »^(٩) . ولنا ، ما روى عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، أنه قال : تزوجتُ أمَّ يحيى بنتَ أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما ، فجئتُ إلى النبي ﷺ ، فذكرتُ له ذلك ، فأعرض عني ، ثم ذكرتُ له ذلك ، فقال : « وكيف ، وقد زعمت ذلك ! » . مُتَّفَقٌ عليه . وروى حذيفة ، أن النبي ﷺ أجاز^(١٠) شهادة القابلة^(١١) . ذكره الفقهاء في كتبهم . وروى أبو الخطاب ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « يُجْزَى فِي الرِّضَاعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ »^(١٢) . ولأنه معنى يثبت بقول النساء المنفردات ، فلا يُشترط فيه^(١٣) العدد ، كالرواية وأخبار الديانات . وما ذكره الشَّافِعِيُّ من اشتراط الحرية ، غير مُسَلَّم ، وقول النبي ﷺ : « شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ » . في الموضع الذي تشهد فيه مع الرجل .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب ترك الحائض الصوم ، من كتاب الحيض . صحيح البخاري ٨٣/١ . ومسلم ، في : باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨٦/١ ، ٨٧ . وأبو داود ، في : باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٢٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ٨٢/١٠ . وابن ماجه ، في : باب فتنة النساء ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٢٦/٢ ، ١٣٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٧/٢ .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) في الأصل : « اختار » .

(١٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك . سنن الدارقطني ٢٣٢/٤ ، ٢٣٣ .

(١٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب شهادة امرأة في الرضاع ، من كتاب الطلاق . المصنف ٤٨٤/٧ ، أن النبي ﷺ سئل : ما الذي يجوز في الرضاع من الشهود ؟ فقال : « رجل أو امرأة » .

(١٤) في الأصل : « فيها » .

فصل : فإن شهد الرجل بذلك ، فقال أبو الخطاب : تُقبل شهادته وحده ؛ لأنه أكمل من المرأة ، فإذا اكتفى بها وحدها ، فلأن يكتفى به أولى ، ولأن ما قبل فيه قول المرأة الواحدة ، قبل فيه قول الرجل ، كالرواية .

١٨٨٦ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَزِمَتْهُ الشَّهَادَةُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِهَا عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، لَا يَسَعُهُ التَّخَلُّفُ عَنْ إِقَامَتِهَا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ)

وجملته أن أداء الشهادة من فروض الكفايات ، فإن تعينت عليه ، بأن لا يتحملها من يكفي فيها سواه ، لزمه القيام بها . وإن قام بها اثنان غيره ، سقط عنه أدائها . إذا قبلها الحاكم ، فإن كان تحملها جماعة ، فأدائها واجب على الكل ، إذا امتنعوا أثموا كلهم ، كسائر فروض الكفايات . ودليل وجوبها قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ ﴾ ^(١) . وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ^(٢) . وفي الآية الأخرى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَنْ لَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ ^(٣) . / ولأن الشهادة أمانة ، فلزمه أدائها عند طلبه ، كالوديعة ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّ اللَّهُ بِأَمْرِكُمْ أَنْ تُوَدُّوا أَلَّا مَنَنْتَ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(٤) . فإن عجز عن إقامتها ، أو تضرر بها ، لم تجب عليه ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ ﴾ ^(٥) .

فصل : ومن له كفاية ، فليس له أخذ الجعل على الشهادة ؛ لأنه أداء فرضي ، فإن فرض الكفاية إذا قام به البعض وقع منهم فرضا . وإن لم تكن له كفاية ، ولا

(١) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٢) سورة النساء ١٣٥ .

(٣) سورة المائدة ٨ .

(٤) سورة النساء ٥٨ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، حَلَّ لَهُ أَخْذُهُ ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ^(٦) عَلَى عِيَالِهِ فَرَضُ عَيْنٍ ، فَلَا يَشْتَغِلُ عَنْهُ بِفَرْضِ الْكِفَايَةِ ، فَإِذَا أَخَذَ الرِّزْقَ جَمَعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ . وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ ، احْتَمَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَاحْتَمَلَ^(٧) أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لِأَنَّهَا يَأْخُذُ الْعَوَضَ عَنْ أَدَاءِ فُرُوضِ^(٨) الْأَعْيَانِ^(٩) . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ لِمَنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ ، وَهَلْ يَجُوزُ لغيرِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

١٨٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَا أَذْرَكَ مِنَ الْفِعْلِ نَظْرًا ، أَوْ سَمِعَهُ يَتَّقُنَا ، وَإِنْ لَمْ يَرِ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ ، شَهِدَ بِهِ)

وجملة ذلك أن الشهادة لا تجوز إلا بما علمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^(١) . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾^(٢) . وتخصيصه لهذه الثلاثة بالسؤال ؛ لأن العلم بالفؤاد ، وهو مستند إلى^(٣) السمع والبصر ؛ لأن^(٤) مدرك الشهادة الرؤية والسمع ، وهما بالبصر والسمع . وروى عن ابن عباس ، أنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن الشهادة ، قال : « هَلْ تَرَى الشَّمْسَ ؟ » . قال : نعم . قال : « عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعُ » . رواه الحلال ، في « الجامع » بإسناده^(٥) . إذا ثبت هذا ، فإن مدرك العلم الذي تقع به الشهادة اثنان ، الرؤية والسمع ، وما عداهما من مدارك العلم كالشم والذوق واللمس ،

(٦) في ب ، م : « والنفقة » .

(٧) في الأصل : « وإن احتمل » .

(٨) في ا ، ب ، م : « فرض » .

(٩) في ب ، م : « عين » .

(١) سورة الزخرف ٨٦ .

(٢) سورة الإسراء ٣٦ .

(٣) في ا ، ب ، م : « يستند » .

(٤) في ب ، م : « ولأن » .

(٥) وأخرجه الحاكم ، في : باب لا تشهد إلا ما يضيء لك كضياء الشمس ، من كتاب الأحكام . المستدرك ٩٨/٤ .

والبيهقي ، في : باب التحفظ في الشهادة والعلم بها ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠٦/١٠ . والعقيلي ،

في : الضعفاء الكبير ٧٠/٤ . وابن عدى ، في : الكامل ٢٢١٣/٦ .

لا حاجة إليها في الشهادة في الأغلب . فأمّا ما يقع بالرؤية ، فالأفعال ؛ كالعصب ، والإثلاف ، والزنى ، وشرب الخمر ، وسائر الأفعال ، وكذلك الصفات المرئية ؛ كالغيوب / في المبيع ، ونحوها^(٦) ، فهذا لا تتحمّل^(٧) الشهادة فيه إلا بالرؤية ؛ لأنه يمكن الشهادة عليه قطعاً ، فلا يرجع إلى غير ذلك . وأمّا السماع فنوعان ؛ أحدهما ، من المشهود عليه ، مثل العقود ؛ كالبيع ، والإجارة ، وغيرهما من الأقوال ، فيحتاج إلى أن يسمع كلام المتعاقدين يقيناً^(٨) ، ولا تعتبر رؤية المتعاقدين ، إذا عرفهما ، ويتقن أنه كلامهما . وبهذا قال ابن عباس ، والزهرى ، وربيعه ، والليث ، وشريح ، وعطاء ، وابن أبي ليلى ، ومالك . وذهب أبو حنيفة ، والشافعي ، إلى أن الشهادة لا تجوز حتى يشاهد القائل المشهود عليه ؛ لأن الأصوات تشبهه ، فلا يجوز أن يشهد عليها من غير رؤية ، كالخط . ولنا ، أنه عرف المشهود عليه يقيناً ، فجازت شهادته عليه ، كما لوراه . وجواز اشتباه الأصوات كجواز اشتباه الصور ، وإنما تجوز الشهادة لمن^(٩) عرف المشهود عليه يقيناً ، وقد يحصل العلم بالسماع يقيناً ، وقد اعتبره الشرع بتجويزه الرواية من غير رؤية ، ولهذا قبلت رواية الأعمى ، ورواية من روى عن أزواج رسول الله ﷺ من غير محارمهن . وأمّا النوع الثاني ، فسندكره إن شاء الله تعالى في المسألة التي تلى هذا .

فصل : إذا عرف المشهود عليه باسمه وعينه ونسبه ، جاز أن يشهد عليه ، حاضراً كان أو غائباً ، وإن لم يعرف ذلك ، لم يجز أن يشهد عليه مع غيبته ، وجاز أن يشهد عليه حاضراً بمعرفة عينه . نص عليه أحمد . قال مهنا : سألت أحمد عن رجل شهد لرجل بحقوقه على رجل ، وهو لا يعرف اسم هذا ، ولا اسم هذا ، إلا أنه يشهد له ، فقال : إذا قال : أشهد أن لهذا على هذا . وهما شاهدان جميعاً ، فلا بأس ، وإن كان غائباً ، فلا يشهد حتى يعرف اسمه .

فصل : والمرأة كالرجل ، في أنه إذا عرفها وعرف اسمها ونسبها ، جاز أن يشهد عليها

(٦) في الأصل : « ونحو هذا » .

(٧) في الأصل : « يتحمل » .

(٨) سقط من : ب ، م .

(٩) في الأصل : « بمن » .

٦٥/١١ ط مع غَيْبَتِهَا . وإن لم يعرفها ، لم يَشْهَدْ عليها مع غَيْبَتِهَا . قال أحمد ، / في رواية الجماعة : لا يَشْهَدُ^(١٠) إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ^(١١) ، وعلى مَنْ يَعْرِفُ^(١١) ، ولا يَشْهَدُ إِلَّا على امرأة قد عرفها ، وإن كانت ممن قد^(١٢) عَرَفَ اسْمَهَا ، ودُعِيَتْ ، وذَهَبَتْ ، وجاءَتْ ، فليَشْهَدْ ، وإلا فلا يَشْهَدْ ، فأما إن لم يعرفها ، فلا يجوز أن يَشْهَدْ مع غَيْبَتِهَا . ويجوز أن يَشْهَدْ على غَيْبَتِهَا^(١٣) إذا عَرَفَ غَيْبَتَهَا^(١٣) ، ونظر إلى وَجْهِهَا . قال أحمد : ولا يَشْهَدُ على امرأة ، حتى يَنْظُرَ إلى وَجْهِهَا . وهذا محمول على الشَّهَادَةِ على مَنْ لم يَتَقَنَّ مَعْرِفَتَهَا . فأما مَنْ تَقَنَّ مَعْرِفَتَهَا ، وتَعَرَّفَ صَوْتَهَا^(١٤) يَقِينًا ، فيجوز أن يَشْهَدْ عليها إذا تَقَنَّ صَوْتَهَا ، على ما قدَّمناه في المسألة قبلها . فإن لم يعرف المشهود عليه ، فعرفه عنده مَنْ يَعْرِفُهُ ، فقد روى عن أحمد ، أنه قال : لا يَشْهَدُ على شَهِادَةٍ غيره إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ لها . وقال : لا يجوز للرجل أن يقول للرجل : أنا أشهد أن هذه فلانة . وَيَشْهَدُ على شَهِادَتِهِ . وهذا صريح في المنع من الشَّهَادَةِ على مَنْ لا يَعْرِفُهُ بتعريف غيره . وقال القاضي : يجوز أن يُحْمَلَ هذا على الاستحباب ، لتجوز الشَّهَادَةُ بالاستيفاضة . وظاهر قوله المنع منه . وقال أحمد : لا يَشْهَدُ على امرأة إِلَّا بإذن زوجها . وهذا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ عليها بَيْتُهَا لِيَشْهَدَ عليها إِلَّا بإذن زوجها ؛ لما روى عمرو بن العاص قال : نَهَى رسول الله ﷺ أَنْ يُسْتَأْذِنَ على النِّسَاءِ إِلَّا بإذن أزواجهن . رواه أحمد ، في « مُسْنَدِهِ »^(١٥) . فأما الشَّهَادَةُ عليها في غير بَيْتِهَا فجائزة^(١٦) ؛ لأن إقرارها صحيح ، وتَصَرُّفُهَا إذا كانت رشيدة صحيح ، فجاز أن يَشْهَدَ عليها به .

فصل : وإذا عَرَفَ الشَّاهِدُ خَطَّه ، ولم يذكر أَنَّهُ شَهِدَ به ، فهل يجوز له أن يَشْهَدَ له^(١٧) بذلك ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوز له^(١٧) أن يَشْهَدَ بها . قال أحمد في رواية حَرْبٍ ،

(١٠) في م : « تشهد » .

(١١) في م : « تعرف » .

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في الأصل : « غيبها » .

(١٤) في ١ ، ب ، م : « بصوتها » .

(١٥) المسند ٢٠٣/٤ .

(١٦) في الأصل ، ١ : « فجائز » .

(١٧) سقط من : ١ ، ب ، م .

فِي مَنْ يَرَى خَطَّهُ وَخَاتَمَهُ وَلَا يَذْكُرُ الشَّهَادَةَ ، قَالَ : لَا يَشْهَدُ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ . وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ
غَيْرِهِ : يَشْهَدُ^(١٨) إِذَا عَرَفَ خَطَّهُ ، وَكَيْفَ تَكُونُ الشَّهَادَةُ إِلَّا هَكَذَا ؟ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ : إِذَا عَرَفَ خَطَّهُ ، وَلَمْ يَحْفَظْ ، فَلَا يَشْهَدُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْسُوحًا عِنْدَهُ ، مَوْضُوعًا
تَحْتَ خَتَمِهِ وَحِرْزِهِ ، فَيَشْهَدُ ، وَإِنْ^(١٩) لَمْ يَحْفَظْ . وَقَالَ^(٢٠) أَيْضًا : إِذَا كَانَ رَدِيءَ
الْحِفْظِ ، فَيَشْهَدُ وَيَكْتُبُهَا عِنْدَهُ^(٢١) . وَهَذِهِ^(٢٢) رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، وَهِيَ أَنَّهُ^(٢٣) يَشْهَدُ إِذَا كَانَتْ
مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ بِخَطِّهِ فِي حِرْزِهِ ، وَلَا يَشْهَدُ إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ،^(٢٤) بِمَنْزِلَةِ الْقَاضِي ، فِي إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ ، إِذَا وَجَدَ حُكْمَهُ بِخَطِّهِ تَحْتَ خَتَمِهِ أَمْضَاهُ ، وَلَا يُمَضِّيه^(٢٥) إِذَا لَمْ يَكُنْ
كَذَلِكَ^(٢٦) .

١٨٨٨ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَمَا نَظَّاهَرْتُ بِهِ الْأَخْبَارُ ، وَاسْتَقَرَّتْ مَعْرِفَتُهُ فِي قَلْبِهِ ،
شَهِدَ بِهِ ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ)

هَذَا النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ السَّمَاعِ ، وَهُوَ مَا يَعْلَمُهُ بِالِاسْتِفَاضَةِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى صَحَّةِ
الشَّهَادَةِ بِهَا فِي النَّسَبِ وَالْوِلَادَةِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَمَّا النَّسَبُ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنَعَ
مِنْهُ ، وَلَوْ مَنَعَ ذَلِكَ لَاسْتَحَالَتْ^(١) مَعْرِفَتُهُ وَالشَّهَادَةُ^(٢) بِهِ ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ قَطْعًا بِغَيْرِهِ ، وَلَا
تُمْكِينُ الْمُشَاهَدَةِ فِيهِ ، وَلَوْ اُعْتَبِرَتِ الْمُشَاهَدَةُ ، لَمَا عَرَفَ أَحَدٌ أَبَاهُ ، وَلَا أُمَّهُ ، وَلَا أَحَدًا مِنْ

(١٨) سقط من : ب ، م .

(١٩) سقطت الواو من : الأصل .

(٢٠) في الأصل بعد هذا : محمد .

(٢١) سقط من : أ .

(٢٢) في الأصل ، أ : وهذا .

(٢٣) في م : أن .

(٢٤-٢٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٥) في الأصل بعد هذا : إلا .

(١-١) في ب ، م : معرفة الشهادة .

أقاربه . وقد ^(٢) قال : قال الله تعالى : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٣) . واختلف أهل العلم فيما تجوز الشهادة عليه بالاستيفاضة ، غير النسب والولادة ، فقال أصحابنا : هو تسعة أشياء ؛ النكاح ، والملك المطلق ، والوقف ، ومصرفه ، والموت ، والعنق ، والولاء ، والولاية ، والعزل . وبهذا قال ^(٤) أبو سعيد الإصطخري ، وبعض ^(٥) أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : لا تجوز في الوقف والولاء والعنق والزوجية ؛ لأن الشهادة ممكنة فيه بالقطع ، فإنها ^(٦) شهادة بعقد ، فأشبهه سائر العقود . وقال أبو حنيفة : لا تقبل ^(٧) إلا في النكاح ، والموت ، ولا تقبل ^(٨) في الملك المطلق ؛ لأنها ^(٩) شهادة بمال ، أشبه الدين . وقال صاحباه : تقبل في الولاء ، مثل عكرمة مولى ابن عباس . ولنا ، أن هذه الأشياء تتعذر الشهادة عليها في الغالب بمشاهدتها ، أو مشاهدة أسبابها ، فجازت الشهادة عليها بالاستيفاضة كالنسب . قال مالك : ليس عندنا من يشهد على أحباس أصحاب رسول الله ﷺ إلا بالسماح . وقال مالك : السماع في الأحباس والولاء جائز . وقال أحمد ، في رواية المروزي : أشهد أن / دار بختان لبختان ، وإن لم يشهدك . وقيل له : تشهد أن فلانة امرأة فلان ، ولم تشهد النكاح ؟ فقال : نعم ، إذا كان مستفيضاً ، فأشهد أقول : إن فاطمة ابنة رسول الله ﷺ ، وإن خديجة وعائشة زوجاته ^(١٠) ، وكل أحد يشهد بذلك من غير مشاهدة . فإن قيل : يمكنه ^(١١) العلم في هذه الأشياء بمشاهدة السبب . قلنا : وجود السبب لا يفيد العلم بكونه سبباً يقيناً ، فإنه يجوز أن يشتري ما ليس بملك البائع ^(١٢) ، ويصطاد صيداً صاده غيره ، ثم انفلت منه ، وإن تصور ذلك ، فهو نادر .

ظ ٦٦/١١

(٢) سقطت : « قد » من : ١ ، ب ، م .

(٣) سورة البقرة ١٤٦ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل ، ١ : « فإنه » .

(٦) في ١ : « يشاهد » .

(٧-٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٨) في الأصل ، ١ : « لأنه » .

(٩) في ب ، م : « زوجه » .

(١٠) في الأصل بعد هذا : « أهل » .

(١١) في الأصل : « للبائع » .

وقول أصحاب الشافعي : تُمكنُ الشهادةُ في الوقف باللفظ . لا يصح ؛ لأن الشهادة ليست بالعقود ههنا ، وإنما يشهد بالوقف الحاصل بالعقد ، فهو بمنزلة الملك ، وكذلك يشهد بالزوجية دون العقد ، وكذلك الحرية^(١٢) والولاء ، وهذه جميعها لا يمكن القطع بها ، كما لا يمكن القطع بالملك ؛ لأنها مترتبة على الملك ، فوجب أن تجوز الشهادة فيها بالاستفاضة^(١٣) ، كالملك سواء . قال مالك : ليس عندنا من يشهد^(١٤) على أحباس أصحاب^(١٥) رسول الله ﷺ ، إلا على السماع . إذا ثبت هذا ، فكلام أحمد والخرقى ، يقتضى أن لا يشهد بالاستفاضة حتى تكثر به الأخبار ، ويسمعه من عدد كثير يحصل به العلم ؛ لقول الخرقى : ما^(١٦) تظاهرت به الأخبار ، واستقرت معرفته في قلبه^(١٧) . يعنى حصل العلم به . وذكر القاضي ، في « المجرد » أنه يكفي أن يسمع من اثنين عدلين ، ويسكن قلبه إلى خبرهما ؛ لأن الحقوق تثبت بقول اثنين . وهذا قول المتأخرين من أصحاب الشافعي . والقول الأول هو الذى يقتضيه لفظ الاستفاضة ،^(١٨) فإنها مأخوذة^(١٩) من فيض الماء ؛ لكثرة ، ولأنه لو اكتفى فيه بقول اثنين ، لا يشترط فيه ما يشترط في الشهادة على الشهادة ، وإنما اكتفى بمجرد السماع .

فصل : فإن كان في يد رجل دار أو عقار ، يتصرف^(٢٠) فيها تصرف الملاك بالسكنى ، والإعارة / ، والإجارة ، والعمارة ، والهدم ، والبناء ، من غير منازع ، فقال أبو عبد الله ابن حامد : يجوز أن يشهد له بملكها . وهو قول أبى حنيفة ، والإصطخري من أصحاب الشافعي . قال القاضي : ويحتمل أن لا يشهد إلا بما شاهده^(٢١)

(١٢) في الأصل : « الجزية » .

(١٣) في الزيادة : « حتى يكبر » .

(١٤) في ا ، ب ، م : « شهد » .

(١٥) سقط من ا : .

(١٦) في ب ، م : « فيما » .

(١٧) في ا ، ب ، م : « القلب » .

(١٨-١٨) في الأصل : « فإنه مأخوذ » .

(١٩) في ا : « ويتصرف » .

(٢٠) في ا ، ب : « يشاهده » .

مِنَ الْيَدِ^(٢١) وَالتَّصْرِيفُ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ مُنْحَصِرَةً فِي الْمَلِكِ ، وَقَدْ^(٢٢) تَكُونُ بِإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ وَغَضَبٍ . وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ^(٢٣) أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْيَدَ دَلِيلٌ عَلَى^(٢٤) الْمَلِكِ ، وَاسْتِمْرَارُهَا مِنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ يُقَوِّمُهَا ، فَجَرَتْ مَجْرَى الْاِسْتِيفَاضَةِ ، فَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا ، كَمَا لَوْ شَاهَدَ سَبَبُ الْيَدِ^(٢٥) ، مِنْ بَيْعٍ ، أَوْ إِرْثٍ أَوْ هَبَةٍ ، وَاحْتِمَالُ كَوْنِهَا عَنْ غَضَبٍ أَوْ إِجَارَةٍ ، يُعَارِضُهُ^(٢٦) اسْتِمْرَارُ الْيَدِ مِنْ غَيْرِ مُنَازِعٍ ، فَلَا يَبْقَى مَانِعًا ، كَمَا لَوْ شَاهَدَ سَبَبُ الْيَدِ^(٢٧) ؛ فَإِنَّ احْتِمَالَ كَوْنِ الْبَائِعِ غَيْرَ مَالِكٍ ، وَالْوَارِثِ وَالْوَاهِبِ ، لَا يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ . كَذَا هُنَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا بَقِيَ الْاِحْتِمَالُ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ ، وَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ . قُلْنَا : الظَّنُّ يُسَمَّى عِلْمًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾^(٢٨) . وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ هُنَا ، فَجَازَتْ بِالظَّنِّ .

فصل : وَإِذَا سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَصَبِي : هَذَا ابْنِي . جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّبٌ بِنَسَبِهِ . وَإِنْ سَمِعَ الصَّبِيَّ يَقُولُ : هَذَا أَبِي . وَالرَّجُلُ يَسْمَعُهُ ، فَسَكَتَ ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ سُكُوتَ الْأَبِ إِقْرَارٌ لَهُ ، وَالْإِقْرَارُ يَثْبُتُ بِهِ^(٢٩) النَّسَبُ ، فَجَازَتْ الشَّهَادَةُ بِهِ ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ السُّكُوتُ هُنَا مَقَامَ الْإِقْرَارِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى الْاِئْتِسَابِ الْبَاطِلِ غَيْرُ^(٣٠) جَائِزٍ ، بِخِلَافِ سَائِرِ الدَّعَاوَى ، وَلِأَنَّ النَّسَبَ يَغْلِبُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْإِمْكَانِ فِي النِّكَاحِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَشْهَدَ مَعَ السُّكُوتِ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ حَقِيقِيٍّ ، وَإِنَّمَا أُقِيمَ مَقَامَهُ ، فَاعْتَبِرَتْ تَقْوِيَّتُهُ بِالتَّكْرَارِ ، كَمَا اعْتَبِرَتْ تَقْوِيَّةُ^(٣١) الْيَدِ فِي الْعَقَارِ بِالاسْتِمْرَارِ .

(٢١) فِي ب ، م : « الْمَلِكِ وَالْيَدِ » .

(٢٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : ب ، م .

(٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٢٤) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٢٥-٢٦) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(٢٦) فِي الْأَصْلِ : « مُعَارِضٌ » .

(٢٧) سُورَةُ الْمُتَحَنَّةِ : ١٠ .

(٢٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٩) سَقَطَ مِنْ : أ .

فصل : وإذا شهد عدلان أن فلاناً مات ، وخلف من الورثة فلاناً وفلاناً ، لا نعلم له وارثاً غيرهما ، قبلت شهادتهما . وهذا قال : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، / والعنبري . وقال ابن أبي ليلى : لا تقبل حتى يبين^(٣٠) أنه لا وارث له سواهما . ولنا ، أن هذا ممّا لا يمكنُ علمه ، فكفى^(٣١) فيه الظاهر ، مع شهادة الأصل بعدم^(٣٢) وارث آخر . قال أبو الخطاب : سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة ، أو لم يكونا^(٣٣) . ويحتمل أن لا تقبل إلا من أهل الخبرة الباطنة ؛ لأن عدم علمهم بوارث آخر ليس بدليل على عدمه ، بخلاف أهل الخبرة الباطنة ، فإن الظاهر أنه لو كان له وارث آخر ، لم يخف عليهم . وهذا قول الشافعي . فأما إن قالوا : لا نعلم له وارثاً بهذه البلدة ، أو بأرض كذا وكذا : لم تقبل . وهذا قال مالك ، والشافعي ، وأبو يوسف ، ومحمد . وقال أبو حنيفة : يقضى به ، كما لو قالوا : لا نعلم له وارثاً . وذكر ذلك مذهباً لأحمد أيضاً . ولنا ، أن هذا ليس بدليل على عدم الوارث ؛ لأنهما قد يعلمان أنه لا وارث له في تلك الأرض ، ويعلمان أن^(٣٤) له وارثاً^(٣٥) في غيرها ، فلم تقبل شهادتهما ، كما لو قالوا : لا نعلم له وارثاً في هذا البيت .

١٨٨٩ — مسألة ؛ قال : (مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَاقِلًا ، مُسْلِمًا ، بَالِغًا ، عَدْلًا ، لَمْ تُجْزْ^(١) شهادته)

وجملته أنه^(٢) يُعتبر في الشاهد سبعة شروط ؛ أحدها ، أن يكون عاقلاً ، ولا تقبل شهادة من ليس بعقل ، إجماعاً . قاله ابن المنذر . وسواء ذهب عقله بجنون أو سُكر أو

(٣٠) في الأصل : « يثبت » .

(٣١) في ١ ، م : « فيكفى » . وفي ب : « ويكفى » .

(٣٢) في ب : « لعدم » .

(٣٣) في الأصل : « يكونوا » .

(٣٤) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٣٥) في الأصل ، ١ : « ولدا » .

(١) في الزيادة : « له » .

(٢) في م : « أن » .

طُفُولِيَّةٌ ؛ وذلك لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحْصِلٍ ، وَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ ، وَلَأَنَّهُ لَا يَأْتُمُ بِكَذِبِهِ ، وَلَا يَتَحَرَّزُ مِنْهُ . الثَّانِي ، أَن يَكُونَ مُسْلِمًا ، وَنَذَكَرْ هَذَا فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّالِثُ ، أَن يَكُونَ بِالْعَا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ صَبِيِّ لَمْ يَبْلُغْ بِحَالٍ ، يُرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣) . وَبِهِ قَالَ الْقَاسِمُ ، وَسَالِمٌ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَكْحُولٌ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ^(٤) ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ شَهَادَتَهُمْ تُقْبَلُ فِي الْجِرَاحِ ، إِذَا شَهِدُوا قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي تَجَارَحُوا عَلَيْهَا ، ^(٥) فَإِنْ تَفَرَّقُوا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ ^(٥) . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ صِدْقُهُمْ وَضَبْطُهُمْ ، فَإِنْ تَفَرَّقُوا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُلْقِنُوا . قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ / : ٦٨/١١
إِنْ أُخِذُوا عِنْدَ مُصَابِ ذَلِكَ ، فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَعْقِلُوا وَيَحْفَظُوا ^(٦) . وَعَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّ شَهَادَتَهُمْ جَائِزَةٌ ، وَيُسْتَحْلَفُ أَوْلِيَاءُ الْمَشْجُوعِ . وَذَكَرَهُ عَنْ ^(٦) مِرْوَانَ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً ثَالِثَةً ، أَنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ إِذَا كَانَ ابْنُ عَشْرِ . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ : فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، كَالْعَبِيدِ ^(٧) . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ تُقْبَلُ عَلَى بَعْضٍ ^(٨) . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ شُرَيْحٍ ^(٨) ، وَالْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُجِيزُونَ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِيمَا كَانَ بَيْنَهُمْ . قَالَ الْمُغِيرَةُ : وَكَانَ أَصْحَابُنَا لَا يُجِيزُونَ شَهَادَتَهُمْ عَلَى رَجُلٍ ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عَلِيٍّ ، فَجَاءَهُ خَمْسَةُ غُلَمَةٍ فَقَالُوا : إِنَّا ^(١٠) كُنَّا سِتَّةَ غُلَمَةٍ تَتَغَاطُّ ، فَعَرِقَ مِنَّا غُلَامٌ . فَشَهِدَ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ أَنَّهُمَا غَرَّقَاهُ ، وَشَهِدَ الْاِثْنَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠/١٦١ ، ١٦٢ .

وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . الْمَصْنَفِ ٨/٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٤) فِي أ ، ب ، م : « أَبُو عُبَيْدَةَ » .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « ابْنُ » .

(٧) فِي أ ، ب : « كَالْعَبْدِ » .

(٨) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . الْمَصْنَفِ ٨/٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : أ .

غَرْقُوهُ^(١١) ، فجعل على الاثنين ثلاثة أحماس الدية ، وجعل على الثلاثة خمسينها^(١٢) . وقضى بنحو هذا مسروق . والمذهب أن شهادتهم لا تقبل في شيء ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾^(١٣) . وقال : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾^(١٤) . وقال : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾^(١٥) . والصبي ممن لا يرضى . وقال : ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾^(١٦) . فأخبر أن الشاهد الكاتم لشهادته آثم ، والصبي لا يآثم ، فيدل على أنه ليس بشاهد ؛ ولأن الصبي لا يخاف من مآثم الكذب ، فيزعه عنه ، ويحتمل منه ، فلا تحصل الثقة بقوله ، ولأن من لا يقبل قوله على نفسه في الإقرار ، لا يقبل شهادته على غيره ، كالمجنون ، يحقق هذا أن الإقرار أوسع ؛ لأنه يقبل من الكافر والفاسق والمرأة ، ولا تصح الشهادة منهم ، ولأن من لا يقبل شهادته في المال ، لا يقبل في الجراح ، كالفاسق ، ومن لا يقبل شهادته على من ليس بمثله ، لا يقبل على مثله ، كالمجنون . الشرط الرابع ، العدالة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ . ولا يقبل شهادة الفاسق لذلك ، ولقول الله تعالى : ﴿ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾^(١٧) . فأمر بالتوقف عن^(١٨) نبي الفاسق ، والشهادة نبياً ، فيجب التوقف عنه . وقد روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا مَحْدُودٍ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا ذِي غِمِرٍ^(١٩) عَلَىٰ أَخِيهِ » . رواه أبو عبيد^(٢٠) . وكان أبو عبيد لا يراه خصاً

(١١) من هنا إلى آخر قوله : « الثالث من نكفره ، وهو من قال بخلق القرآن ونفى الرؤية » ورد في الأصل في أثناء « فصل في قراءة القرآن بالألحان » . ويشغل بقية ورقة ٧٦ و ٧٦ ظ ، وبعض ورقة ٧٧ و . اضطراب .

(١٢) أخرجه ابن حزم ، في : كتاب الشهادات . المحلى ٦١٤/١٠ .

(١٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٤) سورة الطلاق ٢ .

(١٥) سورة البقرة ٢٨٣ .

(١٦) سورة الحجرات ٦ .

(١٧) في الأصل : « على » .

(١٨) الغمر : الشحنة والعداوة ، وكذلك الإحنة . غريب الحديث ١٥٤/٢ .

(١٩) في : غريب الحديث ١٥٣/٢ .

وأخرجه أبو داود ، في : باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢٧٥/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من لا تجوز شهادته ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ١٧١/٩ ، ١٧٢ . وابن ماجه ، في : باب من لا =

بالخائن والخائنة أمانات الناس ، بل جميع ما افترض الله تعالى على العباد القيام به أو اجتنابه ، من صغير ذلك وكبيره ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ الآية (٢٠) . وروى عن عمر ، رضى الله عنه ، أنه قال : لا يؤسر (٢١) رجل بغير العدول (٢٢) . ولأن دين الفاسق لم يزعه عن ارتكاب محظورات الدين ، فلا يؤمن أن لا يزعه عن الكذب ، فلا تحصل الثقة بحبره . إذا تقرر هذا ، فالفسوق نوعان ؛ أحدهما ، من حيث الأفعال ؛ فلا تعلم خلافا في ردّ شهادته . والثاني ، من جهة الاعتقاد ، وهو اعتقاد البدعة ، فيوجب ردّ الشهادة أيضا . وبه قال مالك ، وشريك ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور . قال (٢٣) شريك : أربعة لا تجوز شهادتهم ؛ رافضي يزعم أن له إماما مفترضة طاعته . وخارجي يزعم أن الدنيا دار حرب . وقد روي يزعم أن المشيئة إليه . ومرجئي . وردّ شهادة يعقوب (٢٤) ، وقال : ألا أردّ شهادة (٢٥) قوم يزعمون (٢٥) أن الصلاة ليست من الإيمان ؟ وقال أبو حامد (٢٦) ، من أصحاب الشافعي : المختلفون على ثلاثة أضرب ؛ ضرب اختلفوا في الفروع ، فهؤلاء لا يفسقون بذلك ، ولا تردّ شهادتهم ، وقد اختلف الصحابة في الفروع ومن بعدهم من التابعين . الثاني ، من نفسه ولا تكفره ، وهو من سب القرابة ، كالخوارج ، أو سب الصحابة ، كالروافض ، فلا تقبل لهم شهادة لذلك . الثالث ، من تكفره ، وهو من قال بخلق القرآن ، ونفي الرؤية ، وأضاف المشيئة إلى نفسه ، فلا تقبل له شهادة . وذكر القاضي أبو يعلى مثل هذا سواء . قال :

= تجوز شهادته ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠٤/٢ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ .

(٢٠) سورة الأحزاب ٧٢ .

(٢١) أي : لا يجبس .

(٢٢) أخرجه مالك ، في : باب ما جاء في الشهادات ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٧٢٠/٢ . والبيهقي ، في : باب لا يجوز شهادة غير عدل ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في شهادة الزور ، من كتاب البيوع والأفضية . المصنف ٢٥٨/٧ .

(٢٣) في الأصل ، م : وقال .

(٢٤) لم نعرف من المقصود يعقوب . وشريك من رجال القرن الأول .

(٢٥-٢٥) في م : من يزعم .

(٢٦) أبو حامد أحمد بن محمد الإسفرائني ، شيخ طريقة الشافعية بالعراق ، توفي سنة ست وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ٦١/٤ - ٧٤ .

وقال أحمد : ما تُعجِبُنِي شَهَادَةُ الْجَهْمِيَّةِ ، وَالرَّافِضِيَّةِ ، وَالْقَدَرِيَّةِ الْمُغَلِيَّةِ ^(٢٧) . وَظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ . وَأَجَازُ سَوَارٍ شَهَادَةَ نَاسٍ مِنْ بَنِي الْعَنْبَرِ ، مِمَّنْ يَرَى الْإِعْتِرَالَ . ^(٢٨) قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٢٨) : إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَرَى الشَّهَادَةَ بِالْكَذِبِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، كَالْخَطَّابِيَّةِ ، وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَّابِ ^(٢٩) . يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِتَصَدِيقِهِ . وَوَجْهُ قَوْلِ مَنْ أَجَازَ شَهَادَتَهُمْ ، أَنَّهُ اخْتِلَافٌ لَمْ يُخْرِجْهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ ، أَشْبَهَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ ، وَلَأنَّ فَسْقَهُمْ لَا يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِمْ ؛ لَكُونِهِمْ ذَهَبُوا إِلَى ذَلِكَ تَدْبِيئًا وَاعْتِقَادًا أَنَّهُ الْحَقُّ ، وَلَمْ يَرْتَكِبُوهُ عَالِمِينَ بِتَحْرِيمِهِ ، بِخِلَافِ فَسْقِ الْأَفْعَالِ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَتَخَرَّجُ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، أَنَّ الْفِسْقَ الَّذِي يَتَدَيَّنُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْاِخْتِلَافِ لَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِهِ . وَرَوَى ^(٣٠) عَنْ أَحْمَدَ جَوَازُ الرِّوَايَةِ عَنِ الْقَدَرِيِّ / ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً ، فَكَذَلِكَ الشَّهَادَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الْفِسْقِ ، فَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ ، كَالنَّوْعِ الْآخَرِ ؛ وَلَأنَّ الْمُبْتَدِعَ فَاسِقٌ ، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ ، لِلآيَةِ وَالْمَعْنَى . الشَّرْطُ الْخَامِسَ ، أَنْ يَكُونَ مُتَقَيِّظًا حَافِظًا ^(٣١) لِمَا يَشْهَدُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُعَفَّلًا ، أَوْ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ الْعَلَطِ ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ . الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يَكُونَ ذَا مَرْوَةِ . الشَّرْطُ السَّابِعُ ، انْتِفَاءُ الْمَوَانِعِ . وَسَنَشْرَحُ هَذِهِ الشُّرُوطَ ^(٣١) فِي مَوَاضِعِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٦٨/١١ ظ

فصل : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ شَهَادَةَ الْبَدَوِيِّ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَشَهَادَةُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَى الْبَدَوِيِّ ، صَحِيحَةٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : أَخْشَى أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْبَدَوِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ . فَيَحْتَمِلُ هَذَا أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ . وَهُوَ قَوْلُ

(٢٧) فِي أ ، ب ، م : « الْمَعْلَنَةُ » .

(٢٨ - ٢٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٢٩) أَبُو الْخَطَّابِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ الْأَسَدِيُّ الْأَجْدَعُ ، مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ ، مِنْ الْغَالِينَ ، زَعَمَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَنْبِيَاءَ ثُمَّ آلَهُ ، وَلَمَّا وَفَى عَيْسَى بْنُ مُوسَى صَاحِبَ الْمَنْصُورِ عَلَى خَبَثٍ دَعَوْتَهُ قَتَلَهُ . الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ٣٨٠/١ ، ٣٨١ .

(٣٠) فِي م : « وَقَدْ رَوَى » .

(٣١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

جماعة من أصحابنا ، ومذهب أبي عبيد . وقال مالك كقول أصحابنا ، فيما عدا الجراح ، وكقول الباقيين في الجراح احتياطاً للذماء . واحتج أصحابنا بما روى أبو داود^(٣٢) ، في « سننه » ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى^(٣٣) صَاحِبِ قَرْيَةٍ » . ولأنه مُتَّهَمٌ ، حيثُ عَدَلَ عن أن يُشْهَدَ قَرَوِيًّا وَيُشْهَدَ بَدَوِيًّا . قال أبو عبيد : وَلَا أَرَى شَهَادَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَّا لِمَا فِيهِمْ مِنَ الْجَفَاءِ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْجَفَاءِ فِي الدِّينِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْبَدْوِ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، كَأَهْلِ الْقَرْيِ ، وَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَنْ لَمْ^(٣٥) تُعْرَفْ عَدَالَتُهُ مِنْ أَهْلِ^(٣٤) الْبَدْوِ ، وَنَحْصُهُ بِهَذَا ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ ، فَيَعْرِفُ عَدَالَتَهُ .

١٨٩٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَدْلُ مَنْ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيَّةٌ . وَهَذَا قَوْلُ^(١) إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ)

وجملته أن العَدْلَ هو الذي تَعْتَدِلُ أحواله في دينه وأفعاله . قال القاضي : يكون ذلك في الدين والمروعة والأحكام . أما الدين^(٢) فأن لا^(٣) يَرْتَكِبَ كَبِيرَةً ، وَلَا يُدَاوِمَ عَلَى صَغِيرَةٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى / نَهَى^(٤) أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْقَاذِفِ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ كُلُّ مُرْتَكِبٍ كَبِيرَةٍ ، وَلَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْعَدَالَةِ فِعْلُ صَغِيرَةٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ﴾^(٥) . قِيلَ : اللَّمَمُ صِغَارُ الذُّنُوبِ . وَلِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ ، جَاءَ عَنِ

(٣٢) في : باب شهادة البدوي على أهل الأمصار ، من كتاب الأقضية . سنن أبي داود ٢/٢٧٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من لا تجوز شهادته ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢/٧٩٣ .

(٣٣) في ١ ، ب ، م : « عن » .

(٣٤-٣٤) سقط من : ١ . نقل نظر .

(٣٥) في الأصل : « لا » .

(١) في الأصل : « مذهب » .

(٢-٢) في ب ، م : « فلا » .

(٣) في م : « أمر » .

(٤) في م زيادة : « لا » .

(٥) سورة النجم ٣٢ .

النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا الْمَّا^(٦)

أَيُّ لَمْ يُلَمَّ . فَإِنَّ « لَا » مَعَ الْمَاضِي بِمَنْزِلَةِ « لَمْ » مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ . وَقِيلَ : اللَّمَمُ أَنْ يُلَمَّ بِالذَّنْبِ ، ثُمَّ لَا يَعُودَ فِيهِ . وَالْكَبَائِرُ كُلُّ مَعْصِيَةٍ فِيهَا حَدٌّ^(٧) ، وَالْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . وَرَوَى أَبُو بَكْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَلَا أُتَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ ؟ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ » . وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ ، فَقَالَ : « أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ^(٨) الزُّورِ » . فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٩) . قَالَ أَحْمَدُ : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ آكِلِ الرِّبَا ، وَالْعَاقِ ، وَقَاطِعِ الرَّحِمِ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ ، وَإِذَا أُخْرِجَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ الْأُصْطَوَانَةَ^(١٠) وَالْكَيْفَ لَا يَكُونُ عَدْلًا ، وَلَا يَكُونُ ابْنُهُ عَدْلًا إِذَا وَرِثَ أَبَاهُ حَتَّى يَرُدَّ مَا أَخَذَ^(١١) مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَكُونُ عَدْلًا إِذَا كَذَبَ الْكَذِبَ الشَّدِيدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ شَهَادَةَ رَجُلٍ فِي كَذِبِهِ^(١٢) . وَقَالَ : عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ، وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا مَجْلُودٍ فِي حَدٍّ ، وَلَا ذِي غِمْرِ عَلَى

(٦) أخرجه الترمذی ، فی : باب تفسیر سورة النجم ، من أبواب التفسیر . عارضة الأحوذی ١٧٣/١٢ . والحاكم ، فی : باب تفسیر سورة النجم ، من کتاب التفسیر . المستدرک ٤٦٩/٢ . والطبری ، فی : تفسیر سورة النجم ، الآية ٣٢ . تفسیر الطبری ٦٦/١٧ .
والرجز من الشواهد النحویة ، انظر : معجم شواهد العربیة ٥٣٠/٢ .

(٧) سقط من : ب .

(٨) فی م : « وقول » .

(٩) أخرجه البخاری ، فی : باب ما قبل فی شهادة الزور ، من کتاب الشهادات ، وفی : باب عقوق الوالدین من الکبر ، من کتاب الأدب ، وفی : باب من اتکأ بین یدئ أصحابه ، من کتاب الاستئذان . صحیح البخاری ٢٢٥/٣ ، ٤/٨ ، ٧٦ . ومسلم ، فی : باب بیان الکبائر وأکبرها ، من کتاب الإیمان . صحیح مسلم ٩١/١ .

كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی عقوق الوالدین ، من أبواب البر ، وفی : باب ما جاء فی شهادة الزور ، من أبواب الشهادات ، وفی : باب تفسیر سورة النساء ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذی ٩٧/٨ ، ١٧٥/٩ ، ١٥٠/١١ ، ١٥١ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٣٦/٥ - ٣٨ .

(١٠) فی م : « والأستوانة » .

(١١) فی ب ، م : « أخذه » .

(١٢) أخرجه أبو داود ، فی : باب من ترد شهادته ، من کتاب الأقضية . سنن أبی داود ٢٧٥/٢ . وابن ماجه ، فی : باب من لا تجوز شهادته . من کتاب الأحکام . سنن ابن ماجه ٧٩٢/٢ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١٨١/٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥ .

أَخِيهِ فِي عَدَاوَةٍ ، وَلَا الْقَانِعِ^(١٣) لِأَهْلِ الْبَيْتِ ، وَلَا مُجَرَّبٍ عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ ، وَلَا ظَنِينٍ فِي وَلَاءٍ ، وَلَا قَرَابَةٍ^(١٤) . وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١٥) ، وَفِيهِ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ ، وَلَا ذِي غِمَرٍ عَلَى أَخِيهِ » . فَأَمَّا الصَّغَائِرُ ، فَإِنْ كَانَ مُصِرًّا عَلَيْهَا ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ مِنْ^(١٦) أَمْرِهِ الطَّاعَاتِ ، لَمْ يُرَدَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ . فَأَمَّا الْمُرُوءَةُ فَاجْتِنَابُ الْأُمُورِ الدَّنِيئَةِ الْمُرْزِيَةِ بِهِ ، وَذَلِكَ / نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مِنَ الْأَفْعَالِ ، كَالْأَكْلِ فِي السُّوقِ . يَعْنِي بِهِ الَّذِي يَنْصِبُ مَائِدَةً فِي السُّوقِ ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ . وَلَا يَعْنِي بِهِ^(١٧) أَكَلَ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ، كَالْكِسْرَةِ وَنَحْوِهَا . وَإِنْ كَانَ يَكْشِفُ مَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بَتَّعْطِيَّتِهِ مِنْ بَدَنِهِ ، أَوْ يَمُدُّ رِجْلَيْهِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ ، أَوْ يَتَمَسَّخَرُ بِمَا يُضْحِكُ النَّاسَ بِهِ ، أَوْ يُخَاطِبُ امْرَأَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ أَوْ غَيْرَهُمَا بِحَضْرَةِ النَّاسِ بِالْخِطَابِ الْفَاحِشِ ، أَوْ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمُبَاضَعَةٍ^(١٨) أَهْلِهِ ، وَنَحْوِ هَذَا مِنَ الْأَفْعَالِ الدَّنِيئَةِ ، ففَاعِلٌ هَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا سُخْفٌ وَدَنَاءَةٌ ، فَمَنْ رَضِيَهِ لِنَفْسِهِ وَاسْتَحْسَنَهُ ، فَلَيْسَتْ لَهُ مُرُوءَةٌ ، فَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رَجُلٍ شَتَمَ بِهِيمَةً : قَالَ الصَّالِحُونَ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَتُوبَ . وَقَدْ رَوَى أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى ، إِذَا لَمْ تَسْتَجِبْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ »^(١٩) . يَعْنِي مَنْ لَمْ يَسْتَجِبْ^(٢٠) صَنَعَ مَا شَاءَ . وَلِأَنَّ الْمُرُوءَةَ تَمْنَعُ الْكَذِبَ ، وَتَرْجُرُ عَنْهُ ، وَلِهَذَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ ذُو الْمُرُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا دِينٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، أَنَّهُ حِينَ سَأَلَهُ قَيْصَرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَفَتْهُ قَالَ : وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَنِّي الْكَذِبُ ، لَكَذَّبْتُهِ^(٢١) . وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ ذَا

(١٣) فِي النِّسْخِ : « الْقَاطِعِ » . وَالْقَانِعُ : هُوَ الَّذِي يَنْفَقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ .

(١٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ ، مِنْ أَبْوَابِ الشَّهَادَاتِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧١/٩ .

(١٥) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(١٦) فِي ب : « فِي » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ .

(١٨) فِي أ : « بِمُبَاضَعَتِهِ » .

(١٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٥/٤ . وَأَبُو

دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْحَيَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٥٢/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْحَيَاءِ ، مِنْ كِتَابِ

الزَّهْدِ ١٤٠٠/٢ .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ ، أ : « يَسْتَحْيِ » . وَهِيَ بِمَعْنَى .

(٢١) أَنْظِرْ : مَا تَقْدِمُ فِي تَخْرِيجِ حَدِيثِ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَيْصَرَ ، فِي صَفْحَةِ ٧٤ .

دين . ولأن الكذب دناءة ، والمروءة تمنع من ^(٢٢) الدناءة . وإذا كانت المروءة مانعة من الكذب ، اعتبرت في العدالة ، كالدين ، ومن فعل شيئاً من هذا مختفياً به ، لم يمنع من قبول شهادته ؛ لأن مروءته لا تسقط به . وكذلك إن فعله مرة ، أو شيئاً قليلاً ، لم تُردَّ شهادته ؛ لأن صغير المعاصي لا يمنع الشهادة إذا قل ، فهذا أولى ، ولأن المروءة لا تختل بقليل هذا ، ما لم تكن عادة ^(٢٣) . النوع الثاني ، في الصناعات الدنيئة ؛ كالكساح والكناس ، لا تقبل شهادتهما ؛ لما روى سعيد ، في « سننه » أن رجلاً أتى ابن عمر ، فقال له : إني رجل كناس . فقال : أي شيء تكنس ، الزبل ؟ قال : لا . قال : العذرة ؟ قال : نعم . ^(٢٤) قال : منه كسبت المال ، ومنه تزوجت ، ومنه حجبجت ؟ قال : نعم ^(٢٥) . قال / : الأجر خبيث ، وما تزوجت خبيث ، حتى تخرج منه كما دخلت فيه . ^(٢٦) وعن ابن عباس مثله في الكساح ^(٢٧) . ولأن هذا دناءة يجتنبه أهل المروءات ، فأشبهه الذي قبله . فأما الزبال والقراد ^(٢٨) والحجام ونحوهم ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، لا تقبل شهادتهم ؛ لأنه دناءة يجتنبه أهل المروءات ، فهو ^(٢٩) كالذي قبله . الثاني ، تقبل ؛ لأن بالناس إليه حاجة . فعلى هذا الوجه ، إنما تقبل شهادته إذا كان يتنظف للصلاة في وقتها ويصليها ، فإن صلى بالنجاسة ، لم تقبل شهادته ، وجهها واحد . وأما الحائك والحارس والدبّاغ ، فهي أعلى من هذه الصنائع ، فلا تُردُّ بها الشهادة . وذكرها أبو الخطاب في جملة ما فيه وجهان . وأما سائر الصناعات التي لا دناءة فيها ، فلا تُردُّ الشهادة بها ، إلا من كان منهم يخلف كاذباً ، أو يعد ويخلف ، وغلب هذا عليه ، فإن شهادته تُردُّ . وكذلك من كان منهم يؤخر الصلاة عن أوقاتها ، أو لا يتنزه عن النجاسات ، فلا شهادة له ، ومن كانت صناعته محرمة ؛ كصانع المزامير والطناير ،

(٢٢) في ١ : « عن » .

(٢٣) في م : « عاداته » .

(٢٤ - ٢٥) سقط من ١ . نقل نظر .

(٢٥) تقدم في : ١٣٢/٨ وانظر : المحلى ٣٠/٩ .

(٢٦) سقط من : الأصل ، ١ ، ب . والقراد : سائس القرد . ولعل المقصود منتزع القراد من الدواب .

(٢٧) سقط من : الأصل .

فلا شهادة له . ومن كانت صناعته يكثر فيها الربا ، كالصائغ والصيرفي ، ولم يتوق ذلك ، رُدَّتْ شهادته .

فصل : في اللعب : كل لعب فيه قمار ، فهو مُحَرَّم ، أي لعب كان^(٢٨) ، وهو من الميسر الذي أمر الله تعالى باجتنابه ، ومن تكرر منه ذلك رُدَّتْ شهادته . وما خلا من القمار ، وهو اللعب الذي لا عوض فيه من الجانبين ، ولا من أحدهما ، فمنه ما هو مُحَرَّم ، ومنه ما هو مباح ؛ فأما المُحَرَّم فاللعب بالنرد^(٢٩) . وهذا قول أبي حنيفة ، وأكثر أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : هو مكروه ، غير مُحَرَّم . ولنا ، ما روى أبو موسى ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول^(٣٠) : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِيرٍ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » . وروى بُرَيْدَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قال : « مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ شِيرٍ ، فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ الْخَنزِيرِ وَدَمِهِ » . رواهما أبو داود^(٣١) . وكان سعيد بن جبير إذا مرَّ على أصحاب النرد شير ، لم يُسَلِّمْ عليهم . إذا ثبت هذا ، فمن تكرر منه اللعب به^(٣٢) ، لم تُقْبَلْ^(٣٣) له شهادة^(٣٤) ، سواء لعب به قماراً أو غير قمار . / وهذا قول أبي حنيفة ، ومالك ، وظاهرُ مذهب الشافعي . قال مالك : مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ وَالشُّطْرُنِجِ ، فَلَا أَرَى شهادته طائِلَةً ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾^(٣٥) . وهذا ليس من الحق ، فيكون من الضلال .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) في الأصل ، ا ، ب زيادة : « محرم » .

(٣٠) في م : « قال » .

(٣١) في : باب في النهي عن اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٢/٢ .

كما أخرجهما ابن ماجه ، في : باب اللعب بالنرد ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٧/٢ ، ١٢٣٨ .

كما أخرج الأول الإمام مالك ، في : باب ما جاء في النرد ، من كتاب الرؤيا . الموطأ ٩٥٨/٢ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ . والحاكم ، في : كتاب الإيمان . المستدرک ٥٠/١ .

وأخرج الثاني أيضا مسلم ، في : باب تحريم اللعب بالنردشير ، من كتاب الشعر . صحيح مسلم ١٧٧٠/٤ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ .

(٣٢) سقط من : ا .

(٣٣-٣٣) في م : « شهادته » .

(٣٤) سورة يونس ٣٢ .

فصل : فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم ، إلا أن النرد أكد منه في التحريم ؛ لورود النص في تحريمه ، لكن هذا في معناه ، فيثبت فيه حكمه ، قياساً عليه . وذكر القاضي أبو الحسين ممن ذهب إلى تحريمه ؛ علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس^(٣٥) ، وسعيد بن المسيب ، والقاسم ، وسالم ، وعروة ، ومحمد^(٣٦) بن علي^(٣٦) ابن الحسين ، ومطرأ الوراق^(٣٧) ، ومالك . وهو قول أبي حنيفة . وذهب الشافعي إلى إباحته . وحكى ذلك أصحابه عن أبي هريرة ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبيرة . واختجوا بأن الأصل الإباحة ، ولم يرد بتحريمها نص ، ولا هي في معنى المنصوص^(٣٨) عليه ، فتبقى على الإباحة . ويفارق الشطرنج النرد من وجهين ؛ أحدهما ، أن في الشطرنج تدبير الحرب ، فأشبهت^(٣٩) اللعب بالحرب ، والرمي بالنشاب ، والمسابقة بالخيال . والثاني ، أن المعول في النرد ما يخرج الكعبتين^(٤٠) ، فأشبه الأزلام ، والمعول في الشطرنج على حذقه وتدبيره ، فأشبه المسابقة بالسهام . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾^(٤١) . قال علي ، رضي الله عنه : الشطرنج من الميسر^(٤٢) . ومر علي ، رضي الله عنه ، على قوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ﴿ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾^(٤٣) . قال أحمد :

(٣٥) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب الاختلاف في اللعب بالشطرنج ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ٢١٢/١٠ .

(٣٦-٣٦) سقط من : الأصل . وهو أبو جعفر الباقر ، الإمام ، توفي سنة أربع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٠١/٤ - ٤٠٩ .

(٣٧) مطر بن طهمان الوراق الخراساني الزاهد ، توفي سنة تسع عشرة ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ . (٣٨) في م : « النصوص » .

(٣٩) في م : « فأشبهه » .

(٤٠) الكعبة في النرد : ما يعرف اليوم بالزهرة . وهي قطعة مكعبة يبين على كل وجه منها نقاط تمثل رقما .

(٤١) سورة المائدة ٩٠ .

(٤٢) أخرج اللفظان البيهقي ، في : باب الاختلاف في اللعب بالشطرنج ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ٢١٢/١٠ . وأخرج الأول ابن أبي شيبة ، في : باب في اللعب بالنرد وما جاء فيه ، من كتاب الأدب . المصنف ٥٤٨/٨ .

وأخرج الثاني أيضا ، في : باب في اللعب بالشطرنج ، الكتاب نفسه . المصنف ٥٥٠/٨ . وما اقتبس على رضي الله عنه ، هو الآية ٥٢ من سورة الأنبياء .

أَصْحُ مَا فِي الشُّطْرَنِجِ ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَرَوَى وَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْظُرُ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً ، لَيْسَ لِصَاحِبِ الشَّاهِ فِيهَا نَصِيبٌ » . رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ ^(٤٣) . وَلَئِنَّهُ لَعِبٌ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَأَشْبَهَ اللَّعِبَ بِالنَّزْدِ . وَقَوْلُهُمْ : لَانَصَّ فِيهَا . قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا نَصًّا ، وَهِيَ أَيْضًا فِي مَعْنَى النَّزْدِ الْمَنْصُوصِ عَلَى تَحْرِيمِهِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ ^(٤٤) فِيهَا تَذْيِيرُ الْحَرْبِ . قُلْنَا : لَا يُقْصَدُ هَذَا مِنْهَا ، وَأَكْثَرُ اللَّاعِبِينَ / بِهَا إِنَّمَا يَقْصِدُونَ مِنْهَا اللَّعِبَ وَالْقِمَارَ ^(٤٥) . وَقَوْلُهُمْ : إِنْ الْمَعُولَ فِيهَا عَلَى تَذْيِيرِهِ . فَهَذَا ^(٤٦) أَبْلَغُ فِي اشْتِغَالِهِ بِهَا ، وَصَدَّهَا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ ^(٤٧) . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : النَّزْدُ أَشَدُّ مِنَ الشُّطْرَنِجِ . وَإِنَّمَا قَالِ ذَلِكَ ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ فِي النَّزْدِ ، وَالْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا ، بِخِلَافِ الشُّطْرَنِجِ . وَإِذَا ثَبِتَ تَحْرِيمُهَا ^(٤٨) ، فَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ كَالنَّزْدِ فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ مِثْلُهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ فَعَلَهُ مَنْ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ ، فَهُوَ كَالنَّزْدِ فِي حَقِّهِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ مَنْ يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْغَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا ، أَوْ يُخْرِجَهُ ^(٤٩) إِلَى الْحَلِيفِ الْكَاذِبِ ، وَنَحْوِهِ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ، أَوْ يَلْعَبَ بِهَا عَلَى الطَّرِيقِ ، أَوْ يَفْعَلَ فِي لَعِبِهِ مَا يُسْتَخَفُّ بِهِ مِنْ أَجَلِهِ ، وَنَحْوِ هَذَا ، مِمَّا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمُرُوءَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ .

فصل : واللَّعِبُ بِالْحَمَامِ يُطَيِّرُهَا ، لَا شَهَادَةَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَانَ شُرَيْحٌ لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ صَاحِبِ حَمَامٍ وَلَا حَمَامٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَفَهٌ وَدَنَاءَةٌ وَقِلَّةُ مُرُوءَةٍ ، وَيَتَضَمَّنُ أَذَى الْجِيرَانِ بِطَيْرِهِ ، وَإِشْرَافَهُ عَلَى دُورِهِمْ ، وَرَمْيَهُ ^(٥٠) إِيَّاهَا بِالْحِجَارَةِ . وَقَدْ

(٤٣) وأخرجه ابن حبان ، في المجروحين ٢/٢٩٧ ، وابن الجوزي ، في : العلل المتناهية ٢/٢٩٧ . وانظر حاشيته .

وصاحب الشاه : من يلعب بالشطرنج .

(٤٤) سقط من : الأصل .

(٤٥) في ب ، م : « أو القمار » .

(٤٦) في م : « فهو » .

(٤٧) في أ : « وعن الصلاة » .

(٤٨) في م : « تحريما » .

(٤٩) في الأصل : « ويخرجه » .

(٥٠) في الأصل : « ورميهم » .

رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يَتَّبِعُ حَمَامًا ، فَقَالَ : « شَيْطَانٌ يَتَّبِعُ شَيْطَانَةً » ^(٥١) . وَإِنْ اتَّخَذَ الْحَمَامُ لَطْلَبَ فِرَاحِهَا ، أَوْ لَحْمِلَ الْكُتْبِ ، أَوْ لِلْأَنْسِ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَدَى يَتَعَدَّى إِلَى النَّاسِ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ . وَقَدْ رَوَى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَشَكَا إِلَيْهِ الْوَحْشَةَ ، فَقَالَ : « اتَّخَذَ زَوْجًا مِنْ حَمَامٍ » ^(٥٢) .

فصل : فَأَمَّا الْمُسَابَقَةُ الْمَشْرُوعَةُ ، بِالْخَيْلِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، أَوْ عَلَى الْأَقْدَامِ ، فَمُبَاحٌ ^(٥٣) لَا دَنَاءَةَ فِيهِ ^(٥٤) ، وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَشْرُوعِيَّةَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُسَابَقَةِ ^(٥٥) . وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الثَّقَافِ ، وَاللَّعِبِ بِالْحِرَابِ . وَقَدْ لَعِبَ الْحَبَشَةُ بِالْحِرَابِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَامَتْ عَائِشَةُ خَلْفَهُ تَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَتَسْتَتِرُ بِهِ ، حَتَّى مَلَّتْ ^(٥٦) . وَلَئِنْ فِي هَذَا تَعَلُّمًا لِلْحَرْبِ ، فَإِنَّهُ مِنْ آيَاتِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمُسَابَقَةَ / بِالْخَيْلِ ، وَالْمُنَاضَلَةَ ، وَسَائِرِ اللَّعِبِ ، إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا ، وَلَا شُغْلًا عَنْ فَرَضٍ ، فَالْأَصْلُ إِبَاحَتُهُ ، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِيهِ دَنَاءَةٌ يَتَرَفَّعُ عَنْهُ ذَوُو الْمُرُوءَاتِ ، مَنَعَ الشَّهَادَةَ إِذَا فَعَلَهُ ظَاهِرًا ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ، وَمَا كَانَ مِنْهُ لَا دَنَاءَةَ فِيهِ ، لَمْ تُرَدِّ بِهِ ^(٥٧) الشَّهَادَةُ بِحَالٍ .

فصل : فِي الْمَلَاهِي : وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ؛ مُحَرَّمٌ ، وَهُوَ ضَرْبُ الْأُوتَارِ وَالنَّايَاتِ ، وَالْمَزَامِيرِ كُلِّهَا ، وَالْعُودِ ، وَالطُّنْبُورِ ، وَالْمَعَزَفَةِ ، وَالرَّيَابِ ، وَنَحْوِهَا ، فَمَنْ أَدَامَ اسْتِمَاعَهَا ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا ظَهَرَتْ فِي أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً ، حَلَّ بِهِمُ الْبَلَاءُ » ^(٥٨) . فَذَكَرَ مِنْهَا

(٥١) أخرجه أبو داود ، في : باب في اللعب بالحمام ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٥/٢ .

(٥٢) أخرجه الخطيب ، في : تاريخ بغداد ١٩٩/٥ .

(٥٣) في ١ ، ب ، م : « فمباحة » .

(٥٤) في م : « فيها » .

(٥٥) تقدم في : ٤٠٤/١٣ .

(٥٦) تقدم تخريجه ، في : ٥٠٧/٩ .

(٥٧) في م : « بها » .

(٥٨) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف ، من أبواب الفتن . عارضة الأحمدي ٥٨/٩ .

إظهار المعازف والملاهي . وقال سعيد^(٥٩) : ثنا فرج بن فضالة ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي بِمَحَقِّ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ ، لَا يَحِلُّ يَبْعُهُنَّ وَلَا شِرَاؤُهُنَّ وَلَا تَعْلِيمُهُنَّ وَلَا التَّجَارَةُ فِيهِنَّ ، وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ »^(٦٠) . يعنى الضاربات . وروى نافع ، قال : سمع ابن عمر مزماراً ، قال : فوضع إصبعيه في أذنيه ، ونأى عن الطريق ، وقال لي : يا نافع ، هل تسمع شيئاً ؟ قال : فقلت : لا . قال : فرفع إصبعيه من أذنيه ، وقال : كنت مع النبي ﷺ ، فسمع مثل هذا ، فصنع مثل هذا . رواه الخلال ، في « جامع » من طريقين ، ورواه أبو داود ، في « سننه »^(٦١) ، وقال : حديث منكّر . وقد احتج قوم^(٦٢) بهذا الخبر على إباحة المزمار ، وقالوا : لو كان حراماً لمنع النبي ﷺ ابن عمر من سماعه ، ومنع ابن عمر نافعاً من سماعه^(٦٣) ، ولأنكر على الزام بها . قلنا : أمّا الأول فلا يصح ؛ لأنّ المحرم استماعها دون سماعها ، والاستماع غير السماع ، ولهذا فرق الفقهاء في سجود التلاوة بين السامع والمستمع ، ولم يؤجّبوا على من سمع شيئاً^(٦٤) محرماً سدّ أذنيه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾^(٦٥) . ولم يقل : سدّوا آذانهم . والمستمع / هو الذي يقصّد السماع ، ولم يوجد هذا من ابن عمر ، وإنّما وجد منه السماع ؛ ولأنّ بالنبي ﷺ حاجة إلى معرفة انقطاع الصوت عنه ؛ لأنّه عدل عن الطريق ، وسدّ أذنيه ، فلم يكن ليُرجع إلى الطريق ، ولا يرفع إصبعيه عن أذنيه ، حتى ينقطع الصوت عنه ، فأبيح للحاجة . وأمّا الإنكار ، فلعله كان في أوّل الهجرة ، حين لم يكن الإنكار واجباً ، أو قبل إمكان الإنكار ؛ لكثرة الكفار ، وقلة أهل الإسلام . فإن قيل : فهذا الخبر ضعيف . فإن أبا

و٧٢/١١

(٥٩) في زيادة : « بن جبير » .

(٦٠) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧/٥ ، ٢٦٨ .

(٦١) تقدم تخريجه ، في : ١٩٩/١٠ .

(٦٢) سقط من : ب .

(٦٣) في ا ، ب ، م : « استماعه » .

(٦٤) سقط من : الأصل .

(٦٥) سورة القصص ٥٥ .

داود رواه ، وقال : هو ^(٦٦) حديث منكر . قلنا : قد رواه الخلأل بإسناده من طريقين ، فلعل أبا داود ضعفه لأنه لم يقع له إلا من إحدى الطريقين . وضرب مباح ؛ وهو الدف ؛ فإن النبي ﷺ قال : « اُعْلِنُوا النِّكَاحَ ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْدَّفِّ » . أخرجه مسلم ^(٦٧) . وذكر أصحابنا ، وأصحاب الشافعي ، أنه مكروه في غير النكاح ؛ لأنه يروى عن عمر ، أنه كان إذا سمع صوت الدف ، بعث فنظر ، فإن كان في وليمة سكت ، وإن كان في غيرها ، عمدا بالدرّة ^(٦٨) . ولنا ، ما روى عن النبي ﷺ ، أن امرأة جاءت به ، فقالت : إني نذرت إن رجعت من سفرك سالما ، أن أضرب على رأسك بالدف ^(٦٩) . فقال النبي ﷺ : « أَوْفِ بِنَذْرِكَ » . رواه أبو داود ^(٧٠) . ولو كان مكروها لم يأمرها به وإن كان مندورا . وروى الربيع بنت معوذ ، قالت : دخل على رسول الله ﷺ صبيحة بُنَيَّ بِي ، فجعلت جوهرات يضربن بدف هن ، ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر ، إلى أن قالت إحداهن : وفينا نبي يعلم ما في غد . فقال : « دَعِيَ هَذَا ، وَقُولِي الَّذِي كُنْتِ تَقُولِينَ » . متفق عليه ^(٧١) . وأما الضرب به للرجال فمكروه على كل حال ؛ لأنه إنما كان يضرب به النساء ، والمُخَنَّثُونَ ^(٧٢) المتشبهون بهن ، ففي ضرب الرجال به تشبه بالنساء ، وقد لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ^(٧٣) . فأما الضرب

(٦٦) في ب : « هذا » .

(٦٧) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٨/٩ .

(٦٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الغناء والدف ، من كتاب الجامع . المصنف ٥/١١ .

(٦٩) سقط من : ١ ، ب .

(٧٠) تقدم تخريجه ، في : صفحة ٥ .

(٧١) أخرجه البخاري ، في : باب حدثني خليفة حدثنا محمد ، من كتاب المغازي ، وفي : باب ضرب الدف في النكاح والوليمة ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ١٠٥/٥ ، ٢٥/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في النهي عن الغناء ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٧٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إعلان النكاح ، من أبواب النكاح . عارضة الأحمدي ٣٠٩/٤ . وابن ماجه ، في : باب الغناء والدف ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦١١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٩/٦ ، ٣٦٠ . وليس في صحيح مسلم ، انظر : تحفة الأشراف ٣٠١/١١ ، ٣٠٢ .

(٧٢) في الأصل : « أو المخنثون » .

(٧٣) أخرجه البخاري ، في : باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري =

٧٢/١١ ظ بالقضيب، فيكره^(٧٤) إذا انضم إليه محرّم أو مكروه، / كالتصفيق والغناء والرقص، وإن خلا عن ذلك كله لم يكره؛ لأنه ليس بآلة ولا بطرب، ولا يُسمع منفردًا، بخلاف الملاهي. ومذهب الشافعي في هذا الفصل كما قلنا.

فصل: واختلف أصحابنا في الغناء؛ فذهب أبو بكر الحلال، وصاحبه أبو بكر عبد العزيز، إلى إباحته. قال أبو بكر عبد العزيز: والغناء والنوح معنى واحد، مباح ما لم يكن معه منكر، ولا فيه طعن. وكان الحلال يحمل الكراهة^(٧٥) من أحمد على الأفعال المذمومة، لا على القول بعينه. وروى عن أحمد، أنه سمع من^(٧٦) عنده ابنه صالح قوالًا، فلم ينكر عليه، وقال له صالح: يا أبة، أليس كنت تكره هذا؟ فقال: إنه قيل لي: إنهم يستعملون المنكر. وممن ذهب إلى إباحته من غير كراهة، سعد بن إبراهيم، وكثير من أهل المدينة، والعنبري؛ لما روى عن عائشة، رضى الله عنها، قالت: كانت عندي جاريتان تغنيان، فدخل^(٧٧) أبو بكر، فقال: مزمر الشيطان في بيت رسول الله ﷺ! فقال رسول الله ﷺ: «دعهما، فإنها أيام عيد». متفق عليه^(٧٨). وعن عمر، رضى الله عنه، أنه قال: الغناء زاد الرّاكب. واختار القاضي أنه مكروه غير محرّم. وهو قول الشافعي، قال: هو من اللّهو المكروه. وقال أحمد: الغناء يثبت النفاق^(٧٩) في القلب، لا يُعجبني. وذهب آخرون من أصحابنا إلى تحريمه. قال أحمد: في من مات وخلف ولدًا يتيمًا، وجارية مغنيّة، فاحتاج الصبي إلى بيعها، ثبأ ساذجة. قيل له: إنها تساوي

= ٢٠٥/٧. وأبو داود، في: باب لباس النساء، من كتاب اللباس. سنن أبي داود ٣٨١/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في التشبهات بالرجال من النساء، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٣٤/١٠. وابن ماجه، في: باب في الخنثين، من كتاب النكاح. سنن ابن ماجه ٦١٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٥٤/١، ٣٣٠، ٣٣٩، ٢٨٧/٢، ٢٨٩.

(٧٤) في ب، م: «فمكروه».

(٧٥) في الأصل: «الكراهية».

(٧٦) سقط من: أ، م.

(٧٧) في ب: «ودخل».

(٧٨) تقدم تخريجه، في: ٢٠٦/١٠.

(٧٩) في ب: «للنفاق».

مُعْنِيَّةٌ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ، وَتُسَاوِي سَادَجَةً عِشْرِينَ دِينَارًا . قَالَ : لَا تُبَاعُ إِلَّا عَلَى أَنَّهَا سَادَجَةٌ .
 وَاحْتَجُّوا عَلَى تَحْرِيمِهِ بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ
 الزُّورِ ﴾ ^(٨٠) . قَالَ : الْغِنَاءُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ
 مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ ^(٨١) . قَالَ : هُوَ الْغِنَاءُ ^(٨٢) . وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ /
 نَهَى عَنْ شِرَاءِ الْمُعْنِيَّاتِ ، وَبَيْعِهِنَّ ، وَالتَّجَارَةِ فِيهِنَّ ، وَأَكْلِ أَثْمَانِهِنَّ حَرَامٌ . أَخْرَجَهُ
 التِّرْمِذِيُّ ^(٨٣) ، وَقَالَ : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا ^(٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ أَهْلُ
 الْعِلْمِ . وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ » ^(٨٥) .
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَنْ اتَّخَذَ الْغِنَاءَ صِنَاعَةً ، يُؤْتِي لَهُ ،
 وَيَأْتِي لَهُ ، أَوْ اتَّخَذَ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً مُعْنِيَيْنِ ، يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا النَّاسُ ، فَلَا شَهَادَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا
 عِنْدَ مَنْ لَمْ يُحَرِّمْهُ سَفَهٌ وَدَنَاءَةٌ وَسُقُوطُ مُرُوءَةٍ ، وَمَنْ حَرَّمَهُ فَهُوَ مَعَ سَفَهِهِ عَاصٍ . مُضِرٌّ
 مُتَظَاهِرٌ بِنُفْسِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَإِنْ كَانَ لَا يَنْسِبُ نَفْسَهُ إِلَى
 الْغِنَاءِ ، وَإِنَّمَا يَتَرْتَمُّ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يُعْنِي النَّاسَ ، أَوْ كَانَ غُلَامُهُ وَجَارِيَتُهُ لِنَفْسِهِ ، لَمْ يَنْسِبْ نَفْسَهُ
 هَذَا عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ . فَمَنْ أَبَاحَهُ أَوْ كَرِهَهُ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ . وَمَنْ حَرَّمَهُ ، قَالَ : إِنْ
 دَاوَمَ ^(٨٦) عَلَيْهِ ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، كَسَائِرِ الصَّغَائِرِ ، وَإِنْ لَمْ يُدَاوِمْ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ . وَإِنْ
 فَعَلَهُ مَنْ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ ، فِقْيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ بِمَا لَا يَشْهَرُ بِهِ مِنْهُ ، كَسَائِرِ
 الْمُخْتَلَفِ فِيهِ مِنَ الْفُرُوعِ . وَمَنْ كَانَ يَغْشَى يُبَوِّتُ الْغِنَاءَ ، أَوْ يَغْشَى سَمْعُهُ لِلْسَّمَاعِ ^(٨٧) ،
 مُتَظَاهِرًا بِذَلِكَ ، وَكَثُرَ مِنْهُ ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ سَفَهٌ وَدَنَاءَةٌ . وَإِنْ كَانَ

(٨٠) سورة الحج ٣٠ .

(٨١) سورة لقمان ٦ .

(٨٢) أخرجه الطبري ، في : تفسير الآية . تفسير الطبري ٦١/٢١ .

(٨٣) في : باب ما جاء في كراهية بيع المغنيات ، من كتاب البيوع . عارضة الأحوذى .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما لا يحل بيعه ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٣٣/٢ .

(٨٤) سقط من : الأصل .

(٨٥) في م : « وقال » .

(٨٦) أخرجه أبو داود ، في : باب كراهية الغناء والزمر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٧٩/٢ .

(٨٧) في الأصل : « دام » .

(٨٨) في ١ : « للاستماع » .

مُسْتَتِرًا^(٨٩) به ، فهو كالمُعْنَى لِنَفْسِهِ ، على ما ذُكِرَ من التَّفْصِيلِ فيه .

فصل : فأمَّا الحُداءُ ، وهو الإنشادُ الذي تُساقُ به الإبلُ ، فمُبَاحٌ ، لا بَأْسَ^(٩٠) في فعله واستِماعه ؛ لما رَوَى عن^(٩١) عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كُنَّا مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ ، وكان عبدُ اللهِ بنُ رَواحةَ جَيِّدَ الحُداءِ ، وكان مع الرجالِ ، وكان أنجَشَةُ مع النساءِ ، فقال النَّبِيُّ ﷺ لابنِ رَواحةَ : « حَرِّكْ بِالْقَوْمِ » . فاندفعَ يَرْتَجِزُ ، فتَبِعَهُ أنجَشَةُ ، فَأَعْنَقَتِ الإبلُ ، فقال النَّبِيُّ ﷺ لأنجَشَةَ : « رُوَيْدَكَ ، رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ »^(٩٢) . يَعْنِي

ظ ٧٣/١١ النساءَ . وكذلك / نَشِيدُ الأعرابِ ، وهو النَّصْبُ ، لا بَأْسَ به ، وسائرُ أنواعِ الإنشادِ ، ما لم يَخْرُجْ إلى حَدِّ الغِناءِ . وقد كان النَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ إنشادَ الشُّعْرِ ، فلا يَنْكِرُهُ . والغِناءُ ، من الصَّوْتِ ، مَمْدُودٌ مَكْسُورٌ . والغِنَى ، من المالِ ، مَقْصُورٌ . والحُداءُ ، مَضْمُومٌ مَمْدُودٌ ، كالدُّعاءِ والرُّعاءِ ، وَيَجُوزُ الكَسْرُ ، كالتَّداءِ والهَجاءِ والغِذاءِ .

فصل : والشُّعْرُ كالكَلامِ ؛ حَسَنُهُ كَحَسَنِهِ ، وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِهِ . وقد رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قال : « إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لَحُكْمًا »^(٩٣) ، وكان يَضَعُ لِحَسَّانٍ مِثْبَرًا يَقُومُ عليه ، فَيَهْجُو مَنْ

(٨٩) في ١ : « مستترا » . وفي ب ، م : « معتبرا » .

(٩٠) في ١ ، ب ، م زيادة : « به » .

(٩١) في الأصل : « أن » .

(٩٢) لم نجده عن عائشة ، وأخرجه عن أنس بن مالك ، البخاري ، في : باب المعارض مندوحة عن الكذب ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٥٨/٨ . ومسلم ، في : باب رحمة النبي ﷺ بالنساء ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ١٨١١/٤ ، ١٨١٢ . وابن حبان ، انظر : الإحسان ٥٢٢/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٧/٣ ، ١١٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٤ . وأخرجه عن عبد الله بن رواحة ، النسائي في الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٣١٩/٤ . وأخرجه النسائي أيضا في الكبرى ، عن عمر . انظر : تحفة الأشراف ٩٨/٨ ، ٩٩ .

(٩٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما يجوز من الشعر والرجز والحذاء وما يكره منه ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٤٢/٨ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في الشعر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء : إن من الشعر حكمة ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٨٨/١٠ . وابن ماجه ، في : باب الشعر ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٥/٢ ، ١٢٣٦ . والدارمي ، في : باب في أن من الشعر حكمة ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٩/١ ، ٢٧٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ١٢٥/٥ .

هَجَارَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ^(٩٤). وَأَنْشَدَهُ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ قَصِيدَةً :

* بَأَثْتُ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ *

في المسجد^(٩٥). وَقَالَ لَهُ عَمُّهُ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُمْتَدِّحَكَ . فَقَالَ :
« قُلْ ، لَا يَفْضُضُ اللَّهُ فَاكْ » . فَأَنْشَدَهُ :

مِنْ قَبْلِهَا طُبَّتْ فِي الظُّلَالِ وَفِي مُسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الْوَرَقُ^(٩٦)

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ : أُرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَمَعَكَ مِنْ شِعْرِ أُمِّيَّةٍ ؟ » .
قُلْتُ : نَعَمْ . فَأَنْشَدْتُهُ بَيْتًا ، فَقَالَ : « هِيَه » . فَأَنْشَدْتُهُ بَيْتًا ، فَقَالَ : « هِيَه » . حَتَّى
أَنْشَدْتُهُ مِائَةً قَافِيَةً^(٩٧). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ

أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٩٨)

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا ، فَقِيلَ : لَيْسَ بِشِعْرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَوْزُونٌ . وَقِيلَ : بَلْ هُوَ شِعْرٌ ،
وَلَكِنَّهُ بَيْتٌ وَاحِدٌ قَصِيرٌ ، فَهُوَ كَالنَّثَرِ . وَيُرْوَى^(٩٩) أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قِيلَ لَهُ : مَا مِنْ أَهْلٍ
بَيْتٍ فِي الْأَنْصَارِ ، إِلَّا وَقَدْ قَالَ الشُّعْرَ . قَالَ : وَأَنَا قَدْ قُلْتُ :

(٩٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٥٩٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي
إِنْشَادِ الشُّعْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٨٩/١٠ .
(٩٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ شَبَّ فَلَمْ يَسْمُ أَحَدًا ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . السَّنَنِ الْكُبَرَى ٢٤٣/١٠ .
وَعَجَزَ الْبَيْتُ :

* مُتَيْمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَّ مَكْبُولٌ *

وَانْظُرْ : دِيْوَانُهُ ٦-٢٥ .

(٩٦) عَزَاهُ الْهَيْثَمِيُّ إِلَى الطَّيْرَانِيِّ . مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٢١٧/٨ ، ٢١٨ .

(٩٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : كِتَابِ الشُّعْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٧٦٧/٤ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الشُّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ
الْأَدَبِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٢٣٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨٨/٤ - ٣٩٠ .

(٩٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَادَ دَابَّةَ غَيْرِهِ فِي الْحَرْبِ ، وَبَابِ بَغْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَاءِ ، وَبَابِ مَنْ صَفَّ أَصْحَابَهُ
عِنْدَ الْهَزْمَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ... ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ
الْبُخَارِيِّ ٣٧/٤ ، ٣٩ ، ٨١ ، ١٩٤/٥ ، ١٩٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ
مُسْلِمٍ ١٤٠٠/٣ ، ١٤٠١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الثَّبَاتِ عِنْدَ الْقِتَالِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ
١٨٤/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨١/٤ ، ٣٠٤ .

(٩٩) فِي ب : « قِيلَ وَيُرْوَى » .

يُرِيدُ الْمَرْءُ أَنْ يُعْطَى مِنْهُ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا مَا أَرَادَا
يَقُولُ الْمَرْءُ فَأَيَّدَتْنِي وَمَالِي وَتَقَوَّى اللَّهُ أَفْضَلَ مَا اسْتَفَادَا^(١٠٠)

وليس في إباحة الشعر خلاف، وقد قاله الصحابة والعلماء، والحاجة تدعو إليه لمعرفة اللغة والعربية^(١٠١)، والاستشهاد به في التفسير، وتعرف معاني كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، ويستدل به أيضاً على النسب، والتاريخ^(١٠٢)، وأيام العرب. ويقال: الشعر ديوان العرب. فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾^(١٠٣) وقال النبي ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِي جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِي شِعْرًا». رواه أبو داود، وأبو عبيد^(١٠٤). وقال: معنى يريه، يأكل جوفه، يقال: وراه يريه، قال الشاعر^(١٠٥):

و٧٤/١١

وَرَاهُنَّ رَبِّي مِثْلَ مَا قَدْ وَرَيْتَنِي وَأَحْمَى عَلَى أَكْبَادِهِنَّ الْمَكَوِيَا
قُلْنَا: أمّا الآية، فالمراد بها من أسرف وكذب؛ بدليل وصفه لهم بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ* وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾^(١٠٦). ثم استثنى المؤمنين، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(١٠٧). ولأن الغالب على

(١٠٠) أورده ابن عبد البر، في: الاستيعاب ٤/ ١٦٤٨.

(١٠١) سقطت الواو من: ١، م.

(١٠٢) في ١: «والتاريخ».

(١٠٣) سورة الشعراء ٢٢٤.

(١٠٤) أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الشعر، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٢/ ٥٩٨. وأبو عبيد، في: غريب الحديث ١/ ٣٤-٣٦.

كما أخرجه البخاري، في: باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر... من كتاب الأدب. صحيح البخاري ٨/ ٤٥. ومسلم، في: كتاب الشعر. صحيح مسلم ٤/ ١٧٦٩، ١٧٧٠. والترمذي، في: باب ما جاء: لأن يمتلي جوف أحدكم قيحا... من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ١٠/ ٢٩٢. وابن ماجه، في: باب ما كره من الشعر، من كتاب الأدب. سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٣٦، ١٢٣٧. والدارمي، في: باب: لأن يمتلي جوف أحدكم... من كتاب الاستئذان. سنن الدارمي ٢/ ٢٩٧. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٨١، ٣٩/ ٢، ٩٦، ٢٨٨، ٣٣١، ٣٥٥، ٣٩١، ٤٧٨، ٤٨٠، ٨/ ٣، ٤١.

(١٠٥) هو سحيم بن عبد بنى الحسحاس. ديوانه ٢٤.

(١٠٦) سورة الشعراء ٢٢٥، ٢٢٦.

(١٠٧) سورة الشعراء ٢٢٧.

الشُّعْرَاءُ قِلَّةُ الدِّينِ ، وَالْكَذِبُ ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ ، وَهَجَاءُ الْأَبْرِيَاءِ ، سِيِّمًا مَنْ كَانَ فِي
 ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ، مِمَّنْ يَهْجُو الْمُسْلِمِينَ ، وَيَهْجُو النَّبِيَّ ﷺ ، وَيَعِيبُ الْإِسْلَامَ
 وَأَهْلَهُ^(١٠٨) ، وَيَمْدَحُ الْكُفَّارَ ، فَوْقَ الذَّمِّ عَلَى الْأَغْلَبِ ، وَاسْتَثْنَى مِنْهُمْ مَنْ لَا يَفْعَلُ الْخِصَالَ
 الْمَذْمُومَةَ ، فَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ ، وَمَدَحُ أَهْلِهِ الْمُتَصِفِينَ بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ . وَأَمَّا
 الْحَبْرُ ؛ فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : مَعْنَاهُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ الشُّعْرُ حَتَّى يَشْغَلَهُ عَنِ الْقُرْآنِ وَالْفِقْهِ . وَقِيلَ :
 الْمُرَادُ بِهِ مَا كَانَ هِجَاءً وَفُحْشًا ، فَمَا كَانَ مِنَ الشُّعْرِ يَتَضَمَّنُ هَجْوَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْقَذْحَ فِي
 أَعْرَاضِهِمْ ، أَوِ التَّشْيِيبَ^(١٠٩) بِأَمْرَةٍ بَعَيْنِهَا ، بِالْإِفْرَاطِ^(١١٠) فِي وَصْفِهَا ، فَذَكَرَ أَصْحَابُنَا
 أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَهَذَا إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى قَائِلِهِ ، فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِهِ فَلَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ
 الْمَغَازِي تَرَوَى فِيهَا قِصَائِدُ الْكُفَّارِ الَّذِينَ هَجَّوْا بِهَا^(١١١) أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَا
 يُنْكِرُ ذَلِكَ أَحَدٌ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ فِي الشُّعْرِ الَّذِي تَقَاوَلَتْ بِهِ الشُّعْرَاءُ فِي يَوْمِ بَدْرٍ
 وَاحِدٍ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا قَصِيدَةَ أُمَيَّةَ بِنِ أُمِّ الصَّلْتِ الْحَائِيَّةِ^(١١٢) . وَكَذَلِكَ يُرَوَى شِعْرُ قَيْسِ بْنِ
 الْخَطِيمِ^(١١٣) ، فِي التَّشْيِيبِ بِعَمْرَةَ بِنْتِ رَوَاحَةَ ، أُخْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ ، وَأُمِّ النُّعْمَانِ
 بْنِ بَشِيرٍ . وَقَدْ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ قَصِيدَةَ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ ، وَفِيهَا التَّشْيِيبُ بِسُعَادَ . وَلَمْ يَزَلِ
 النَّاسُ يَرَوُونَ أَمْثَالَ هَذَا ، وَلَا يُنْكِرُ . وَرَوَيْنَا أَنَّ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ / دَخَلَ مَجْلِسًا فِيهِ رَجُلٌ
 يُغْنِيهِمْ بِقَصِيدَةِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ ، فَلَمَّا دَخَلَ النُّعْمَانُ سَكَتُوهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ فِيهَا ذِكْرُ أُمِّهِ ،
 فَقَالَ النُّعْمَانُ : دَعُوهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا ، إِنَّمَا قَالَ :

وَعَمْرَةَ مِنْ سَرَواتِ النِّسَا . تَنْفَحُ بِالمِسْكِ أَرْدَانُهَا^(١١٤)

وَكَانَ عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ فِي مَجْلِسٍ ، فَغَنَّاهُمْ رَجُلٌ بِشِعْرِ فِيهِ ذِكْرُ أُمِّهِ ، فَسَكَتُوهُ مِنْ

(١٠٨) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٠٩) في ١ ، ب ، م : « التشيب » .

(١١٠) في م : « والإفراط » .

(١١١) سقط من : الأصل .

(١١٢) القصيدة في : السيرة النبوية ٢/٣٠-٣٢ ، وأولها :

أَلَا بِكُنْشِيَّتٍ عَلَى الْكُـسْرَا مِ بَنِي الْكُـرَامِ أُولَى الْمَادِخِ

(١١٣) قيس بن الخطيم من بني الأوس ، عاش في الجاهلية ، وأدرك الإسلام ولم يسلم ، وقتل قبل الهجرة . انظر مقدمة

تحقيق الديوان ٧ ، ٨ .

(١١٤) القصة والبيت في ديوانه ٢٤ .

أَجْلِه ، فقال : دَعُوهُ ، فَإِنَّ قَائِلَ هَذَا الشَّعْرِ ، كَانَ زَوْجَهَا . فَأَمَّا الشَّاعِرُ ، فَمَتَى كَانَ يَهْجُو الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَمْدَحُ بِالْكَذِبِ ، أَوْ يَقْذِفُ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُرَدُّ ، وَسَوَاءٌ قَذَفَ الْمُسْلِمَةَ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ . وَقَدْ قِيلَ : أَعْظَمُ النَّاسِ ذَنْبًا ، رَجُلٌ يَهْجُو رَجُلًا ، فَيَهْجُو الْقَبِيلَةَ بِأَسْرِهَا . وَقَدْ رَوَيْنَا أَنَّ أَبَا دُلَامَةَ^(١١٥) شَهِدَ عِنْدَ قَاضٍ ، أَظُنُّهُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى ،^(١١٦) وَلَعَلَّ الْقَاضِيَ سَوَّارٌ^(١١٦) ، فَخَافَ أَنْ يَرُدَّ شَهَادَتَهُ . فَقَالَ :

إِنَّ النَّاسَ غَطُّونِي تَغَطُّيْتُ عَنْهُمْ وَإِنْ بَحْثُوا عَنِّي فَفِيهِمْ مَبَاحِثُ
فَقَالَ الْقَاضِي : وَمَنْ يَبْحَثُكَ يَا أَبَا دُلَامَةَ . وَغَرِمَ الْمَالَ مِنْ عِنْدِهِ ، وَلَمْ يُظْهِرْ أَنَّهُ رَدَّ شَهَادَتَهُ .

فصل : في قراءة القرآن بالألحان : أَمَّا قِرَاءَتُهُ مِنْ غَيْرِ تَلْحِينٍ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ حَسَنَ صَوْتُهُ ، فَهُوَ أَفْضَلُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : ^(١١٧) « زَيَّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ » . وَرَوَى^(١١٧) : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ »^(١١٨) . وَقَالَ : « لَقَدْ أُوتِيَ أَبُو مُوسَى مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ »^(١١٩) . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي مُوسَى : « لَقَدْ مَرَرْتُ بِكَ الْبَارِحَةَ ، وَأَنْتَ تَقْرَأُ ، وَلَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ »^(١٢٠) . فَقَالَ أَبُو مُوسَى : لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ ، لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْبِيرًا^(١٢١) . وَرَوَى أَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَبْطَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ، فَقَالَ : « أَيْنَ كُنْتِ يَا عَائِشَةُ ؟ » . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ أَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ ، لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقْرَأُ أَحْسَنَ مِنْ قِرَاعَتِهِ . فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَاسْتَمَعَ قِرَاعَتَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا سَأَلَمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا »^(١٢١) . وَقَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لِأَبِي : « زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ » . / مَا مَعْنَاهُ ؟

٧٥/١١

(١١٥) هو زيد بن الجون ، كوفي أسود . كان مولى لبنى أسد ، وأدرك آخر أيام بني أمية ، والقصة والبيت في : عيون الأخبار ٦٩/١ ، الكامل ، للمبرد ٤٥/٢ ، ٤٦ ، الأغاني ٢٣٨/١٠ ، ٢٣٩ .

(١١٦-١١٦) سقط من : م .

(١١٧-١١٧) سقط من : الأصل .

(١١٨) تقدم تخريجه ، في : ٦١٤/٢ .

(١١٩) تقدم تخريجه ، في : ٦١٥/٢ .

(١٢٠-١٢٠) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٢١) تقدم تخريجه ، في : ٦١٥/٢ .

قال : أن يُحسِّنَه . وقيل له : ما معنى : « مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ » . قال : يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِهِ . وهكذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال اللَّيْثُ : يَتَحَزَّنُ بِهِ ، وَيَتَخَشَّعُ بِهِ ، وَيَتَبَاكِي بِهِ . وقال ابنُ عُيَيْنَةَ ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، وَوَكَيْعٌ : يَسْتَغْنِي بِهِ . فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالتَّلْحِينِ ، فَيُنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُفْرِطْ فِي التَّمْطِيطِ وَالْمَدِّ وَإِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَرَأَ ، وَرَجَعَ ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ . قال الرَّائِي : لَوْلَا أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى ، لَحَكَيْتُ لَكُمْ قِرَاءَتَهُ ^(١٢٢) . وقال عليه السَّلَامُ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ » ^(١٢٣) . وقال : « مَا أُذِنَ لِلَّهِ لَشَيْءٍ كَأُذْنِهِ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ ، يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ » ^(١٢٣) . ومعنى أُذِنَ : اسْتَمَعَ . قال الشاعر ^(١٢٤) :

* فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ *

وقال القاضي : هو مَكْرُوهٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ . ونحوه قولُ أَبِي عُبَيْدٍ ، وقال ^(١٢٥) معنى قوله : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ » . أى : يَسْتَغْنِي بِهِ . قال الشاعر :

وَكُنْتُ أَمْرًا زَمَنًا بِالْعِرَاقِ عَفِيفَ الْمُنَاجِ كَثِيرَ التَّغْنَى

قال : ولو كَانَ مِنَ الْغِنَاءِ بِالصَّوْتِ ، لَكَانَ مَنْ لَمْ يُغْنِ بِالْقُرْآنِ لَيْسَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .

(١٢٢) أخرجه البخارى ، فى : باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ، من كتاب المغازى ، وفى : باب تفسير سورة الفتح ، من كتاب التفسير ، وفى : باب القراءة على الدابة ، وباب الترجيع ، من كتاب فضائل القرآن . وفى : باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ١٨٧/٥ ، ٦٩/٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٩٢/٩ . ومسلم ، فى : باب ذكر قراءة النبي ﷺ سورة الفتح يوم فتح مكة ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٤٧/١ . وأبو داود ، فى : باب استحباب الترتيل فى القراءة ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ٣٣٨/١ . وانظر : تحفة الأشراف ١٨٠/٧ ، ١٨١ . والراوى هو عبد الله بن مغفل المزنى .

(١٢٣) تقدم تخريجه ، فى : ٦١٤/٢ :

(١٢٤) هو عدى بن زيد ، وهذا صدر بيت ، عجزه :

* وَحَدِيثٌ مِثْلُ مَا ذِى مُشَارٍ *

وهو فى : غريب الحديث ١٤٠/٢ ، الصحاح ٧٠٤/٢ ، مقاييس اللغة ٧٦/١ ، ٢٢٦/٣ ، ٦٠/٣ ، اللسان والتاج (شور ، أذن) .

والمأذَى المشار : العسل الأبيض المجتنى .

(١٢٥) فى غريب الحديث ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

والبيت للأعشى الكبير ، وهو فى ديوانه ٢٥ .

وَرَوَى نَحْوُ هَذَا التَّفْسِيرِ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . وَقَالَ الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِرْتَنِيُّ ^(١٢٦) : هَذَا قَوْلُ مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ : يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهِ . وَقِيلَ : يُحَسِّنُ صَوْتَهُ بِهِ ^(١٢٧) . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّلْحِينِ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا ، لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَلَا يَصَحُّ حَمْلُهُ ^(١٢٨) التَّغَنَّى فِي حَدِيثٍ : « مَا أِذَّنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ ، كَأِذْنِهِ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى ^(١٢٩) بِالْقُرْآنِ » . عَلَى الْاسْتِغْنَاءِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى أِذْنٍ : اسْتَمَعَ ، وَإِنَّمَا اسْتَمَعَ الْقِرَاءَةُ ، ثُمَّ قَالَ : يَجْهَرُ بِهِ . وَالْجَهْرُ صِفَةُ الْقِرَاءَةِ ، لَا صِفَةُ الْاسْتِغْنَاءِ . فَأَمَّا إِنْ أَقْرَطَ فِي الْمَدِّ وَالتَّمْطِيطِ وَإِسْبَاعِ الْحَرَكَاتِ ، بِحَيْثُ يَجْعَلُ الضَّمَّةَ وَآوًا ، وَالْفَتْحَةَ أَلْفًا ، وَالْكَسْرَةَ يَاءً ، كُرَّةَ ذَلِكَ . وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يُحَرِّمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُغَيِّرُ الْقُرْآنَ ، وَيُخْرِجُ الْكَلِمَاتِ عَنْ وَضْعِهَا ، وَيَجْعَلُ الْحَرَكَاتِ / حُرُوفًا . وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ : مَا اسْمُكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قَالَ : أَيْسُرُكَ ^(١٣٠) أَنْ يُقَالَ لَكَ : يَا مُوَحَّامِدُ ؟ قَالَ : لَا . فَقَالَ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْأَلْحَانَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِرْمُهُ ^(١٣١) مِثْلَ جِرْمِ ^(١٣٢) أَبِي مُوسَى . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَيُكَلِّمُونَ ؟ فَقَالَ : لَا ، كُلُّ ذَا . وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالتَّخْزِينِ وَالتَّرْتِيلِ وَالتَّحْسِينِ . وَرَوَى بُرَيْدَةُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اقْرَأُوا الْقُرْآنَ بِالْحُزْنِ ، فَإِنَّهُ نَزَلَ بِالْحُزْنِ » ^(١٣٣) . وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِرَجُلٍ : لَوْ قَرَأْتَ . وَجَعَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَبَّمَا تَغَرَّغَتْ عَيْنُهُ . وَقَالَ زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ : كُنَّا عِنْدَ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، فَجَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ التَّرْمِذِيُّ ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى :

ظ ٧٥/١١

(١٢٦) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيسَى الْبَرْقِيُّ الْفَقِيهَ الْحَنْفِي ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةً . الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ ٣٠١/١ - ٣٠٣ .

(١٢٧) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(١٢٨) فِي ١ ، م : زِيَادَةٌ : « عَلَى » .

(١٢٩) فِي الْأَصْلِ : « يَغْنَى » .

(١٣٠) فِي الْأَصْلِ : « أَسْرَكَ » .

(١٣١) فِي ١ ، ب ، م : « حَرَمَهُ » .

(١٣٢) فِي ١ ، ب ، م : « حَرَّمَ » .

(١٣٣) عَزَاهُ السِّيُوطِيُّ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ وَأَبُو يَعْلَى ، وَأَبُو نَصْرِ السَّجَزِيُّ فِي الْإِبَانَةِ . الْجَامِعُ الْكَبِيرُ ١٣٤/١ . وَانْظُرِ الْأَوْسَطَ ٤٢٧/٣ .

أَقْرَأُ^(١٣٤) . فَعُشِيَ عَلَى يَحْيَى حَتَّى حُمِلَ فَأُدْخِلَ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَدَوِيُّ :
قَرَأْتُ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ ، فَعُشِيَ عَلَيْهِ ، حَتَّى فَاتَهُ خَمْسُ صَلَوَاتٍ .

فصل : وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الطُّفْلِيِّ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي طَعَامَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . وَهَذَا
قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ
أَتَى إِلَى طَعَامٍ لَمْ يَدْعِ إِلَيْهِ ، دَخَلَ سَارِقًا ، وَخَرَجَ مُغِيرًا »^(١٣٥) . وَلَئِنَّهُ يَأْكُلُ مُحَرَّمًا ،
وَيَفْعَلُ مَا فِيهِ سَفَهٌ وَدَنَاءَةٌ وَذَهَابُ مَرْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ هَذَا مِنْهُ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ
الصَّغَائِرِ .

فصل : وَمَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَحِلَّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ، فَأَكْثَرَ ، رُدَّتْ شَهَادَتُهُ^(١٣٦) ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ
مُحَرَّمًا ، وَأَكَلَ سُخْتًا ، وَأَتَى دَنَاءَةً . وَقَدْ رَوَى قَبِيصَةُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ
الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً ؛ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فَاجْتَاخَتْ مَالَهُ ، فَحَلَّتْ لَهُ
الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ ، حَتَّى
يَشْهَدَ لَهُ^(١٣٧) ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ : لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ . فَحَلَّتْ لَهُ
الْمَسْأَلَةُ ، حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٍ تَحَمَّلَ حِمَالَةً ،
فَحَلَّتْ لَهُ / الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُ ، فَمَا سِوَى ذَلِكَ^(١٣٨) مِنَ الْمَسْأَلَةِ^(١٣٩)
فَهُوَ سُخْتٌ ، يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُخْتًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٤٠) . فَأَمَّا السَّائِلُ مِمَّنْ
تُبَاحُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ، فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ عُمُرِهِ سَائِلًا ، أَوْ يَكْثُرَ ذَلِكَ
مِنْهُ ، فَيَتَّبِعِي أَنْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَنَاءَةٌ وَسُقُوطُ مَرْوَةٍ . وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الصَّدَقَةِ مِمَّنْ
يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ، لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ جَائِزًا ، لَا دَنَاءَةَ فِيهِ . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهَا

(١٣٤) فِي الْأَصْلِ ، أ : « أَقْرَأَ » .

(١٣٥) فِي أ ، ب ، م : « مَعِيرًا » . وَمَغِيرًا ، أَى : نَاهِبًا مَالَ غَيْرِهِ .

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِبَاجَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٠٦/٢ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي :
بَابِ مَنْ لَمْ يَدْعِ ثُمَّ جَاءَ ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَاقِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٢٦٥/٧ .

(١٣٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٣٧) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٣٨-١٣٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٣٩) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ١١٩/٤ .

ما لا يجوز له ، وتكرّر ذلك منه ، رُدَّتْ شهادته ؛ لأنّه مُصِرٌّ على الحرام .

فصل : ومن فعل شيئاً من الفروع مُخْتَلَفاً فيه ، مُعْتَقِداً إباحته ، لم تُردَّ شهادته ، كالمتزوج بغير وليٍّ ، أو بغير شهودٍ ، وآكلٍ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ ، وشارِبٍ يَسِيرِ النَّبِيذِ . نصَّ عليه أحمدٌ ، في شارِبِ النَّبِيذِ ، يُحَدُّ ، ولا تُردُّ شهادته . وهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال مالكٌ : تُردُّ شهادته ؛ لأنّه فعل ما يَعْتَقِدُ الحَاكِمُ تحريمه ، فأشبهه الْمُتَّفَقُ على تحريمه . ولنا ، أنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، كانوا يَخْتَلِفُونَ في الفروع ، فلم يكن بعضهم يَعِيبُ مَنْ خَالَفَهُ ، ولا يُقَسِّمُهُ ، ولأنّه فرَعٌ^(١٤٠) مُخْتَلَفٌ فيه ، فلم تُردَّ شهادة فاعله ، كالذي يُوافقه عليه الحاكم . وإن فعل ذلك مُعْتَقِداً تحريمه ، رُدَّتْ شهادته^(١٤١) إذا تَكَرَّرَ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : لا تُردُّ شهادته به ؛ لأنّه فعل لا تُردُّ به شهادة بعض الناس ، فلا تُردُّ به شهادة البعض الآخر ، كالمُتَّفَقِ على حِلِّه . ولنا ، أنّه فعلٌ يَحْرُمُ على فاعله ، ويَأْتُمُّ به ، فأشبهه المُجْمَعُ على تحريمه ، وهذا فارقٌ مُعْتَقَدٌ حِلُّه . وقد رَوَى عن أحمد ، في مَنْ يَجِبُ عليه الحَجُّ فلا يَحُجُّ : تُردُّ شهادته . وهذا يُحْمَلُ على مَنْ اعتقد وجوبه على الفور . فأما مَنْ يَعْتَقِدُ أنّه على التراخي ، ويتركه بنية فعله ، فلا تُردُّ شهادته ، كسائر ما ذكرنا . ويَحْتَمِلُ أَنْ تُردَّ شهادته مُطلقاً ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَدَرَ عَلَى الْحَجِّ فَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَيَمُتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا »^(١٤٢) . وقال عمرُ : لقد هممتُ أَنْ أَنْظُرَ في النَّاسِ ، فَمَنْ وَجَدْتُهُ يَقْدِرُ على الْحَجِّ ولا يَحُجُّ ، ضَرَبْتُ عليه الْجَزِيَّةَ ، ثم قال : ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين .

١٨٩١ - مسألة ؛ قال : (وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فِي الْوَصِيَّةِ فِي الْمَقَرِّ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ) ظ ٧٧/١١

وجملته ، أنّه إذا شهد بوصية المسافرين الذي مات في سفره شاهداً من أهل الذمة ، قبلت شهادتهما ، إذا لم يوجد غيرهما ، ويستحلّان بعد العصر ما حاناً ولا كتماً ، ولا

(١٤٠) في ١ ، ب ، م : « نوع » .

(١٤١) في م : « شهادة به » .

(١٤٢) تقدم تخريجه ، في : ٣٧/٥ .

اشْتَرِيَا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١﴾ .
 قال ابنُ المُنْذِرِ : وهذا قال أكابرُ الماضين . يعنى الآية التى فى سورة المائدة . وممن قاله
 شَرِيحُ ، والنَّحْعِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، ويحيى بنُ حَمْزَةَ (٢) . وقضى بذلك ابنُ مسعودٍ ، وأبو
 موسى ، رضى الله عنهما (٣) . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى : لا تُقْبَلُ ؛ لأنَّ مَنْ لا
 تُقْبَلُ شهادته (٤) على غيرِ الوصية ، لا تُقْبَلُ فى الوصية ؛ كالفاسق (٥) لا تُقْبَلُ شهادته (٦) ،
 فالكَافِرُ أَوْلَى . واختلفوا فى تأويلِ الآية ؛ فمنهم مَنْ حَمَلَهَا على التَّحْمِيلِ دونَ الأداءِ ، ومنهم
 مَنْ قال : المرادُ بقوله : ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ (٧) . أى مِنْ غَيْرِ عَشِيرَتِكُمْ . ومنهم مَنْ قال :
 الشَّهادَةُ فى الآية اليمينُ . ولنا ، قولُ الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا
 حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ
 ضَرَبْتُمْ فى الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ . الآية (٨) . وهذا نصُّ الكتابِ ، وقد
 قضى به (٩) رسولُ الله ﷺ وأصحابه ، فروى ابنُ عباسٍ ، قال : خرج رجلٌ من بنى سَهْمٍ
 مع تميمِ الدَّارِيِّ ، وعَدِيُّ بنِ زَيْدٍ ، فماتَ السَّهْمِيُّ بأرضٍ ليس بها مُسْلِمٌ ، فلما قَدِمَا بَرَكَةَ
 فَقَدُوا (١٠) جَآمَ فِضَّةٍ مُّخَوَّصًا (١١) بِالذَّهَبِ ، فأخلفهما رسولُ الله ﷺ ، ثم وَجَدُوا الْجَآمَ
 بِمَكَّةَ ، فقالوا : اشتريناه من تميمِ وعَدِيٍّ ، فقامَ رجلانِ مِنْ أَوْلِياءِ السَّهْمِيِّ ، فحلَقا باللهِ :

(١) سورة المائدة ١٠٦ .

(٢) يحيى بن حمزة بن واقد ، قاضى دمشق ، ثقة ، كثير الحديث ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . سير أعلام النبلاء ٣١٤/٨ ، ٣١٥ .

(٣) أخرجه عن شريح وأبي موسى ، البيهقى ، فى : باب من أجاز شهادة أهل الذمة ... ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٦٦ . وعبد الرزاق ، فى : باب شهادة أهل الكفر على أهل الإسلام ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٦٠ . والطبرى ، فى : تفسير الآية . تفسير الطبرى ٧/١٠٥ . كما أخرجه عن شريح وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢/٢٨١ . ويأتى أثر ابن مسعود فى آخر المسألة .

(٤-٤) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٥) فى الزيادة : « ولأنَّ الفاسق » .

(٦) سقط من : م .

(٧) فى الأصل : « فقد » .

(٨) مخوَّص : مُزَيَّن .

لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ، وَإِنَّ الْجَامَ لَصَاحِبِهِمْ . فنزلت فيهم : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ الآية . وعن الشعبي أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِدُقُوقًا ^(٩) ، ولم يجد أحدًا من المسلمين يُشْهِدُهُ عَلَى وَصِيَّتِهِ ، فَأَشْهَدَ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَقَدِمَا الْكُوفَةَ ، فَأَتَيَا الْأَشْعَرِيَّ ، فَأَخْبَرَاهُ ، / وَقَدِمَا بِتَرْكِتِهِ وَوَصِيَّتِهِ ، فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ : هَذَا أَمْرٌ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْلَفَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ مَا خَانَا ، وَلَا كَذَبًا ، وَلَا بَدَلًا ، وَلَا كَتَمًا ، وَلَا غَيْرًا ، وَأَنَّهَا لَوْصِيَّةُ الرَّجُلِ ، وَتَرْكِتُهُ ، فَأَمْضَى شَهَادَتَهُمَا . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(١٠) . وَرَوَى الْخَلَّالُ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى بِإِسْنَادِهِ . وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مِنْ غَيْرِ عَشِيرَتِكُمْ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ ^(١١) عَدَى وَتَمِيمٍ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ ، وَقَدْ قَسَرَهَا بِمَا قُلْنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَبِيدَةُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي رَوَيْنَاهَا . وَلَئِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرُوهُ ، لَمْ تَجِبِ الْإِيمَانُ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَيْنِ مِنَ ^(١٢) الْمُسْلِمِينَ لَا قِسَامَةَ عَلَيْهِمْ . وَحَمَلُهَا عَلَى التَّحْمِيلِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِإِخْلَافِهِمْ ، وَلَا إِيْمَانٍ فِي التَّحْمِيلِ . وَحَمَلُهَا عَلَى الْيَمِينِ لَا يَصِحُّ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ الآية . وَلَئِنَّهُ عَطَفَهَا عَلَى ذَوِي الْعَدْلِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَهِيَ شَاهِدَانِ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ » ^(١٣) أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَضَى بِذَلِكَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ . قَالَ أَحْمَدُ : أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى ، مِنْ أَيْنَ يَعْرِفُونَهُ ؟ فَقَدْ ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ ^(١٤) ، وَعَمَلِهِمْ بِمَا ثَبَتَ ^(١٥) فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ،

(٩) دُقُوقًا : مَدِينَةٌ بَيْنَ إِرْبِلَ وَبَغْدَادَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٥٨١/٢ .

(١٠) فِي : بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٦/٢ .

وَأَخْرَجَ الْأَوَّلَ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨٢/١١ - ١٨٤ .

(١١) فِي أ ، ب ، م : « قِصَّةٌ » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : أ .

(١٣) النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ ٢١٣ - ٢١٥ .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : ب .

والعمل به ، سواء وافق القياس أو خالفه .

١٨٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ)

مذهب أبي عبد الله أن شهادة أهل الكتاب لا تُقبل في شيء على مسلم ولا كافر غير ما ذكرنا . رواه عنه نحو من عشرين نفساً . وممن قال : لا تُقبل شهادتهم ؛ الحسن ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور . ونقل حنبل ، عن أحمد ، أن شهادة بعضهم على بعض ^(١) تُقبل . وخطأه الخلل في نقله هذا ، وكذلك صاحبه أبو بكر ، قال : هذا غلط لا شك فيه . / وقال ابن حامد : بل المسألة على روايتين . وقال أبو حفص البرمكي ^(٢) : تُقبل شهادة السبي بعضهم لبعض في النسب ، إذا ادعى أحدهم أن الآخر أخوه . والمذهب الأول ، والظاهر غلط من روى خلاف ذلك . وذهبت طائفة من أهل العلم ، إلى أن شهادة بعضهم على بعض تُقبل ، ثم اختلفوا ؛ فمنهم من قال : الكفر كله ملة واحدة ، فتقبل شهادة اليهودي على النصراني ، والنصراني على اليهودي . وهذا قول حماد ، وسوار ، والثوري ، والبتي ، وأبي حنيفة ، وأصحابه . وعن قتادة ، والحكم ، وأبي عبيد ، وإسحاق : تُقبل شهادة كل ملة بعضها على بعض ، ولا تُقبل شهادة يهودي على نصراني ، ولا نصراني على يهودي . وروى عن الزهري ، والشَّعْبِي ، كقولنا ، وكقولهم . واحتجوا بما روى عن ^(٣) جابر ، أن النبي ﷺ أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض . رواه ابن ماجه ^(٤) . ولأن بعضهم يلي على بعض ، فتقبل شهادة بعضهم على بعض ، كالمسلمين . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ^(٥) . وقال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ ^(٦) . والكافر ليس بذی عدل ، ولا هو منا ، ولا من رجالنا ، ولا

(١) في ب ، م زيادة : « لم » .

(٢) في الأصل : « الشرمكي » . وهو عمر بن أحمد بن إبراهيم البرمكي ، تقدم في : ٣٤/٣ .

(٣) سقط من : ١ .

(٤) في : باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٤/٢ .

(٥) سورة الطلاق ٢ .

(٦) سورة البقرة ٢٨٢ .

مَنْ نَرَضَاهُ ؛ وَلَئِنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ دِينِهِ ، فَلَا تُقْبَلُ عَلَى أَهْلِ دِينِهِ ، كَالْحَرْبِيِّ ، وَالْخَبِيرُ يَرْوِيهِ مُجَالِدٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَإِنْ ثَبَتَ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْيَمِينَ ، فَإِنَّهَا تُسَمَّى شَهَادَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّعَانِ : « فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ » (٧) . وَأَمَّا الْوَلَايَةُ فَمُتَعَلِّقُهَا الْقَرَابَةُ وَالشَّفَقَةُ ، وَقَرَابَتُهُمْ ثَابِتَةٌ ، وَشَفَقَتُهُمْ كَشَفَقَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَجَازَتْ لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ غَيْرَ أَهْلِ دِينِهِمْ لَا يَلِي عَلَيْهِمْ ، وَالْحَاكِمُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، لَكَثَرَتِهِمْ ، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ ، فَإِنَّهَا مُمَكِّنَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ دِينٍ إِلَّا الْمُسْلِمِينَ (٨) ؛ فَإِنَّهُمْ عُدُولٌ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ .

١٨٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ / شَهَادَةُ حَصْمٍ ، وَلَا جَارٍ إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا) ٧٩/١١

أَمَّا الْحَصْمُ ، فَهُوَ نَوْعَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، كُلُّ مَنْ خَاصَمَ فِي حَقٍّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيهِ ، كَالْوَكِيلِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ ، وَلَا الْوَصِيِّ فِيمَا هُوَ وَصِيٌّ (١) فِيهِ ، وَلَا الشَّرِيكَ فِيمَا هُوَ شَرِيكَ فِيهِ ، وَلَا الْمُضَارِبَ بِمَالٍ أَوْ حَقٍّ لِلْمُضَارَبَةِ . وَلَوْ غُصِبَتْ (٢) الْوَدِيعَةُ مِنَ الْمُودَعِ ، وَطَالَ بِهَا ، لَمْ (٣) تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ خَصَمٌ فِيهِ ، فَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ بِهِ ، كَالْمَالِكِ . وَالثَّانِي ، الْعَدُوُّ ، فَشَهَادَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ عَلَى عَدُوِّهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ رَبِيعَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَيُرِيدُ بِالْعَدَاوَةِ هَهُنَا الْعَدَاوَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ ، مِثْلَ أَنْ يَشْهَدَ الْمَقْدُوفُ عَلَى الْقَاضِفِ ،

(٧) سورة النور ٧ .

(٨) انظر : ما أخرجه البيهقي عن أبي هريرة ، في : باب من رد شهادة أهل الذمة ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٦٣/١ . والعقيلي ، في : الضعفاء الكبير ١٥٨/٣ . وعبد الرزاق ، في : باب شهادة أهل الملل بعضهم على بعض ... ، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٥٦/٨ ، ٣٥٧ .

(١) في ١ : « موصى » .

(٢) في ١ ، ب ، م : « غصب » .

(٣) سقط من : الأصل .

والمَقْطُوعُ عليه الطَّرِيقُ على القَاطِعِ ، والمَقْتُولُ وَلِيُّهُ على القَاتِلِ ، والمَجْرُوحُ على الجَارِحِ ، والزَّوْجُ يَشْهَدُ على امرأته بالزَّنى ، فلا تُقْبَلُ شهادته ؛ لأنه يُقَرُّ على نفسه بَعْدَاوِيته لها^(٤) ، لِإِفْسَادِهَا فِرَاشَهُ . فَأَمَّا العَدَاوَةُ في الدِّينِ ، كالمُسْلِمِ يَشْهَدُ على الكَافِرِ ، أو المُحِقِّ من أَهْلِ السُّنَّةِ يَشْهَدُ على المُبْتَدِعِ^(٥) ، فلا تُرَدُّ شهادته ؛ لأنَّ العَدَالَةَ بالدِّينِ ، والدِّينُ يَمْنَعُهُ مِنْ ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ دِينِهِ . وقال أبو حنيفة : لا تَمْنَعُ العَدَاوَةُ الشَّهَادَةَ ؛ لَأَنَّهَا لَا تُخْلُ بِالعَدَالَةِ ، فلا تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ ، كَالصَّدَاقَةِ . ولنا ، ما رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أُخِيهِ » . رواه أبو داود^(٦) . الغمْرُ : الحِقْدُ . ولأنَّ العَدَاوَةَ تُورِثُ التُّهْمَةَ . فَتَمْنَعُ الشَّهَادَةَ ، كَالقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ، وَتُخَالِفُ الصَّدَاقَةَ ؛ فَإِنَّ فِي شَهَادَةِ الصَّدِيقِ لَصَدِيقِهِ بِالزُّورِ نَفْعٌ غَيْرُهُ بِمَضَرَّةٍ نَفْسِهِ ، وَبَيْعٌ آخِرَتِهِ بِدُنْيَا غَيْرِهِ ، وشَهَادَةُ العَدُوِّ على عَدُوِّهِ يَقْصِدُ بِهَا نَفْعَ نَفْسِهِ ، بِالتَّشْفِيٍّ مِنْ عَدُوِّهِ ، فَافْتَرَقَا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَبِلْتُمْ شَهَادَةَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ مَعَ الْعَدَاوَةِ ؟ قُلْنَا : الْعَدَاوَةُ هُنَا دِينِيَّةٌ ، والدِّينُ لَا يَقْتَضِي شَهَادَةَ الزُّورِ ، وَلَا أَنْ يَتْرَكَ دِينَهُ بِمُوجِبِ دِينِهِ .

فصل : فَإِنْ شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بِحَقٍّ ، فَقَذَفَهُ الْمُشْهُودُ عَلَيْهِ ، / لَمْ تُرَدِّ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّا لَوْ أَبْطَلْنَا شَهَادَتَهُ بِهَذَا لَتِمَكَّنَ كُلُّ مُشْهُودٍ عَلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِأَنْ يَقْذِفَهُ ، وَيُفَارِقُ مَا لَوْ طَرَأَ الْفِسْقُ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ ، فَإِنَّ رَدَّ الشَّهَادَةِ فِيهِ لَا يُفْضِي إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ إِلَى عَكْسِهِ ، وَلَأنَّ طَرِيَانَ الْفِسْقِ يُورِثُ تُّهْمَةً فِي حَالِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ إِسْرَارُهُ ، فَظُهُورُهُ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُسِرُّهُ حَالَةَ أَدَائِهَا ، وَهُنَا حَصَلَتْ الْعَدَاوَةُ بِأَمْرِ لَا تُهْمَةُ عَلَى الشَّاهِدِ فِيهِ^(٧) . وَأَمَّا الْمُحَاكَمَةُ فِي الْأَمْوَالِ ، فَلَيْسَتْ بِعَدَاوَةٍ تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ فِي غَيْرِ مَا حَاكَمَ فِيهِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَلَا جَارٌّ إِلَى نَفْسِهِ .^(٨) فَإِنَّ الْجَارَّ إِلَى نَفْسِهِ^(٨) هُوَ

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في ١ ، ب ، م : « مبتدع » .

(٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ١٥١ . وورد بنصه في : صفحة ١٥٢ .

(٧) في الأصل ، ١ ، ب : « فيها » .

(٨-٨) سقط من : الأصل .

الذى يَنْتَفَعُ بشهادته ، وَيَجْرُ إِليه بها نَفْعًا ؛ كَشَهَادَةِ الْغُرَمَاءِ لِلْمُفْلِسِ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ ،
 وشهادتهم للميت بدَيْنٍ أَوْ مَالٍ ، فَإِنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لِلْمُفْلِسِ أَوْ الْمَيِّتِ دَيْنٌ أَوْ مَالٌ ، تَعَلَّقَتْ
 حقوقهم به ، وَيُفَارِقُ مَالُو شَهَدَةِ الْغُرَمَاءِ لِحُجَّتِ لَا حَجَرَ عَلَيْهِ بِمَالٍ ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ تُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ
 حَقَّهُمْ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِدَيْنِهِ . فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَ مُعْسِرًا سَقَطَتْ عَنْهُ
 الْمُطَالَبَةُ ، فَإِذَا شَهِدَ لَهُ بِمَالٍ ، مَلَكَامُطَالَبَتَهُ ، فَجَرُّوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ نَفْعًا . قُلْنَا : لَمْ تُثَبِّتْ
 الْمُطَالَبَةُ بِشَهَادَتِهِمْ ، إِنَّمَا تُثَبِّتُ بِيَسَارِهِ وَإِقْرَارِهِ ؛ لِدَعْوَاهُ ^(٩) الْحَقُّ الَّذِي شَهِدَ وَابَهُ . وَلَا تُقْبَلُ
 شَهَادَةُ الْوَارِثِ لِلْمَمْرُوثِ بِالْجَرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْرِي الْجَرْحُ إِلَى نَفْسِهِ ،
 فَتَجِبُ الدِّيَّةُ لَهُمْ بِشَهَادَتِهِمْ . وَلَا شَهَادَةُ الشَّفِيعِ بِبَيْعِ شَيْءٍ لَهُ فِيهِ الشُّفْعَةُ . وَلَا شَهَادَةُ
 السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، وَلَا لِمُكَاتِبِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ
 لِمَنْ اسْتَأْجَرَهُ . وَقَالَ : نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَبِلْتُمْ شَهَادَةَ الْوَارِثِ لِمَمْرُوثِهِ ،
 مَعَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرَثَتُهُ ، فَقَدْ جَرَّ إِلَى نَفْسِهِ بِشَهَادَتِهِ نَفْعًا ؟ قُلْنَا : لَا حَقَّ لَهُ فِي مَالِهِ حِينَ
 الشَّهَادَةِ ، وَإِنَّمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ حَقٌّ ، وَهَذَا يَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ لَامْرَأَةٍ
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، أَوْ لَغَرِيمٍ لَهُ بِمَالٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْفِقَهُ مِنْهُ ، أَوْ يُفْلِسَ ، فَيَتَعَلَّقُ حَقُّهُ بِهِ ،
 وَإِنَّمَا الْمَانِعُ مَا يَحْصُلُ لِلشَّاهِدِ ^(١٠) بِهِ نَفْعٌ حَالِ الشَّهَادَةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ مَنَعْتُمْ قَبُولَ شَهَادَتِهِ
 لِمَمْرُوثِهِ بِالْجَرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ؛ / لَجَوَازِ أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ حَقٌّ ، ^(١١) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ ^(١٢) فِي
 الْحَالِ ، فَإِنْ ^(١٣) قُلْتُمْ : قَدْ انْعَقَدَ سَبَبُ حَقِّهِ . قُلْنَا : يَبْطُلُ بِالشَّاهِدِ لِمَمْرُوثِهِ الْمَرِيضِ بِحَقٍّ ،
 فَإِنْ شَهِدَتْهُ تُقْبَلُ مَعَ انْعِقَادِ سَبَبِ اسْتِحْقَاقِهِ ؛ بِدَلِيلِ أَنْ عَطِيَّتَهُ لَهُ ^(١٤) لَا تُنْفَذُ ، وَعَطِيَّتُهُ لغيرِهِ
 تَقْفُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الثَّلَاثِ . قُلْنَا : إِنَّمَا مَنَعْنَا الشَّهَادَةَ لِمَمْرُوثِهِ ^(١٥) بِالْجَرْحِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا
 أَفْضَى إِلَى الْمَوْتِ ، فَتَجِبُ الدِّيَّةُ لِلْوَارِثِ الشَّاهِدِ بِهِ ابْتِدَاءً ، فَيَكُونُ شَاهِدًا لِنَفْسِهِ ،

٨٠/١١

(٩) فِي الْأَصْلِ : « لِدَعْوَةٍ » .

(١٠) فِي م : « بِهِ الشَّاهِدُ » .

(١١-١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٢) فِي ب : « فَلَمْ » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(١٤) فِي ب ، م : « لِمَمْرُوثِهِ » .

مُوجِبًا لَهَا بِهَا حَقًّا ابْتِدَاءً ، بِخِلَافِ الشَّاهِدِ لِلْمَرِيضِ أَوْ الْمَجْرُوحِ بِمَالٍ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ
لِلْمَشْهُودِ لَهُ ، ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَنْتَقِلَ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الشَّهَادَةَ لَهُ ، كَالشَّهَادَةِ
لِغَرِيمِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ أَجَزْتُمْ شَهَادَةَ الْغَرِيمِ لَغَرِيمِهِ بِالْجَرَجِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ، كَمَا أَجَزْتُمْ
شَهَادَتَهُ لَهُ بِالْمَالِ^(١٥) ؟ . قُلْنَا : إِنَّمَا أَجَزْنَاهَا لِأَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَجِبُ لِلشَّاهِدِ ابْتِدَاءً ، إِنَّمَا تَجِبُ
لِلْقَتِيلِ ، أَوْ لَوَرَّثَهُ ، ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْغَرِيمُ مِنْهَا ، فَأُشْبِهَتْ الشَّهَادَةُ لَهُ^(١٦) بِالْمَالِ . وَأَمَّا الدَّفَاعُ
عَنْ نَفْسِهِ ، فَمِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِجَرَجِ الشُّهُودِ ، أَوْ تَشْهَدَ عَاقِلَةُ الْقَاتِلِ خَطَأً
بِجَرَجِ الشُّهُودِ الَّذِينَ شَهِدُوا بِهِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الدِّيَّةِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ . فَإِنْ كَانَ الشَّاهِدَانِ
بِالْجَرَجِ فَقِيرَيْنِ ، احْتَمَلَ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَحْمِلَانِ شَيْئًا مِنَ الدِّيَّةِ ، وَاحْتَمَلَ
أَنْ لَا تُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ أَنْ يُوسِرَ قَبْلَ الْحَوْلِ . فَيَحْمِلُ^(١٧) . وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي
الْبَعِيدِ الَّذِي لَا يَحْمِلُ^(١٨) لُبُعِدِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُنُ أَنْ يَمُوتَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ قَبْلَ الْحَوْلِ ،
فَيَحْمِلُ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ^(١٩) بِقَضَاءِ الْحَقِّ ، أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ . وَلَا
شَهَادَةُ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِإِسْقَاطِ شَفِيعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوفِّرُ الْحَقَّ عَلَى نَفْسِهِ . وَلَا شَهَادَةُ
بَعْضِ غُرَمَاءِ الْمُفْلِسِ عَلَى بَعْضِهِمْ بِإِسْقَاطِ دَيْنِهِ ، أَوْ اسْتِيفَائِهِ . وَلَا بَعْضُ مَنْ أَوْصَى لَهُ بِمَالٍ
عَلَى آخَرٍ ، بِمَا يُبْطِلُ وَصِيَّتَهُ ، إِذَا كَانَتْ وَصِيَّتُهُ تَحْصُلُ بِهَا مَزَاحِمَتُهُ ؛ إِمَّا لِضَيْقِ الثَّلَاثِ
عَنْهُمَا ، أَوْ لِكَوْنِ الْوَصِيَّتَيْنِ بِمُعَيَّنٍ . فَهَذَا وَأَشْبَاهُهُ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ بِهِ
مُتَّهَمٌ ؛ لِمَا يَحْصُلُ بِشَهَادَتِهِ مِنْ نَفْعِ نَفْسِهِ ، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهَا ، فَيَكُونُ شَاهِدًا لِنَفْسِهِ . وَقَدْ
قَالَ الزُّهْرِيُّ : مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْإِسْلَامِ ، أَنْ لَا تَجُوزَ شَهَادَةُ خَصْمٍ ، وَلَا ظَنِينٍ . وَالظَّنِينُ :
الْمُتَّهَمُ . وَرَوَى طَلْحَةُ / بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَنْ لَا
شَهَادَةَ لَخَصْمٍ ، وَلَا ظَنِينٍ^(٢٠) . وَمَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ شَرِيحًا ، وَالنَّخَعِيَّ ،

٨٠/١١ ظ

(١٥) فِي ب ، م : « بِمَالِهِ » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(١٧) فِي الْأَصْلِ : « فَيَحْتَمِلَانِ » .

(١٨) فِي الْأَصْلِ : « يَحْتَمِلُ » .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٠) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ خَائِنٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٠١/١٠ . وَعَبْدُ

الرِّزَاقِ ، فِي : بَابِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ ... ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ . الْمُصَنَّفُ ٣٢٠/٨ .

والتَّوَرُّيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . (٢١) ولا نَعْلَمُ فيه مُخَالَفًا (٢١) .

فصل : وإن شَهِدَ الشَّرِيكَ لَشَرِيكِه ، في غيرِ ما هو شَرِيكَ فيه ، أو الوَكِيلُ لِمُوكِّلِه ، في غيرِ ما هو وَكِيلٌ فيه ، أو العَدُوُّ لَعَدُوِّه ، أو الوَارِثُ لِمَوْرُوْثِه بِمَالٍ ، أو بِالْجَرْجِ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ ، أو شَهِدَ أَحَدُ الشَّفِيعَيْنِ ، بَعْدَ أَنْ اسْقَطَ شَفْعَتَهُ عَلَى الْآخَرِ ، بِاسْقَاطِ شَفْعَتِهِ ، أو أَحَدُ الْوَصِيِّينِ بَعْدَ سُقُوطِ وَصِيَّتِهِ عَلَى الْآخَرِ ، بِمَا يُسْقِطُ وَصِيَّتَهُ ، أو كَانَتْ لِأَحَدِ الْوَصِيِّينِ لَا تَرَاحِمُ (٢٢) الْآخَرَى ، ونحو ذلك ممَّا لَا تُهْمَةُ فِيهِ ، قُبِلَتْ ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ مُتَحَقِّقٌ ، وَالْمَانِعُ مُنْتَفٍ فَوْجَبَ قَبُولِهَا ، عَمَلًا بِالْمُقْتَضَى .

١٨٩٤ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مَنْ يَعْرِفُ (١) بِكَثْرَةِ الْغَلَطِ وَالْغَفْلَةِ)

وجملته أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الشَّاهِدِ أَنْ يَكُونَ مَوْثُوقًا بِقَوْلِهِ ؛ لِتَحْصُلِ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِصِدْقِهِ ، وَلِذَلِكَ اعْتَبَرْنَا الْعَدَالَهَ ، وَمَنْ يَكْثُرُ غَلَطُهُ وَتَغْفَلُهُ ، لَا يُوثَقُ بِقَوْلِهِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَلَطَاتِهِ ، فَرُبَّمَا شَهِدَ عَلَى غَيْرٍ مِنْ اسْتِشْهَادٍ عَلَيْهِ ، أَوْ لَغَيْرٍ مِنْ شَهِدَ لَهُ ، أَوْ بَغَيْرِ مَا اسْتِشْهَدَ بِهِ ، وَإِذَا كَانَ مُغْفَلًا ، فَرُبَّمَا اسْتَزَلَّهُ الْحَصْنُ بِغَيْرِ شَهَادَتِهِ ، فَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ . وَلَا يَمْنَعُ مِنْ (٢) الشَّهَادَةِ وَجُودُ غَلَطٍ نَادِرٍ ، أَوْ غَفْلَةٍ نَادِرَةٍ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَوْ مَنَعَ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ ، لَأَنَسَدَّ بِأُيُهَا ، فَاعْتَبَرْنَا الْكَثْرَةَ فِي الْمَنَعِ ، كَمَا اعْتَبَرْنَا كَثْرَةَ الْمَعَاصِي فِي الْإِخْلَالِ بِالْعَدَالَةِ .

١٨٩٥ - مسألة ؛ قال : (وَتُجَوِّزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى ، إِذَا ثَبَّتَ الصَّوْتُ) ✓

رَوَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ،

(٢١-٢١) سقط من : الأصل .

(٢٢) في ١ ، ب زيادة : « بها » .

(١) في ١ : « عرف » .

(٢) في الأصل : « عن » .

والشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّخَعِيِّ ، وَأَبِي هَاشِمٍ ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ ^(١) عَنْ ^(٢) الْحَسَنِ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى . وَأَجَازَ الشَّافِعِيُّ شَهَادَتَهُ بِالِاسْتِيفَاضَةِ وَالتَّرْجَمَةِ ، وَإِذَا أَقْرَأَ عِنْدَ أَذْنِهِ وَيَدُ الْأَعْمَى عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ ضَبَطَهُ حَتَّى حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُجْزَها فِي غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْأَفْعَالِ ، لَا تَجُوزُ عَلَى الْأَقْوَالِ ، كَالصَّبِيِّ ، وَلِأَنَّ الْأَصْوَاتَ تَشْتَبِهُ ، فَلَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ ، فَلَمْ يُجْزَأَنَّ / يَشْهَدُ بِهَا ، كَالخَطِّ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٣) . وَسَائِرُ الْآيَاتِ فِي الشَّهَادَةِ ، وَلِأَنَّهُ رَجُلٌ عَدْلٌ مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ ، فَقَبِلْتُ شَهَادَتَهُ ، كَالْبَصِيرِ ، وَفَارَقَ الصَّبِيَّ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرَجُلٍ وَلَا عَدْلٍ وَلَا مَقْبُولُ الرَّوَايَةِ ، وَلِأَنَّ السَّمْعَ أَحَدُ الْحَوَاسِّ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْيَقِينُ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مِنَ الْفَهْمِ الْأَعْمَى ، وَكَثُرَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ ، وَعَرَفَ صَوْتَهُ يَقِينًا ، فَيَجِبُ أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ فِيمَا تَيَقَّنَهُ ، كَالْبَصِيرِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إنْكَارِ حُصُولِ الْيَقِينِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ . قَالَ قَتَادَةُ : لِلْسَّمْعِ قِيَافَةٌ كَقِيَافَةِ الْبَصَرِ . وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيمَا يَثْبُتُ بِالِاسْتِيفَاضَةِ ، وَلَا يَثْبُتُ عِنْدَهُمْ حَتَّى يَسْمَعَهَا مِنْ عَدْلَيْنِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُمَا حَتَّى يَعْرِفَ عَدَالَتَهُمَا ، فَإِذَا صَحَّ أَنْ يَعْرِفَ الشَّاهِدَيْنِ ، صَحَّ أَنْ يَعْرِفَ الْمُقَرَّرَ . وَلَا خِلَافَ فِي قَبُولِ رِوَايَتِهِ ، وَجَوَازِ اسْتِمَاعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ إِذَا عَرَفَ صَوْتَهَا ، وَصِحَّةَ قَبُولِهِ لِلنِّكَاحِ ^(٤) ، وَجَوَازِ اشْتِبَاهِ ^(٥) الْأَصْوَاتِ ، كَجَوَازِ اشْتِبَاهِ الصُّوَرِ ، وَفَارَقَ الْأَفْعَالَ ؛ فَإِنَّ مَذْرَكَهَا الرَّوْيَةَ ، وَهِيَ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ مِنَ الْأَعْمَى ، وَالْأَقْوَالُ مَذْرَكُهَا السَّمْعُ ، وَهُوَ يُشَارِكُ ^(٦) الْبَصِيرَ فِيهِ ، وَرَبَّمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَيُفَارِقُ الْخَطَّ ، فَإِنَّهُ لَوْ تَيَقَّنَ مَنْ كَتَبَ الْخَطَّ ، أَوْ رَأَاهُ وَهُوَ يَكْتُبُهُ ، لَمْ يُجْزَأَنَّ يَشْهَدُ بِمَا كَتَبَ فِيهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتَ ، وَعَلِمَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ يَقِينًا . فَإِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ صَوْتُ غَيْرِهِ ، لَمْ يُجْزَأَنَّ يَشْهَدَ بِهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ عَلَى الْبَصِيرِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ .

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ا .

(٣) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٤) في م : النكاح .

(٥) في الأصل : الاشتباه في .

(٦) في ا : مشارك .

فصل : فإن تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ عَلَى فِعْلٍ ، ثُمَّ عَمِيَ ، جاز أن يَشْهَدَ بِهِ ، إذا عَرَفَ
 المشهودَ عليه بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ . وهذا قال الشَّافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : لا تجوزُ شهادتهُ
 أصلاً ؛ لأنه لا يجوزُ أن يكونَ حاكِماً . ولنا ، ما تقدَّم ؛ ولأنَّ العَمَى فَقْدُ حَاسَّةٍ لا تُخِلُّ
 بالتَّكْلِيفِ ، فلم يَمْنَعْ قَبُولُ الشَّهَادَةِ كَالصَّمَمِ ، ويُفَارِقُ الحُكْمَ ، فإنه يُعْتَبَرُ له من شروطِ
 الكمالِ ما لا يُعْتَبَرُ للشَّهَادَةِ ، ولذلك يُعْتَبَرُ له السَّمْعُ والاجتهادُ وغيرُهما ، فإن لم يَعْرِفِ
 المشهودَ عليه / بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ ، لكنَّ ثَبَتَ صَوْتَهُ ؛ لكَثْرَةِ إلفِهِ له ، صَحَّ أن يَشْهَدَ بِهِ أيضاً ؛ لما
 ذكرنا في أوَّلِ المسألة . وإن شَهِدَ عندَ الحاكمِ ، ثُمَّ عَمِيَ قَبْلَ الحُكْمِ بِشهادتهِ ، جاز
 الحُكْمُ بها . وهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأبو يوسف ، ومُحمَّدٌ . وقال أبو حنيفة : لا يجوزُ الحُكْمُ
 بها ؛ لأنه مَعْنَى يَمْنَعُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ مع صِحَّةِ النُّطْقِ ، فَمَنْعَ الحُكْمِ بها ، كالْفِسْقِ . ولنا ، أنه
 مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ أدَاءِ الشَّهَادَةِ ، لا يُوْرِثُ ثُهْمَةً في حالِ الشَّهَادَةِ ،^(٧) فلم يَمْنَعْ قَبُولُهَا كالموتِ ،
 وفارَقَ الفِسْقَ ؛ فإنه يُوْرِثُ ثُهْمَةً حالَ الشَّهَادَةِ^(٨) .

فصل : ولا تجوزُ شهادَةُ الأخرسِ بحالٍ . نَصَّ عليه أحمدُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فقال : لا
 تجوزُ شهادَةُ الأخرسِ . قيل له : وإن كَتَبَهَا ؟ قال : لا أَدْرِي . وهذا قولُ أصحابِ
 الرَّأْيِ . وقال مالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ : تُقْبَلُ إذا فُهِمَتِ إشارتهُ ؛ لأنها تقومُ مقامَ
 نُطْقِهِ في أَحكامِهِ ، مِنْ طلاقِهِ ، ونِكَاحِهِ ، وظَهارِهِ ، وإيلائه ، فكذلك في شهادتهِ .
 واستدلَّ ابنُ المُنْذِرِ بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أشارَ وهو جالسٌ في الصَّلَاةِ إلى الناسِ وهم قيامٌ ، أن
 اجلسوا . فجلَسُوا^(٩) . ولنا ، أنها شهادَةُ بالإشارةِ ، فلم تُجْزَ ، كإشارةِ النَّاظِقِ ، يُحَقِّقُهُ
 أنَّ الشَّهَادَةَ يُعْتَبَرُ فيها اليَقِينُ ، ولذلك لا يُكْتَفَى بِإيماءِ النَّاظِقِ ، ولا يَحْصُلُ اليَقِينُ
 بالإشارةِ ، وإنما اكْتَفَى^(٩) بإشارتهِ في أَحكامِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ لِلضَّرورةِ ، ولا ضَرورةَ
 ههنا ، ولهذا لم يُجْزَ أن يكونَ حاكِماً ، ولأنَّ الحاكمَ لا يُمْضِي حُكْمَهُ إِذَا وَجَدَ حُكْمَهُ بِخَطِّهِ
 تحتَ خَتَمِهِ ، ولم يَذْكُرْ حُكْمَهُ ، والشَّاهِدُ لا يَشْهَدُ بِرُؤيةِ خَطِّهِ ، فلتلَّا يَحْكُمَ بِخَطِّ
 غيرهِ أُولَى . وما استدلَّ به ابنُ المُنْذِرِ لا يَصِحُّ ؛ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان قادراً على الكلامِ ،

(٧-٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٨) تقدم تخريجه ، في : ٨/٣ .

(٩) في ب : « يكتفى » .

وعَمِلَ بإِشارته في الصَّلَاةِ . ولو شَهِدَ النَّاطِقُ بِالْإِيمَاءِ وَالْإِشَارَةِ ، لم يَصِحَّ إِجْمَاعًا ، / فَعِلِمَ ٨٢/١١
أَنَّ الشَّهَادَةَ مُفَارِقَةٌ لغيرِهَا من الْأَحْكَامِ .

١٨٩٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا ، لِلْوَلَدِ وَإِنْ
سَفَلَ ، وَلَا شَهَادَةُ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ ، لَهُمَا وَإِنْ عَلَوْا)

ظاهرُ المذهبِ أَنَّ شَهَادَةَ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ لَا تُقْبَلُ ، وَلَا لَوَلَدِ وَلَدِهِ ، وَإِنْ سَفَلَ ، وَسَوَاءٌ فِي
ذَلِكَ وَلَدُ الْبَنِينِ وَوَلَدُ الْبَنَاتِ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لَوَلَدِهِ ، وَلَا لَوَالِدَتِهِ ، وَلَا جَدَّهُ ، وَلَا
جَدَّتَهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَإِنْ عَلَوْا ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْآبَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ ، وَأَبَاؤُهُمَا وَأُمّهَاتُهُمَا .
وبه قال شُرَيْحٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحَمُّيُّ ^(١) ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ،
وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً ثَانِيَةً ، تُقْبَلُ شَهَادَةُ
الابْنِ لِأَبِيهِ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَبِ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَالَ ^(٢) الْإِبْنِ فِي حُكْمِ مَالِ الْأَبِ ، لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ إِذَا
شَاءَ ، فَشَهَادَتُهُ لَهُ شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ ، أَوْ يَجْرُبُ بِهَا لِنَفْسِهِ نَفْعًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْتَ
وَمَالُكَ لِأَبِيكَ » ^(٣) . وَقَالَ : « إِنْ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ ، وَإِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ
أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ » ^(٤) . وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي شَهَادَةِ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ . وَعَنْهُ ،
رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ، فِي مَا لَا تُهْمَةُ فِيهِ ، كَالنِّكَاحِ ،
وَالطَّلَاقِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالْمَالِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْنًى عَنْهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَنْتَفِعُ بِمَا يَثْبُتُ
لِلْآخَرِ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا تُهْمَةُ فِي حَقِّهِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ
شَهَادَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ مَقْبُولَةٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ شُرَيْحٍ ^(٥) . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَالْمُزْنِيُّ ، وَدَاوُدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَاتِ ، وَلِأَنَّهُ عَدْلٌ
تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيهِ ، كَالْأَجَنَبِيِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى

(١) سقط من : ب .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٧٣/٨ .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٢٦٣/٨ .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب شهادة الأخ لأخيه ... ، من كتاب الشهادات . المصنف ٣٤٤/٨ .

٨٢/١١ ظ الزُّهْرِيُّ ، عن عُرْوَةَ ، عن عَائِشَةَ ، / عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَى أَخِيهِ ، وَلَا ظَنِينٍ فِي قَرَابَةٍ وَلَا وَلَايٍ » ^(٦) . وَالظَّنِينُ : الْمُتَّهَمُ ، وَالْأَبُ يُتَّهَمُ لَوْلَدِهِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ كِمَالِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلِأَنَّ بَيْنَهُمَا بَعْضِيَّةٌ ، فَكَأَنَّهُ يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ : « فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي ، يَرِيئُنِي مَا رَأَيْتُهَا » ^(٧) . وَلِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي الشَّهَادَةِ لَوْلَدِهِ ، كَتُهِمَةِ الْعَدُوِّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَالْخَبِيرُ أَخْصَصُ مِنَ الْآيَاتِ ، فَتُخَصَّصُ بِهِ .

فصل : فَأَمَّا شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، فَتُقْبَلُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَمْ أَجِدْ ^(٨) فِي « الْجَامِعِ » فِيهِ خِلَافًا ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ ^(٩) . فَأَمَرَ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ لِمَا أَمَرُ بِهَا ، وَلِأَنَّهَا إِذَا رُدَّتْ ^(١٠) لِلتُّهْمَةِ فِي إِيصَالِ النَّفْعِ ، وَلَا تُتَّهَمُ فِي شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ تُقْبَلَ ، كَشَهَادَةِ الْأَجْنَبِيِّ ، بَلْ أَوْلَى ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُ لِنَفْسِهِ لِمَا رُدَّتْ لِلتُّهْمَةِ فِي إِيصَالِ النَّفْعِ إِلَى نَفْسِهِ ، كَانَ إِقْرَارُهُ عَلَيْهَا ^(١١) مَقْبُولًا . وَحَكَى الْقَاضِي ، فِي « الْمُجَرَّدِ » رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ شَهَادَةَ أَحَدِهِمَا لَا تُقْبَلُ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ لَهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ، فَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ ، كَالْفَاسِقِ . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ فِي قِصَاصٍ ، وَلَا حَدٍّ قَذْفٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِقَتْلِهِ ، وَلَا يُحَدُّ بِقَذْفِهِ ، فَلَا يُلْزَمُهُ ذَلِكَ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّهُ ^(١٢) يُتَّهَمُ لَهُ وَلَا ^(١٣) يُتَّهَمُ عَلَيْهِ ، فَشَهَادَتُهُ عَلَيْهِ أَتْلَعُ فِي الصِّدْقِ ، كإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ .

فصل : وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ بَطْلًا ضَرَّةً أُمَّهُمَا ، أَوْ قَذْفًا ^(١٤) زَوْجَهَا لَهَا ، قُبِلَتْ

(٦) تقدم تخريجه ، في : صفحة ١٥٢ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٢٨ ، ٢٧/١١ .

(٨) ١ ، ب ، م ، زيادة : « عن أحمد » .

(٩) سورة النساء ١٣٥ .

(١٠) في الأصل ، زيادة : « له » .

(١١) في ب ، م : « عليه » .

(١٢-١٣) سقط من : ١ .

(١٣) في ب ، م : « وقذف » .

شَهِادَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ أُمَّهُمَا لَا يَزْدَادُ بِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُشْهُودُ عَلَيْهِ أَبَاهُمَا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَتَوَفِيرُ
الْمِيرَاثِ لَا يَمْنَعُ^(١٤) قَبُولَ الشَّهَادَةِ ؛ بِدَلِيلِ قَبُولِ شَهَادَةِ الْوَارِثِ لِمَوْرُوثِهِ .

فصل : وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَأَبِيهِ مِنْهَا^(١٥) ، وَسَائِرِ أَقَارِبِهِ
مِنْهَا^(١٥) ؛ لِأَنَّهُ^(١٦) لَا نَسَبَ / بَيْنَهُمَا أَوْجَبَ^(١٧) الْإِنْفَاقَ ، وَالصَّلَاةَ ، وَعِتَقَ أَحَدَهُمَا عَلَى
صَاحِبِهِ ، وَتَبَسَّطَهُ فِي مَالِهِ ، بِخِلَافِ قَرَابَةِ النَّسَبِ .

١٨٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ)

أَمَّا شَهَادَةُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ ، فَغَيْرُ مَقْبُولَةٍ ؛ لِأَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ، فَشَهَادَتُهُ لَهُ شَهَادَةٌ
لِنَفْسِهِ ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ
الْمُبْتَاعُ »^(١) . وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ أَيْضًا بِنِكَاحٍ ، وَلَا لِأُمِّهِ
بِطَّلَاقٍ ؛ لِأَنَّ فِي طَلَاقِ أُمِّهِ تَخْلِيصَهَا لَهُ ، وَإِبَاحَةَ بُضْعِهَا^(٢) لَهُ ، وَفِي نِكَاحِ الْعَبْدِ نَفْعٌ لَهُ ،
وَنَفْعٌ مَالِ الْإِنْسَانِ نَفْعٌ لَهُ . وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(٣) يَتَبَسَّطُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ ،
وَيَنْتَفِعُ بِهِ ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ^(٤) ، وَتَجِبُ نَفَقَتُهُ مِنْهُ ، وَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَتِهِ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ ،
كَالابْنِ مَعَ أَبِيهِ .

١٨٩٨ - مسألة ؛ قال : (وَلَا الزَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ ، وَلَا الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا)

وهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ^(١) ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَأَجَازَ شَهَادَةَ كُلِّ

(١٤) سقط من : الأصل

(١٥) في الأصل ، ب : « مِنْهُمَا » .

(١٦) في م زيادة : « أَقَارِبِهِ » .

(١٧) في النسخ : « وَجِبَ » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢١/٦ .

(٢) في ب ، م : « بَعْضُهَا » .

(٣) في الأصل زيادة : « لَا » .

(٤) سقط من : أ .

(١) في ب ، م : « الشَّافِعِيُّ » .

واحد منهما لصاحبه شريح، والحسن، والشافعي، وأبو ثور؛ لأنه عقد على منفعة، فلا يمنع قبول الشهادة، كالإجارة. وعن أحمد، رواية أخرى، كقولهم. وقال الثوري، وابن أبي ليلى: تقبل شهادة الرجل لامرأته؛ لأنه لا تهممة في حقه، ولا تقبل شهادتها له؛ لأن يساره وزيادة حقها من النفقة، تحصل بشهادتها له بالمال^(٢)، فهي متهممة لذلك. ولنا، أن كل واحد منهما يرث الآخر من غير حجب، وينبسط في ماله عادة، فلم تقبل شهادته له، كالابن مع أبيه؛ ولأن يسار الرجل يزيد نفقة امرأته، ويسار المرأة تزيد به قيمة بضعتها^(٣) المملوك لزوجها، فكان كل واحد منهما ينتفع بشهادته لصاحبه، فلم تقبل كشهادته لنفسه. ويحقق هذا أن مال كل واحد منهما يضاف إلى الآخر، قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٤). وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾^(٥). فأضاف البيوت إليهن تارة، وإلى النبي ﷺ أخرى، وقال: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾^(٦). وقال عمر، للذي قال له: إن غلامي سرق مِرآة امرأتي: لا قطع عليه، عبدكم سرق مالكم^(٧). ويفارق عقد الإجارة من هذه الوجوه كلها.

١٨٩٩ - مسألة؛ قال: (وشهادة الأخ لأخيه جائزة)

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن شهادة الأخ لأخيه جائزة. روى هذا عن ابن الزبير^(١). وبه قال شريح، وعمر بن عبد العزيز، والشعبي، والنخعي، والثوري، ومالك، والشافعي، وأبو غبيد، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وحكى عن ابن المنذر، عن الثوري، أنه لا تقبل شهادة كل ذي رحم محرم. وعن مالك، أنه لا تقبل

(٢) في الأصل: « بمال ».

(٣) في ب، م: « بعضها ».

(٤) سورة الأحزاب ٣٣.

(٥) سورة الأحزاب ٥٣.

(٦) سورة الطلاق ١.

(٧) سقط من: الأصل.

(٨) تقدم في: ٤٥٩/١٢.

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: باب شهادة الأخ لأخيه...، من كتاب الشهادات. المصنف ٣٤٣/٨.

شهادته لأخيه إذا كان منقطعاً إليه في صلاته وبرّه ؛ لأنه مُتَّهَمٌ في حقه . وقال ابنُ المُنْذِرِ : قال مالكٌ : لا تجوزُ شهادةُ الأخ لأخيه في النسبِ ، وتجاوزُ في الحقوقِ . ولنا ، عمومُ الآياتِ ، ولأنّه عدلٌ غيرُ مُتَّهَمٍ ، فتقبلُ شهادتهُ له ، كالأجنبيِّ ، ولا يصحُّ القياسُ على الوالدِ والولدِ ؛ لأنَّ بينهما بغضيّةً وقرابةً قويّةً ، بخلافِ الأخ .

فصل : وشهادةُ العمِّ وابنه ، والخالِ وابنه ، وسائرِ الأقاربِ ، أولى بالجوازِ ؛ فإنَّ شهادةَ الأخ إذا أُجيزَتْ مع قُرْبِهِ ، كان تَنْبِيْهًا على شهادةٍ من هو أبعدُ منه ، بطريقِ الأولى .

فصل : وتقبلُ شهادةُ أحدِ الصّديقين لصاحبه ، في قولِ عامّةِ العلّماءِ ، إلّا مالكا ، قال : لا تُقبلُ شهادةُ الصّديقِ المُلاطِفِ ؛ لأنّه يَجُرُّ إلى نفسه نفعًا بها ، فهو مُتَّهَمٌ ، فلم تُقبلْ شهادتهُ ، كشهادةِ العدوِّ على عدوّه . ولنا ، عمومُ أدلّةِ الشهادةِ ، وما قاله يَظُلُّ بشهادةِ^(٢) العَرِيمِ للمدينِ قَبْلَ الحَجَرِ ، وإن كان ربُّما قضاةً دينه منه ، فَجَرَّ إلى نفسه نفعًا أعظمَ ممَّا يُرْجى ههنا بين الصّديقين . فأما العداوةُ ، فسيبُها محصورٌ^(٣) ، وفي الشهادةِ عليه شفاءٌ غيظه منه ، فخالفتِ الصّدّاقةُ .

١٩٠٠ — مسألة ؛ قال : (وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي / كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأُمَةِ فِيمَا تَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ)

الكلامُ في هذه المسألة في فصولٍ ثلاثة ؛

أحدها : في قبولِ شهادةِ العبدِ فيما عدا الخُدودَ والقصاصَ ، فالْمَذْهَبُ أَنَّهَا مَقْبُولَةٌ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَنْسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ أَنْسَى : مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا رَدَّ شَهَادَةَ الْعَبْدِ . وَبِهِ قَالَ عُرْوَةُ ، وَشَرِيحُ ، وَإِيَّاسُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَدَاوُدُ^(١) ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ ذِي مُرُوءَةٍ ، وَلِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى

(٢) في النسخ : « شهادة » . والتصحيح من : الشرح الكبير ٢٧٩/٦ .

(٣) في ١ ، ب ، م : « محذور » .

(١) سقط من : ١ .

الكمال لا تتبعض ، فلم يدخل فيها العبد ، كالميراث . وقال الشعبي ، والنخعي ،
والحكم : تقبل في الشيء اليسير . ولنا ، عموم آيات الشهادة ، وهو داخل فيها ، فإنه من
رجالنا ، وهو عدل تقبل روايته وفتياه وأخباره الدينية . وروى عقبة بن الحارث ، قال :
تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما .
فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « كيف ، وقد زعمت ذلك ؟ » . متفق
عليه^(٢) . وفي رواية أبي داود ، فقلت : يا رسول الله ، إنها كاذبة . قال : « وما يدريك ،
وقد قالت ما قالت ، دعتها عنك » . ولأنه عدل غير متهم ، فتقبل شهادته ، كالحر . ولا
نسلم أنه غير ذي مروءة ، فإنه كالحر ينقسم إلى من له مروءة ، ومن لا مروءة له ، وقد يكون
منهم الأمراء والعلماء والصالحون والأثقياء . سئل إياس بن معاوية ، عن شهادة العبد^(٣) ،
فقال : أنا أurd شهادة عبد العزيز بن صهيب^(٤) ! وكان منهم زياد مولى^(٥) ابن عباس^(٥) ، من
العلماء الزهاد ، وكان عمر بن عبد العزيز يرفع قدره ، ويكرمه . ومنهم عكرمة مولى ابن
عباس ، أحد العلماء الثقات . وكثير من العلماء الموالى كانوا عبيدا ، أو أبناء عبيد ، لم
يحدث فيهم بالإعتاق إلا الحرية ، والحرية لا تغير طبعا ، ولا تحدث علما ،^(٦) ولا ديننا^(٦) ،
ولا / مروءة ، ولا يقبل منهم إلا من كان ذا مروءة . ولا يصح قياس الشهادة على الميراث ،
^(٧) فإن الميراث^(٧) خلافة للموروث في ماله وحقوقه ، والعبد لا يمكنه الخلافة ؛ لأن ما
يصير إليه يملكه سيده ، فلا يمكن أن يخلف فيه^(٨) ، ولأن الميراث يقتضي التملك ،
والعبد لا يملك ، ومبنى الشهادة على العدالة التي هي مظنة الصدق ، وحصول الثقة من
القول ، والعبد أهل لذلك ، فوجب أن تقبل شهادته .

٨٤/١١ ظ

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٣١٠/١١ .

(٣) في م : « العبيد » .

(٤) البناني مولاهم ، البصري الأعمى ، ثقة ، توفي سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٦/٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٥-٥) في الأصل : « مولى ابن أبي عباس » . وفي م : « مولى ابن عباس » . وهو زياد بن أبي زياد ميسرة الخزومي ، مولى

عبد الله بن عباس ، ثقة ، عابد ، زاهد ، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٣/٣٦٧ ، ٣٦٨ .

(٦-٦) سقط من : م .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) في م زيادة : « الميراث » .

الفصل الثاني : أن شهادته لا تُقبل في الحَدِّ ، وفي القصاصِ احتمالان ؛ أحدهما ، تُقبلُ شهادته فيه ؛ لأنه حقٌّ آدميٌّ ، لا يصحُّ الرجوعُ عن الإقرارِ به ، فأشبهَ الأموال . والثاني ، لا تُقبلُ ؛ لأنه عُقوبةٌ بدنيةٌ تُدْرَأُ بالشُّبُهَاتِ ، فأشبهَ الحدودَ^(٩) . وذكر الشَّريفُ ، وأبو الخطَّابُ ، في العقوباتِ كُلِّها من الحدودِ والقصاصِ روايتين ؛ إحداهما ، تُقبلُ ؛ لما ذكرنا ، ولأنه رجلٌ عدلٌ ، فتُقبلُ شهادته فيها ، كالحرِّ . والثانية ، لا تُقبلُ . وهو ظاهرُ المذهبِ ؛ لأنَّ الاختلافَ في قبولِ شهادته في الأموالِ نقصٌ وشبهةٌ ، فلم تُقبلُ شهادته^(١٠) فيما يُدْرَأُ^(١١) بالشُّبُهَاتِ ؛ ولأنه ناقصُ الحالِ ، فلم تُقبلُ شهادته^(١٢) في الحَدِّ والقصاصِ ، كالمرأة .

الفصل الثالث : أن^(١٣) شهادة الأمة جائزة فيما تجوز فيه شهادة النساء ؛ لأنَّ النساءَ لا تُقبلُ شهادتهنَّ في الحدودِ والقصاصِ ، وإنَّما تُقبلُ في المالِ أو شبيهه^(١٤) ، والأمة كالحرَّةِ فيما عداهما ، فساوَتْهُنَّ في الشهادة ، وقد دلَّ عليه حديثُ عُقبةَ بنِ الحارثِ^(١٥) .

فصل : وحُكْمُ المكاتبِ والمُدَبِّرِ وأُمِّ الولدِ والمُعْتَقِ بعضُهُ ، حُكْمُ القَيْنِ ، فيما ذكرنا ؛ لأنَّ الرِّقَّ فيهم ، وقد روى عن عُمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّهُ قَالَ : لا تجوزُ شهادةُ المُكاتبِ . وبه قال عطاءُ ، والشَّعْبِيُّ ، والنَّحْعِيُّ . ولنا ، ما ذكرناه في العبدِ ، وإذا ثَبَتَ الحُكْمُ في القَيْنِ ، / ففي هؤلاءِ أولى ؛ لأنَّهم أكملُ منه ، لوجودِ أسبابِ الحرِّيةِ فيهم .

٨٥/١١ و

١٩٠١ - مسألة ؛ قال : (وَشَهَادَةُ وَلَدِ الزَّانِي جَائِزَةٌ ، فِي الزَّانِي وَغَيْرِهِ)

هذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ ؛ منهم عطاءُ ، والحَسَنُ ، والشَّعْبِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو عُبَيْدٍ ، وأبو حنيفة ، وأصحابُهُ . وقال مالكٌ ، والليثُ : لا تجوزُ شهادته في الزَّانِي وَحْدَهُ ؛ لأنه مُتَّهَمٌ ، فإنَّ العادةَ في مَنْ فَعَلَ قَبِيحًا ، أَنَّهُ يُحِبُّ أَنْ

(٩) في ١ ، ب ، م : « الحد » .

(١٠-١٠) سقط من : ١ . نقل نظر .

(١١) في ب : « يندري » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في النسخ : « سببه » . وانظر : الشرح الكبير ٢٧٤/٦ .

(١٤) تقدم تخريجه ، في : ٣١٠/١١ .

يكون له نظراء . وحكى عن عثمان ، أنه قال : ودَّت الزَّانيةُ أن النساءَ كلَّهنَّ زَّينَ . ولنا ، عمومُ الآياتِ ، وأنه عدلٌ مقبولُ الشهادةِ في غيرِ الزَّنى ، فيقبلُ ^(١) في الزَّنى كغيره ، ومن قبلتْ شهادتهُ في القتلِ ، قبلتْ في الزَّنى ، كولدِ الرُّشدةِ ^(٢) . قال ابنُ المُنذرِ : وما احتجُّوا به غلطٌ من وجوهٍ ؛ أحدها ، أن ولدَ الزَّنى لم يفعلْ فعلاً قبيحاً ، يُحبُّ أن يكونَ له نظراءُ فيه . والثاني ، أنني لا أعلمُ ما ذكرَ عن عثمانَ ثابِتاً عنه ، وأشبهُ ذلك أن لا يكونَ ثابِتاً عنه ^(٣) ، وغيرُ جائزٍ أن يُطلقَ عثمانُ كلاماً بالظنِّ عن ضميرِ امرأةٍ لم يسمَعْها تذكُّره . الثالث ، أن الزَّاني لو تاب ، لقبِلتْ شهادتهُ ، وهو الذي فعلَ الفعلَ القبيحَ ، فإذا قبلتْ شهادتهُ مع ما ذكره ، فغيره أولى ؛ فإنه لا يجوزُ أن يلزمَ ولده من وزره ^(٤) أكثرُ ممَّا لزمه ، ولا ^(٥) يتعدَّى الحكمُ إلى غيره من غير أن يثبتَ فيه ، مع أن ولده لا يلزمه شيءٌ من وزره ^(٦) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(٦) . وولدُ الزَّنى لم يفعلْ شيئاً يستوجبُ به حكماً .

١٩٠٢ - مسألة ؛ قال : (وإذَا تَابَ الْقَاذِفُ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ)

وجملته أن القاذِفَ إن كان زوجاً ، فحقَّقَ قَذْفَهُ بَيِّنَةً أو لِعَانٍ ، أو كان أجنبيًّا ، فحقَّقه بالبيِّنَةِ أو بإقرارِ المَقْدُوفِ ، لم يتعلَّقَ بقَذْفِهِ فسقٌ ، ولا حدٌّ ، ولا ردُّ شهادةٍ ، وإن لم يُحقَّقْ ^(١) قَذْفَهُ بشيءٍ من ذلك ، تعلَّقَ به وجوبُ الحدِّ عليه ، والحكمُ بفسقه ، وردَّ ٨٥/١١ شهادتهُ / ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٢) . فإن تاب ، لم يسقط عنه الحدُّ ، وزالَ الفسقُ ، بلا خلافٍ . وثقبلَ شهادتهُ عندنا . وروى

(١) في الأصل ، م : « فقبل » .

(٢) في م : « الرشيدة » .

(٣) سقط من : أ ، ب .

(٤-٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) في م : « وما » .

(٦) سورة الإسراء ١٥ .

(١) في أ : « يتحقق » .

(٢) سورة النور ٤ .

ذلك عن عُمرَ ، وأبي الدرداءِ ، وابنِ عباسٍ^(٣) . وبه قال عطاءٌ ، وطاوسٌ ، ومجاهدٌ ،
والشَّعْبِيُّ ، والزُّهْرِيُّ ، وعبدُ الله بنُ عُتبةَ ، وجعفرُ بنُ أبي ثابتٍ ، وأبو الزنادِ ، ومالكٌ ،
والشَّافِعِيُّ ، والْبَيْتِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو عُبيدٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . وذكره ابنُ عبد البرِّ ، عن يحيى
ابنِ سعيدٍ ، وربيعةَ . وقال شريحٌ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، وسعيدُ بنُ جبْرِ ، والثَّوْرِيُّ ،
وأصحابُ الرَّأْيِ : لا تُقْبَلُ شهادته إذا جُلِدَ ، وإن تابَ . وعند أبي حنيفةَ ، لا تُرَدُّ شهادته
قبلَ الجُلْدِ ، وإن لم يَتُبْ . فالخلافُ معه في فصلين ؛ أحدهما ، أنَّه عندنا تَسْقُطُ شهادته
بالْقَذْفِ^(٤) ، إذا لم يُحَقِّقْهُ^(٥) ، وعند أبي حنيفة ومالكٍ ، لا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْجُلْدِ . والثاني ، أنَّه إذا
تابَ ، قُبِلَتْ شهادته وإن جُلِدَ . وعند أبي حنيفةَ ، لا تُقْبَلُ . وتعلَّقَ بقولِ الله تعالى :
﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ . وروى ابنُ ماجه^(٦) ، بإسناده عن عمرو بن شعيبٍ ،
عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لَا تُجُوزُ شَهَادَةُ حَائِنٍ ، وَلَا مُحْدُوذٍ
فِي الْإِسْلَامِ » . واحتجَّ في الفصلِ الآخرِ بأنَّ القَذْفَ قبلَ حصولِ الجُلْدِ يجوزُ أن تقومَ به
البَيِّنَةُ ، فلا يَجِبُ به التَّفْسِيْقُ . ولنا ، في الفصلِ الأولِ ، إجماعُ الصَّحابةِ ، رضِيَ اللهُ
عنهم ، فإنَّه يُروى عن عمرَ ، رضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه كان يقولُ لأبي بكرَ ، حينَ شَهِدَ على
المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ : تَبْ ، أَقْبَلَ شهادتك^(٧) . ولم يُنْكِرْ ذلك مُنْكَرٌ ، فكان إجماعًا . قال
سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ : شَهِدَ على المُغِيرَةِ ثلاثةَ رجالٍ ؛ أبو بكرَ ، ونافعُ بنُ الحارثِ ، وشبيلُ بنُ
مَعْبِدٍ ، ونكلُ زيادٍ ، فجلدَ عُمرُ الثلاثةَ ، وقال لهم / : توبوا ، تُقْبَلُ شهادتُكم . فتَابَ
رجلان ، وقَبِلَ عُمرُ شهادتهما ، وأبى أبو بكرَ ، فلم يَقْبَلْ شهادته^(٨) . وكان قد عادَ مثلَ
النَّصْلِ مِنَ الْعِبَادَةِ . ولأنَّه تابَ من ذنبه ، فُقِبِلَتْ شهادته ، كالتائبِ مِنَ الزَّنى ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ
الزَّنى أَعْظَمُ مِنَ الْقَذْفِ بِهِ^(٩) ، وكذلك قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ ، وسائرُ الذُّنُوبِ ، إذا تابَ
فاعلُها ، قُبِلَتْ شهادته ، فهذا الأوَّلُ . وأمَّا الآيَةُ ، فهي حُجَّةٌ لنا ، فإنَّه استثنى التائبين ،

(٣) أخرجه عنهم البيهقي ، في : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٢ - ١٥٤ .

(٤ - ٤) في ب : « وإن جلد » .

(٥) تقدم ترجمته ، في : صفحة ١٥١ .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/١٥٢ . وعبد الرزاق ،

في : باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/٣٦٢ .

(٧) سقط من : ب .

بقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾^(٨) . والاستثناء من النفي إثبات ، فيكون تقديره :
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ فاقبلوا شهادتهم ، وليسوا بفاسقين . فإن قال^(٩) : إنما يعود
الاستثناء إلى الجملة التي تليه ؛ بدليل أنه لا يعود إلى الجلد . قلنا : بل يعود إليه أيضا ؛ لأن
هذه الجملة معطوف بعضها على بعض بالواو ، وهي للجمع تجعل الجملة كلها كالجملة
الواحدة ، فيعود الاستثناء إلى جميعها ، إلا ما منع منه مانع ، ولهذا لما قال النبي ﷺ :
« لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ^(١٠) فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ »^(١١) .^(١٢) عاد
الاستثناء إلى الجملتين جميعا ، ولأن الاستثناء يغير ما قبله ، فعاد إلى الجملة المعطوف^(١٢)
بعضها على بعض بالواو ، كالشرط ، فإنه لو قال : امرأته طالق ، وعبد^(١٣) حر ، إن لم
يقم . عاد الشرط إليهما ، كذا الاستثناء ، بل عود الاستثناء إلى رد الشهادة أولى ؛ لأن رد
الشهادة هو المأمور به ، فيكون هو الحكم ، والتفسير خرج مخرج الخبر والتعليل لرد
الشهادة ، فعود الاستثناء إلى الحكم المقصود ، أولى من رده إلى التعليل ، وحديثهم
ضعيف ، يرويه الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف . قال ابن عبد البر : لم يرفعه من في^(١٤)
روايته حجة . وقد روى من غير طريقه ، ولم تذكر فيه هذه الزيادة فدل ذلك على أنها من
غلطه ، ويدل على خطئه قبول شهادة كل محدود في غير القذف بعد توبته ، ثم لو قدر
صحته ، فالمراد به من لم يثبت ، بدليل : كل محدود تائب سوى هذا . وأما الفصل /
الثاني فدليلنا فيه الآية ، فإنه رتب على رمي المخصنات ثلاثة أشياء ؛ إيجاب الجلد ، ورد
الشهادة ، والفسق ، فيجب أن يثبت رد الشهادة بوجود الرمي الذي لم يمكنه تحقيقه ،
كالجلد ؛ ولأن الرمي هو المعصية ، والذنب الذي يستحق به العقوبة ، وثبت به المعصية
الموجبة لرد الشهادة ، والحد كفارة وتطهير ، فلا يجوز تعليق رد الشهادة به ، وإنما الجلد

(٨) سورة النور ٥ .

(٩) في الأصل ، م : « قالوا » .

(١٠) سقط من : ١ . على أنه : « لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ » .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٤٢/٣ .

(١٢-١٢) سقط من : ١ .

(١٣) في ب : « أو عبده » .

(١٤) سقط من : م .

ورَدُّ الشَّهَادَةِ حُكْمَانِ لِلْقَذْفِ ، فَيُثْبِتَانِ جَمِيعًا ، وَتَخْلُفُ اسْتِيفَاءُ أَحَدِهِمَا ، لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْآخَرِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْجَلْدِ . لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْجَلْدَ حُكْمُ الْقَذْفِ الَّذِي تَعَذَّرَ تَحْقِيقُهُ ، فَلَا يُسْتَوْفَى قَبْلَ تَحَقُّقِ الْقَذْفِ ، وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُسْتَوْفَى حَدُّ قَبْلِ تَحَقُّقِ سَبِّهِ ، وَيَصِيرَ مُتَحَقِّقًا بَعْدَهُ ^(١٥) ؟ هَذَا بَاطِلٌ .

فصل : والقاذف في الشتم تردُّ شهادته وروايته حتى يتوب ، والشاهد بالزنى إذا لم تكمل البينة ، تُقبل روايته دون شهادته . وحكى عن الشافعي ، أن شهادته لا تردُّ . ولنا ، أن عمر لم يقبل شهادة أبي بكر ، وقال له : ثب ، أقبل شهادتك . وروايته مقبولة ، ولا نعلم خلافاً في قبول رواية أبي بكر ، مع ردِّ عمر شهادته .

١٩٠٣ - مسألة ؛ قال : (وَتَوْبَتُهُ أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ)

ظاهر كلام أحمد والخرقى ، أن توبة القاذف إكذابه ^(١) نفسه ، فيقول : كَذَبْتُ فيما قلت . وهذا منصوص الشافعي ، واختيار الإصطخري من أصحابه . قال ابن عبد البر : وممن ^(٢) قال هذا سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، والشعبي ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ؛ لما روى الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال ، في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٣) . قال : « تَوْبَتُهُ إِكْذَابُ نَفْسِهِ » ^(٤) ؛ وَلأنَّ عِرْضَ الْمُقْذُوفِ تَلَوُّثٌ بِقَذْفِهِ ، فَإِكْذَابُهُ نَفْسَهُ يُزِيلُ ذَلِكَ التَّلَوُّثَ ، فَتَكُونُ التَّوْبَةُ بِهِ . وذكر القاضي أن القاذف إن كان سباً ، فالتوبة منه إكذاب / نفسه ، وإن كان شهادة ، فالتوبة منه أن يقول : القاذف حرام باطل ، ولن أعود إلى ما قلت . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي . قال : وهو المذهب ؛ لأنه قد يكون صادقاً ، فلا يؤمر بالكذب ، والخبر محمول على الإقرار بالبطلان ؛ لأنه نوع

٨٧/١١ و

(١٥) في الأصل : « بعد » .

(١) في م : « إكذاب » .

(٢) في ب : « ومن » .

(٣) سورة النور ٥ .

(٤) في ب : « لنفسه » . وذكر صاحب كنز العمال ٤٧٤/٢ ، أن ابن مردويه أخرجه .

إكذاب . والأولى أنه متى عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الصَّدَقَ فيما قَذَفَ بِهِ ^(٥) ، فتوبته الاستغفار ، والإقرار ببطلان ما قاله وتحريره ، وأنه لا يعود إلى مثله . وإن لم يَعْلَمْ صدق نفسه ، فتوبته إكذاب نفسه ، سواء كان القذف بشهادة أو سب ؛ لأنه قد يكون كاذباً في الشهادة ، صادقاً في السب . ووجه الأول ، أن الله تعالى سَمَّى القاذِفَ كاذباً إذ لم يأت بأربعة شهداء على الإطلاق ، بقوله سبحانه : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ ﴾ ^(٦) . فتكذيب الصادق نفسه يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله ، وإن كان في نفس الأمر صادقاً .

فصل : وكل ذنب تلزم فاعله التوبة منه ، ومتى ^(٧) تاب منه ، قبل الله توبته ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا الذُّنُوبَ بِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُولَئِكَ جَزَاءُ وَهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٨) الآية . وقال : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٩) . ولأن النبي ﷺ قال : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » ^(١٠) . وقال عمر ، رضي الله عنه : بَقِيَّةُ عَمْرِىَ الْمَرْءِ ^(١١) لَا قِيَمَةَ لَهُ ، يُذْرِكُ فِيهِ مَا فَاتَ ، وَيُحْيِي فِيهِ مَا أَمَاتَ ، وَيُبدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ حَسَنَاتٍ . والتوبة على ضربين ؛ باطنة ، وحكيمة ، فأما / الباطنة ، فهي ما بينه وبين ربه تعالى ، فإن كانت المعصية لا توجب حقاً عليه في الحكم ، كقبلة أجنبية ، أو الخلوة بها ، وشرب مسكر ، أو كذب ، فالتوبة منه الندم ، والعزم على أن لا يعود . وقد روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « النَّدَمُ تَوْبَةٌ » ^(١٢) . وقيل : التوبة النصوح

ظ ٨٧/١١

(٥) سقط من : ب .

(٦) سورة النور ١٣ .

(٧) سقطت الواو من : ب ، م .

(٨) سورة آل عمران ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٩) سورة النساء ١١٠ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٥٦٣/٩ .

(١١) في ا ، ب ، م : « المؤمن » .

(١٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ذكر التوبة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ١٤٢٠/٢ . والإمام أحمد ، في :

المسند ١/٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣ . والحاكم ، في : كتاب التوبة والإنابة . المستدرک ٢٤٣/٤ . والبيهقى ، في : =

تَجْمَعُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ ؛ النَّدَمُ بِالْقَلْبِ ، وَالِاسْتِغْفَارُ بِاللِّسَانِ ، وَإِضْمَارُ أَنْ لَا يَعُودَ ، وَمُجَابَّةُ خُلُطَاءِ السُّوءِ . وَإِنْ كَانَتْ تُوجِبُ عَلَيْهِ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، أَوْ لآدَمِيٍّ ؛ كَمَنْعِ الزَّكَاةِ وَالْعَصْبِ ، فَالتَّوْبَةُ مِنْهُ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَتَرْكُ الْمَظْلَمَةِ حَسَبَ إِمْكَانِهِ ، بِأَنْ يُؤَدَّى الزَّكَاةُ ، وَيُرَدَّ الْمَغْضُوبُ ، أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَالْإِقِيْمَتَهُ . وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ ، نَوَى رَدَّهُ مَتَى قَدَرَ عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا حَقٌّ فِي الْبَدَنِ ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لآدَمِيٍّ ، كَالْقِصَاصِ ، وَحَدِّ الْقَذْفِ ، اشْتَرَطَ فِي التَّوْبَةِ التَّمَكُّينُ^(١٣) مِنْ نَفْسِهِ ، وَبَذْلُهَا لِلْمُسْتَحِقِّ ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى ، كَحَدِّ الزُّنَى ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ ، فَتَوْبَتُهُ أَيْضًا بِالنَّدَمِ ، وَالْعَزْمِ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِقْرَارُ بِهِ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَهَرْ عَنْهُ ، فَالْأَوَّلَى لَهُ سِتْرُ نَفْسِهِ ، وَالتَّوْبَةُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْقَاذِرَاتِ ، فَلَيْسَتْ تَسْتُرُ بِسِتْرِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ أَبْدَى لَنَا^(١٤) صَفْحَتَهُ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ »^(١٥) . فَإِنَّ الْغَامِذِيَّةَ حِينَ أَقْرَتْ بِالزُّنَى ، لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ^(١٦) . وَإِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةً مَشْهُورَةً ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْأَوَّلَى الْإِقْرَارُ بِهِ ، لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَرْكِ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَرْكَ الْإِقْرَارِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ لِلْمُقِرِّ عَنْدهُ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ ؛ فَعَرَضَ لِمَاعِزٍ^(١٧) ، وَلِلْمُقِرِّ عَنْدهُ بِالسَّرْقَةِ^(١٨) بِالرُّجُوعِ / ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ عَنْهُ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ ، وَكَرِهَ الْإِقْرَارَ ، حَتَّى إِنَّهُ قِيلَ لَمَّا قَطَعَ السَّارِقُ : كَأَنَّمَا أُسِفَ وَجْهُهُ رَمَادًا^(١٩) . وَلَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِالْإِقْرَارِ ، وَلَا الْحَثُّ عَلَيْهِ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ قِيَاسٌ ، إِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالسَّتْرِ ، وَالِاسْتِتَارِ ، وَالتَّعْرِيزِ لِلْمُقِرِّ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ . وَقَالَ لَهْزَالٍ ، وَكَانَ هُوَ الَّذِي

١١/٨٨ و

= باب شهادة القاذف ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٥٤/١٠ .

(١٣) في الأصل ، أ ، ب : « التمكن » .

(١٤) سقط من : الأصل .

(١٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود . الموطأ ٨٢٥/٢ .

(١٦) تقدم تخريجه ، في : ٣١٣/١٢ .

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٦/٢ .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٩/١٢ .

(١٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤١٩/١ ، ٤٣٨ .

أمر ما عزا بالإقرار : « يَا هَزَالُ ، لَوْ سَتَرْتُه بِتُوبِكَ ، كَانَ خَيْرًا لَكَ » (٢٠) . وقال أصحاب الشافعي : توبة هذا إقراره ليقام عليه الحد . وليس بصحيح ؛ لما ذكرنا ، ولأن التوبة تُوجد حقيقتها بدون الإقرار ، وهي تُجِبُّ ما قبلها ، كما ورد في الأخبار ، مع ما دلَّت عليه الآيات في مغفرة الذنوب بالاستغفار ، وترك الإصرار . وأما البدعة ، فالتوبة منها بالاغتراف بها ، والرجوع عنها ، واعتقاد ضد ما كان يُعتقد منها .

فصل : ظاهر كلام أحمد والخرقى ، أنه لا يُعتبر في ثبوت أحكام التوبة ، من قبول الشهادة ، وصحة ولايته في النكاح ، إصلاح العمل . وهو أحد القولين (٢١) للشافعي (٢٢) ، وفي القول الآخر ، يُعتبر إصلاح العمل ، إلا أن يكون ذنبه الشهادة بالزنى ، ولم يكمل عدد الشهود ، فإنه يكفي مجرد التوبة من غير اعتبار إصلاح ، وما عداه فلا تكفي التوبة حتى تُمضي عليه سنة ، تظهر فيها توبته ، ويتبين فيها صلاحه . وذكر أبو الخطاب هذا رواية (٢٣) عن أحمد (٢٤) ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ﴾ . وهذا نص ، فإنه نهى عن قبول شهادتهم ، ثم استثنى التائب المصلح ؛ ولأن عمر ، رضى الله عنه ، لما ضرب صبيعا أمر بهجرانه ، حتى بلغته توبته ، فأمر أن لا يكلم إلا بعد سنة (٢٥) . ولنا ، قوله ﷺ : « التَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا » (٢٦) . وقوله : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » (٢٧) . ولأن المغفرة تحصل بمجرد التوبة ، فكذلك الأحكام ، ولأن التوبة من الشرك بالإسلام لا تحتاج إلى اعتبار / ما بعده ، وهو أعظم الذنوب كلها (٢٨) ، فما دونه أولى . فأما الآية ، فيحتمل أن يكون الإصلاح هو التوبة ،

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٨٠/١٢ .

(٢١-٢٢) في ب : « قول الشافعي » .

(٢٢-٢٣) في م : « لأحمد » .

(٢٣) أخرجه الدارمي ، في : باب من هاب الفتيا ، وكره التنطع والتبدع ، من المقدمة . سنن الدارمي ٥٤/١ - ٥٦ .

وانظر : الإصابة ٤٥٨/٣ ، ٤٥٩ .

(٢٤) لم نجده بهذا اللفظ ، وإنما الوارد : « الإسلام يجب ما قبله » و « الهجرة تجب ما قبلها » . انظر : المسند

١٩٩/٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ . وانظر ما تقدم في : ٥٦٣/٩ .

(٢٥) تقدم تخريجه في : ٥٦٣/٩ .

(٢٦) سقط من : أ ، ب .

وعَظْفُه^(٢٧) عليها لاختلاف اللفظين ، ودليل ذلك ، قولُ عُمرَ لأبي بكرَ : ثُب ، أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ . ولم يَعْتَبِرْ أمراً آخرَ ، ولأنَّ مَنْ كان غاصِباً ، فَرَدَّ ما في يَدَيْهِ ، أو مانِعاً للزَّكَاةِ ، فَأَدَّاهَا وتابَ إلى الله تعالى ، قد حصلَ منه الإصلاحُ ، وعُلِمَ نَزْوَعُهُ عن مَعْصِيَتِهِ بأداءِ ما عليه ، ولو لم يُرِدِ التَّوْبَةَ ، لَمَا^(٢٨) أَدَّى ما في يَدَيْهِ^(٢٩) ، ولأنَّ تَقْيِيدَهُ بالسَّنَةِ تَحَكُّمٌ لم يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ^(٣٠) ، والتَّقْدِيرُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بالتَّوْقِيفِ ، وما وَرَدَ عن عمرَ في حقِّ صُبَيْحٍ إِنَّمَا كانَ لأنَّهُ تائبٌ من بِدْعَةٍ ، وكانت تَوْبَتُهُ بسببِ الضَّرْبِ والهَجْرانِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ تَسْتِراً ، بخلافِ مَسْأَلَتِنَا . وقد ذَكَرَ القاضِي ، أَنَّ التَّائِبَ من البِدْعَةِ يُعْتَبَرُ لَهُ مُضِيُّ سَنَةٍ ، لحديثِ صُبَيْحٍ . رواه أحمدُ في « الورع » ، قال : ومن علامةِ تَوْبَتِهِ ، أَن يَجْتَنِبَ مَنْ كانَ يُؤَالِيهِ من أَهْلِ البِدْعِ ، ويُوَالِي مَنْ كانَ يُعَادِيهِ من أَهْلِ السُّنَّةِ . والصَّحِيحُ أَنَّ التَّوْبَةَ من البِدْعَةِ كَغَيْرِهَا ، إِلَّا أَن تَكُونَ التَّوْبَةُ بِفِعْلِ يُشْبِهُ الإِكْرَاهَ ، كَتَوْبَةِ صُبَيْحٍ ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ مُدَّةُ تَظْهِرُ أَنَّ تَوْبَتَهُ عن^(٣١) إِخْلَاصٍ ، لا عن إِكْرَاهٍ . ولِلْحَاكِمِ أَن يَقُولَ لِلْمُتَظَاهِرِ بِالْمَعْصِيَةِ : ثُب ، أَقْبَلْ شَهَادَتَكَ . وقال مالِكٌ : لا أَعْرِفُ هذا . قال الشَّافِعِيُّ : وكيفَ لا يَعْرِفُهُ ، وقد أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بالتَّوْبَةِ ، وقاله عُمرُ لأبي بكرَ ! .

١٩٠٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ شَهِدَ بِشَهَادَةٍ قَدْ كَانَ شَهِدَ بِهَا وَهُوَ غَيْرُ عَدْلٍ ، وَرَدَّتْ عَلَيْهِ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ فِي حَالِ عَدَالَتِهِ^(١))

وجملته أَنَّ الحاكمَ إِذا شَهِدَ عِنْدَهُ فاسِقٌ ، فَرَدَّ شَهادَتَهُ لِفِسْقِهِ ، ثم تابَ وأصلَحَ ، وأعادَ تلكَ الشَّهادةَ ، لم يَكُنْ لَهُ أَن يَقْبَلَهَا . وهذا قال الشَّافِعِيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال أبو ثَوْرٍ ، والمُزَنِّي ، وداودُ : تُقْبَلُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : والنَّظَرُ يَدُلُّ على هذا ؛ لأنَّها شَهادةٌ

(٢٧) في ب : « وعظفها » .

(٢٨) في الأصل ، م : « ما » .

(٢٩) في الأصل : « يده » .

(٣٠) سقط من : الأصل .

(٣١) في الأصل ، ب ، م : « على » .

(١) في ب : « عدم الندم » .

٨٩/١١ و عَدِلَ ، فَتَقَبَّلَ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ وَهُوَ كَافِرٌ / فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، ثُمَّ شَهِدَ بِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي أَدَائِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُعَيَّرُ بِرَدِّهَا ، وَلِحَقَّتْهُ غَضَاظَةٌ لَكُونِهَا رُدَّتْ بِسَبَبِ نَقْصِ يَتَعَيَّرُ بِهِ ، وَصِلَاحُ حَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ يَزُولُ بِهِ الْعَارُ ، فَتَلَحُّقُهُ التُّهْمَةُ فِي أَنَّهُ قَصَدَ إِظْهَارَ الْعَدَالَةِ ، وَإِعَادَةَ الشَّهَادَةِ لَتَقَبَّلَ ، فَيَزُولُ مَا حَصَلَ بِرَدِّهَا ؛ وَلِأَنَّ الْفِسْقَ يَخْفَى ، فَيُحْتَاجُ فِي مَعْرِفَتِهِ إِلَى بَحْثٍ وَاجْتِهَادٍ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ نَقُولُ : شَهَادَةُ مُرَدُّدَةٍ بِالْاجْتِهَادِ ، فَلَا تُقَبَّلُ بِالْاجْتِهَادِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى نَقْضِ الْاجْتِهَادِ بِالْاجْتِهَادِ . وَفَارَقَ مَا إِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ كَافِرٍ لِكُفْرِهِ ، أَوْ صَبِيٍّ لَصِغَرِهِ ، أَوْ عَبْدٍ لِرِقِّهِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَعَتَّقَ الْعَبْدُ ، وَأَعَادُوا تِلْكَ الشَّهَادَةَ ، فَإِنَّهَا لَا تُرَدُّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُرَدَّ أَوَّلًا بِالْاجْتِهَادِ ، وَإِنَّمَا رُدَّتْ بِالْيَقِينِ ، وَلِأَنَّ الْبُلُوغَ وَالْحُرِّيَّةَ لَيْسَا مِنْ فِعْلِ الشَّاهِدِ ، فَيُتَّهَمُ فِي أَنَّهُ فَعَلَهُمَا لَتَقَبَّلَ شَهَادَتُهُ ، وَالكَافِرُ لَا يَرَى كُفْرَهُ عَارًا ، وَلَا يَتْرُكُ دِينَهُ مِنْ أَجْلِ شَهَادَةٍ رُدَّتْ عَلَيْهِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّحْعِيِّ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي الزِّنَادِ ، وَمَالِكٍ ، أَنَّهَا تُرَدُّ أَيْضًا فِي حَقِّ مَنْ أَسْلَمَ وَبَلَغَ ، وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً ^(٢) كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا شَهَادَةُ مُرَدُّدَةٍ ، فَلَمْ تُقَبَّلْ ، كَشَهَادَةِ مَنْ كَانَ فَاسِقًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَقْتَضِي فَرْقًا بَيْنَهُمَا فِي فِتْرَتَانِ ^(٣) . وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْعَبْدِ إِذَا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِرِقِّهِ ، ثُمَّ عَتَّقَ ، وَأَعَادَ ^(٤) تِلْكَ ^(٥) الشَّهَادَةَ ، رِوَايَتَانِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّ شَهَادَتَهُ تُقَبَّلُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ ، وَهُوَ أَمْرٌ يَظْهَرُ ، بِخِلَافِ الْفِسْقِ .

فصل : وَإِنْ شَهِدَ السَّيِّدُ لِمُكَاتِبِهِ ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، أَوْ شَهِدَ وَارِثٌ لِمَوْرُوثِهِ بِالْجُرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ ، ثُمَّ عَتَّقَ الْمُكَاتِبُ ، وَبَرَأَ الْجُرْحُ ، وَأَعَادُوا ^(٦) تِلْكَ الشَّهَادَةَ ، فَفِي قَبُولِهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُقَبَّلُ ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الْمَانِعِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِمْ ، فَأَشْبَهَ زَوَالَ الصَّبِيِّ بِالْبُلُوغِ / ، وَلِأَنَّ رَدَّهَا بِسَبَبِ لَا عَارَ فِيهِ ، فَلَا يُتَّهَمُ فِي قَصْدِ نَفْيِ الْعَارِ بِإِعَادَتِهَا ، بِخِلَافِ الْفِسْقِ . وَالثَّانِي ، لَا تُقَبَّلُ ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهَا بِاجْتِهَادِهِ ، فَلَا يَنْقُضُهَا

(٢) فِي ١ ، م زِيَادَةٌ : « أُخْرَى » .

(٣) فِي ١ ، ب ، م : « فَيَفْرَقَانِ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَادْعَى » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي ب : « وَأَعَادَ » .

باجتهاده . والأوّل أشبه بالصّحّة ، فإنّ الأصل قبول شهادة العدل ، ما لم يمتنع منه مانع ، ولا يصحّ القياس على الشهادة المردودة^(٧) للفسق ؛ لما ذكرنا بينهما من الفرق . ويخرج على هذا كلّ شهادة مردودة^(٨) ؛ إمّا للثّمة ، أو لعدم الأهليّة ، إذا أعادها بعد زوال الثّمة ، ووجود الأهليّة ، فهل تُقبل ؟ على وجهين .

١٩٠٥ - مسألة ؛ قال : (وإن كان لم يشهد بها عند الحاكم ، حتّى صار عدلاً ، قبلت منه)

وذلك لأنّ التّحمّل لا يُعتبر فيه العدالة ، ولا البلوغ ، ولا الإسلام ؛ لأنّه لا ثمة في ذلك ، وإنّما يُعتبر ذلك^(١) في الأداء^(٢) ، فإذا رأى الفاسق شيئاً ، أو سمعه ، ثمّ عدل ، وشهد به ، قبلت شهادته ، بغير خلاف تعلّمه ، وهكذا الصّبيّ ، والكافر إذا شهد بعد الإسلام والبلوغ ، قبلت . (وكذلك الرواية^(٣) ؛ ولذلك كان الصّبيان في زمن النّبي ﷺ يروون عنه بعد أن كبروا ؛ كالحسن ، والحسين ، وابن عبّاس ، والثّعمان بن بشير ، وابن الزّبير ، وابن جعفر ، والشّهادة في معنى الرواية ، ولذلك اعتبرت لها العدالة وغيرها من الشّروط المُعتبرة للشّهادة .

١٩٠٦ - مسألة ؛ قال : (ولو شهد وهو عدل ، فلم يحكم بشهادته حتّى حدث منه ما لا تجوز شهادته معه ، لم يحكم بها)

وجملة ذلك أنّ الشّاهدين إذا شهدا عند الحاكم ، وهما ممّن تُقبل شهادته ، ثمّ لم^(٤) يحكم بها حتّى فسقا ، أو كفرا ، لم يحكم بشهادتهما . وهذا قال أبو يوسف ، والشافعي . وقال أبو ثور ، والمزنيّ : يحكم بها ؛ لأنّ بقاء أهليّة الشّهادة ليس شرطاً في الحكم ؛ بدليل ما لو ماتا ؛ ولأنّ فسقهما تجدد بعد أداء الشّهادة ، فأشبه ما لو تجدد

(٧-٧) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(١-١) في ا : « للأداء » .

(٢-٢) في ب : « وكذا الرواية » .

(١) في م : « ولم » .

٩٠/١١ بعد الحكم بها . ووجه ذلك من طريقين ؛ أحدهما / ، أن عدالة الشاهد شرط للحكم فيعتبر دوامها إلى حين الحكم ؛ لأن الشرط لابد من وجودها في المشرط ، وإذا فسق انتفى الشرط ، فلم يجز الحكم . والثاني ، أن ظهور فسقه وكفره ، يدل على تقدمه ؛ لأن العادة أن الإنسان يسير الفسق ، ويظهر العدالة ، والزنديق يسير كفره ، ويظهر إسلامه ، فلا نأمن كونه كافراً أو فاسقاً حين أداء الشهادة ، فلم يجز الحكم بها مع الشك فيها ، فأما إن حدث هذا منه بعد الحكم بشهادته^(٢) ، لم ينقض ؛ لأن الحكم وقع صحيحاً ، لاستمرار شرطه إلى انتهائه ؛ لأنه قد وجد مقروناً بشرطه ظاهراً ، فلا ينقض بالشك ، كما لو رجع عن الشهادة ، وكما لو صلى بالتيمم ، ثم وجد الماء ، لكن إن كان ذلك قبل الاستيفاء ، وكان حذاً لله تعالى ، لم يجز استيفاءه ؛^(٣) لأنه يدرأ بالشبهات^(٤) ، وهذا شبهة فيه ، فأشبهه ما لو رجع عن الإقرار به قبل استيفائه . وإن كان ما لا استوفى ؛ لأن الحكم قد تم ، وثبت الاستحقاق بأمر ظاهر الصحة ، فلا يبطل بأمر محتمل ، ولذلك لم يبطل رجوعه عن إقراره . وإن كان حذاً قذيفاً أو قصاصاً ، احتمل وجهين ؛ أحدهما ، يستوفى . وهذا قول أبي حنيفة ؛ لأنه حق آدمي مطالب به ، أشبه المال . والثاني ، لا يستوفى . وهو قول محمد ؛ لأنه عقوبة على البدن^(٥) ، تدرأ بالشبهات ، أشبه الحد . وللشافعي وجهان ، كهذين . فأما ما حدث بعد الاستيفاء ، فلا يؤثر في حد ولا حق ؛ لأن الحق استوفى بما ظاهره الصحة ، وسوغ الشرع استيفاءه ، فلم يؤثر فيه ما طرأ بعده^(٥) ، كما لو لم يظهر شيء .

فصل : فأما إن أديا الشهادة ، وهما من أهلها ، ثم ماتا قبل الحكم بها ، حكم الحاكم

٩٠/١١ بـشهادتهما ، سواء ثبتت عدالتهما في حياتهما / ، أو بعد موتيهما ، وسواء كان المشهود به حدّاً أو غيره . وكذلك إن جنّوا ، أو أغمى عليهم . وهذا قال الشافعي ؛ لأن الموت لا يؤثر في شهادته ، ولا يدل على الكذب فيها . ولا يحتمل أن يكون موجوداً حال أداء الشهادة ،

(٢) في ب ، م : « بشهادة » .

(٣-٣) في م : « بالشبهات لأنه يدرأ » .

(٤) في ا : « القذف » .

(٥) في ا : « بعد » .

والجُنُونُ والإِعْمَاءُ في معناه ، بخلافِ الْفِسْقِ وَالْكَفْرِ .

١٩٠٧ - مسألة ؛ قال : (وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ عَلَى شَهَادَةِ الْعَدْلِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ ، إِذَا كَانَ الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ مَيِّتًا أَوْ غَائِبًا)

الكلامُ في هذه المسألة في فصولٍ ثلاثة ؛ أحدها ، في جَوَازِهَا . والثاني ، في مَوْضِعِهَا .
والثالث ، في شَرْطِهَا .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَإِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ ، بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ . وبه يقول مالكٌ ،
والشافعيُّ ، وأصحابُ الرَّأْيِ . قال أبو عُبَيْدٍ : أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ ،
على إِمْضَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي الْأَمْوَالِ . وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهَا ، فَإِنَّهَا لَوْ (١) لَمْ تُقْبَلْ
لَبْطَلَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْوُقُوفِ (٢) ، وَمَا يَتَأَخَّرُ إِثْبَاتُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ثُمَّ يَمُوتُ شُهُودُهُ ، وَفِي
ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى النَّاسِ ، وَمَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ، فَوَجِبَ أَنْ تُقْبَلَ ، كَشَهَادَةِ الْأَصْلِ .

الفصل الثاني : أَنَّهَا تُقْبَلُ فِي الْأَمْوَالِ ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، بِإِجْمَاعٍ ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو
عُبَيْدٍ ، وَلَا تُقْبَلُ فِي حَدٍّ . وَهَذَا قَوْلُ النَّحْعِيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابِهِ . وَقَالَ
مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : تُقْبَلُ فِي الْحُدُودِ ، وَكُلُّ حَقٍّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَثْبُتُ
بشَهَادَةِ الْأَصْلِ ، فَيَثْبُتُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، كَالْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُدُودَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى
السِّرِّ ، وَالذَّرِّ بِالشُّبُهَاتِ ، وَالْإِسْقَاطِ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا
شُبْهَةٌ ؛ فَإِنَّهَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا احْتِمَالُ الْعَلَطِ وَالسَّهْوِ وَالْكَذِبِ فِي شُهُودِ الْفَرَجِ ، مَعَ احْتِمَالِ
ذَلِكَ فِي شُهُودِ (٣) الْأَصْلِ ، وَهَذَا احْتِمَالٌ زَائِدٌ ، لَا يُوجَدُ فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ ،
بَدَلِيلٌ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى شُهُودِ الْأَصْلِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا تُقْبَلَ فِيمَا يَنْدَرِي
بِالشُّبُهَاتِ ، وَلِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقْبَلُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا فِي الْحَدِّ ؛ لِأَنَّ سِرَّ / صَاحِبِهِ أَوْلَى
مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْأَمْوَالِ ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ

٩١/١١ و

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) في ب : « الموقف » . وفي م : « الوقف » .

(٣) في م : « جهود » . تحريف .

في الحاجة والتساهل فيها ، ولا يصح قياسها على شهادة الأصل ؛ لما ذكرنا من الفرق ، فبطل إثباتها . وظاهر كلام أحمد ، أنها لا تقبل في القصاص أيضا ، ولا حد القذف ؛ لأنه قال : إنما تجوز في الحقوق ، أما الدماء والحد فلا . وهذا قول أبي حنيفة . وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور : تقبل . وهو ظاهر كلام الخرقى ؛ لقوله : في كل شيء إلا في الحدود . لأنه حق آدمي ، لا يسقط بالرجوع عن الإقرار به ، ولا يستحب ستره ، فأشبهه الأموال . وذكر أصحابنا هذا رواية عن أحمد ؛ لأن ابن منصور نقل أن سفيان قال : شهادة رجل مكان رجل في الطلاق جائزة . قال أحمد : ما أحسن ما قال . فجعله أصحابنا رواية في القصاص . وليس هذا برواية ؛ فإن الطلاق لا يشبه القصاص . والمذهب أنها لا تقبل فيه ؛ لأنه ^(٤) عقوبة بدنية ، تدرأ بالشبهات ، وتبنى على الإسقاط ، فأشبهت الحدود ، فأما عدا الحدود والقصاص والأموال ، كالنكاح والطلاق ، وسائر ما لا يثبت إلا بشاهدين ، فنص أحمد على قبولها في الطلاق والحقوق ، فيدل على قبولها في جميع هذه الحقوق . وهو قول الخرقى . وقال ابن حامد : لا تقبل في النكاح . ونحوه قول أبي بكر . فعلى قولهما ، لا تقبل إلا في المال ، وما يقصد به المال . وهو قول أبي عبيد ؛ لأنه حق لا يثبت إلا بشاهدين ، فأشبهه حد القذف . ووجه الأول ، أنه حق لا يدرأ بالشبهات ، فيثبت بالشهادة ^(٥) على الشهادة ^(٥) ، كالمال ، وبهذا فارق الحدود .

الفصل الثالث : في شروطها ، ولها ثلاثة شروط ؛ أحدها ، أن تتعذر شهادة

الأصل ؛ لموت ، أو غيبة ، أو مرض ، أو حبس ، أو خوف من سلطان / ^(٦) أو غيره ^(٦) . وهذا قال مالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي . وحكى عن أبي يوسف ، ومحمد ، جوازها مع القدرة على شهادة الأصل ، قياسا على الرواية وأخبار الديانات . وروى عن الشعبي ، أنها لا تقبل إلا أن يموت شاهد الأصل ؛ لأنهما إذا كانا حيين ، رجي حضورهما ، فكانا كالحاضرين . وعن أحمد مثل هذا ، إلا أن القاضي تأوله على الموت ، وما في معناه من الغيبة

(٤) في ب : « لأنها » .

(٥-٥) سقط من : ا ، ب ، م .

(٦-٦) سقط من : الأصل .

الْبَعِيدَةِ وَنَحْوَهَا . وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ عَلَى هَذَا ، فَيُزُولُ هَذَا الْخِلَافُ . وَلَنَا ، عَلَى
 اشْتِرَاطِ ^(٧) تَعَذُّرِ شَهَادَةِ شَاهِدِ الْأَصْلِ ، أَنَّهُ إِذَا أُمِّكِنَ ^(٨) الْحَاكِمُ أَنْ يَسْمَعَ ^(٩) شَهَادَةَ
 شَاهِدِي الْأَصْلِ ، اسْتَغْنَى عَنِ الْبَحْثِ عَنْ عَدَالَةِ شَاهِدِي الْفَرْعِ ، وَكَانَ أَحْوَطَ
 لِلشَّهَادَةِ ، فَإِنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُمَا مَعْلُومٌ ، وَصِدْقُ شَاهِدِي الْفَرْعِ عَلَيْهَا ^(٩) مَظْنُونٌ ، وَالْعَمَلُ
 بِالْيَقِينِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، أَوْلَى مِنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ ، وَلَئِنْ شَهَادَةُ الْأَصْلِ تُثَبِّتُ نَفْسَ الْحَقِّ ، وَهَذِهِ
 إِنَّمَا تُثَبِّتُ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ ، وَلَئِنْ فِي شَهَادَةِ الْفَرْعِ ضَعْفٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا اخْتِمَالَانِ ؛ اخْتِمَالُ
 غَلَطِ شَاهِدِي الْأَصْلِ ، وَاخْتِمَالُ غَلَطِ شَاهِدِي الْفَرْعِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ وَهْنًا فِيهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ
 تَنْتَهِضْ لِإثْبَاتِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُثَبِّتَ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ شَهَادَةِ ^(١٠) الْأَصْلِ ،
 كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ ؛ لِأَنَّهُ خُفِفَ فِيهَا ، وَلِهَذَا لَا يُعْتَبَرُ
 فِيهَا الْعَدَدُ ، وَلَا الدُّكُورِيَّةُ ، وَلَا الْحُرِّيَّةُ ، وَلَا اللَّفْظُ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا فِي حَقِّ عُمُومِ
 النَّاسِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَلَنَا ، عَلَى قَبُولِهَا عِنْدَ تَعَذُّرِهَا بِغَيْرِ الْمَوْتِ ، أَنَّهُ تَعَذَّرَتْ شَهَادَةُ
 الْأَصْلِ ، فَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَرْعِ ، كَمَا لَوْ مَاتَ شَاهِدُ الْأَصْلِ ، وَيُخَالِفُ الْحَاضِرِينَ / ؛ فَإِنَّ
 سَمَاعَ شَهَادَتِهِمَا مُمَكِّنٌ ، فَلَمْ يَجْزُ غَيْرُ ذَلِكَ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْعَيْبَةَ
 الْمُشْتَرِطَةَ لِسَمَاعِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ ، أَنْ يَكُونَ شَاهِدُ الْأَصْلِ بِمَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَشْهَدَ ثُمَّ
 يَرْجِعَ مِنْ يَوْمِهِ . وَهَذَا قَالَهُ أَبُو يَوْسَفَ ، وَأَبُو حَامِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ
 تَشَقَّقَ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ بِمِثْلِ هَذَا السَّفَرِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا
 شَهِيدٌ ﴾ ^(١١) . وَإِذَا لَمْ يُكَلَّفِ الْحُضُورَ ، تَعَذَّرَ سَمَاعُ شَهَادَتِهِ ، فَاحْتِيجُ إِلَى سَمَاعِ
 شَهَادَةِ الْفَرْعِ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : تُعْتَبَرُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبَى
 الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ ^(١٢) ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ كُلِّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ فِي

٩٢/١١

(٧-٧) سقط من : ب .

(٨) في الأصل : « استمع » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في م : « شاهدي » .

(١١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١٢) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري ، أحد حملة مذهب الإمام الشافعي ورفعاؤه ، توفي سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الشافعية الكبرى ١٢/٥ - ٥٠ .

حُكْمِ الْحَاضِرِ ، فِي التَّرْخُصِ وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . وَيُعْتَبَرُ دَوَامُ هَذَا الشَّرْطِ إِلَى الْحُكْمِ ، فَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَا الْفَرْعِ ، فَلَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَتِهِمَا حَتَّى حَضَرَ شَاهِدَا الْأَصْلِ ، لَوَقَفَ ^(١٣) الْحُكْمُ عَلَى سَمَاعِ شَهَادَتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ الْعَمَلِ بِالْبَدَلِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ ، كَالْمُتَيَمِّمِ يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَئِنْ حَضَرَهُمَا لَوْ وَجَدَ قَبْلَ أَدَاءِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ ، مَنَعَ ، فَإِذَا طَرَأَ قَبْلَ الْحُكْمِ ، مَنَعٌ مِنْهُ ، كَالْفُسْقِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ تَتَحَقَّقَ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ ، مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَنْبَنِي عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ جَمِيعًا ، فَاعْتَبِرَتْ الشَّرُوطُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ . فَإِنْ عَدَّلَ شُهُدَا الْفَرْعِ شُهُودَ الْأَصْلِ ، فَشَهِدَا بَعْدَ التَّهْمَا وَعَلَى شَهَادَتِهِمَا ، جَازَ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَإِنْ لَمْ يَشْهَدَا بَعْدَ التَّهْمَا ، جَازَ ، وَيَتَوَلَّى الْحَاكِمُ ذَلِكَ ، فَإِنْ عَلِمَ عَدَاةَ التَّهْمَا ، حَكَمَ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا بَحَثَ عَنْهَا ^(١٤) .

وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ^(١٥) ، وَأَبُو يَوْسُفَ / : إِنْ لَمْ يُعَدَّلْ شَاهِدَا الْفَرْعِ شَاهِدَايِ الْأَصْلِ ، لَمْ يَسْمَعْ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا ؛ لِأَنَّ تَرْكَ تَعْدِيلِهِ يَرْتَابُ بِهِ الْحَاكِمُ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَعْرِفَا ذَلِكَ ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى بَحْثِ الْحَاكِمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْرِفَا عَدَاةَ التَّهْمَا وَيَتَرُكَاهَا ، اكْتِفَاءً بِمَا يَثْبُتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ عَدَاةِ التَّهْمَا ، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ هَذَا الشَّرْطِ ، وَوُجُودِ الْعَدَالَةِ فِي الْجَمِيعِ إِلَى انْقِضَاءِ الْحُكْمِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا فِي شَاهِدِ الْأَصْلِ قَبْلَ هَذَا . وَإِنْ مَاتَ شُهُدَا الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ ، لَمْ يَمْنَعْ الْحُكْمَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ شُهُدَا الْأَصْلِ قَبْلَ أَدَاءِ الْفُرُوعِ شَهَادَتَهُمْ ، لَمْ يَمْنَعْ مِنْ أَدَائِهَا ، وَالْحُكْمُ بِهَا ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُمْ مِنْ شَرْطِ سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفُرُوعِ وَالْحُكْمِ ، فَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ مَانِعًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ جُنُّوا ؛ لِأَنَّ جُنُونَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَوْتِهِمْ . الشَّرْطُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يُعَيَّنَا شَاهِدَايِ الْأَصْلِ ، وَيُسَمِّيَاهُمَا . وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : إِذَا قَالَا : ذَكَرَيْنِ ، حُرَيْنِ ، عَدَلَيْنِ . جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّيَا ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مَعْرِفَةُ الصِّفَاتِ دُونَ الْعَيْنِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَا عَدَلَيْنِ عِنْدَهُمَا ، مَجْرُوحَيْنِ عِنْدَ غَيْرِهِمَا ؛ وَلَئِنْ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ رُبَّمَا أَمَكَّنَهُ جَرْحُ الشُّهُودِ ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ أَعْيَانَهُمَا ، تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ .

(١٣) فِي م : « وَقَفَ » .

(١٤) فِي أ : « عَنْهُمَا » .

(١٥) فِي أ : « أَبُو ثَوْرٍ » .

الشرط الرابع ، أن يَسْتَرِعِيَه شاهدُ الأصلِ الشَّهادة^(١٦) ، فيقول : اشْهَدْ على شهادتي أَنِّي
أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا . أَوْ يَسْمَعُ^(١٧) شَاهِدًا يَسْتَرِعِي آخَرَ
شَهَادَةً يُشْهَدُ عَلَيْهَا ، فيجوزُ لهذا السَّامِعِ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا ؛ لِحُصُولِ الاسْتِرْعَاءِ ، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْتَرِعِيَه بَعِيْنُهُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا تَكُونُ
شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ كَ ، فَأَمَّا إِذَا سَمِعْتَهُ يَتَحَدَّثُ ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ حَدِيثٌ . وَبِمَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . فَأَمَّا إِنْ سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ / ٩٣/١١
بِحَقٍّ ، أَوْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ بِحَقٍّ يَعْزِيهِ إِلَى سَبَبٍ ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ : أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا
مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ . فَهَلْ يَشْهَدُ بِهِ ؟ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رَوَاتَانِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ لَهُ
الشَّهَادَةَ بِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بِالشَّهَادَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَنِسْبَتِهِ لِلْحَقِّ^(١٨) إِلَى
سَبَبِهِ ، يَزُولُ الْاِحْتِمَالُ ، وَيَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ ، فَتَجُوزُ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَهَادَتِهِ ، كَمَا لَوْ
اسْتَرَعَاهُ . وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي
عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا مَعْنَى النَّيَابَةِ ، فَلَا يَنْبُؤُ عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . وَمَنْ نَصَرَ
الْأَوَّلَ قَالَ : هَذَا يَنْقُلُ شَهَادَتَهُ ، وَلَا يَنْبُؤُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْهَدُ مِثْلَ شَهَادَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ
عَلَى شَهَادَتِهِ . فَأَمَّا إِنْ قَالَ : أَشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا . فَلَا شُبْهَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
شَهَادَتِهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي .^(١٩) وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي^(٢٠) أَنِّي أَشْهَدُ . لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : أَشْهَدُ .
فَقَدْ أَمَرَهُ بِالشَّهَادَةِ ، وَلَمْ يَسْتَرِعِهِ . وَمَا عَدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فِيهَا عَلَى
الشَّهَادَةِ ، فَإِذَا سَمِعَهُ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ . لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
شَهَادَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرِعِهِ الشَّهَادَةُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَعَدَهُ بِهَا . وَقَدْ يُوصَفُ الْوَعْدُ
بِالْوُجُوبِ مَجَازًا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْعِدَّةُ دَيْنٌ »^(٢١) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالشَّهَادَةِ

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) في م : « سمع » .

(١٨) في أ : « الحق » .

(١٩-١٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٠) أخرجه الديلمي وابن عساكر . انظر : الجامع الكبير ١/ ٤٣٠ .

الْعِلْمَ ، فلم يَجْزُ لسامِعِهِ الشَّهَادَةُ بِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فلو سَمِعَ رجلاً يقول : لفلانٍ على ألفِ درهمٍ . جاز أن يشهد بذلك ، فكذا هذا . قلنا : الفرقُ بينهما من وجهين ؛ أحدهما ، أن الشَّهَادَةَ تَحْتَمِلُ الْعِلْمَ ، ولا يَحْتَمِلُ الإقرارُ ذاك^(٢١) . الثاني ، أن الإقرارَ أَوْسَعُ في لزومه من الشَّهَادَةِ ؛ بدليل صِحَّتِهِ / في المجهول ، وأنه لا يُراعَى فيه العددُ ، بخلاف الشَّهَادَةِ ، ولأنَّ الإقرارَ قولُ الإنسانِ على نفسه ، وهو غيرُ مُتَّهَمٍ ، فيكون أقوى منها ، ولهذا لا تُسْمَعُ الشَّهَادَةُ في حَقِّ الْمُقَرَّرِ ، ولا يُحْكَمُ بها . ولو قال شاهدُ الأصلِ : أنا أشهدُ أنَّ لفلانٍ على فلانٍ ألفاً ، فاشهدْ به أنتَ عليه . لم يَجْزُ أن يشهدَ على شهادته ؛ لأنه ما استرعاهُ شهادته ، فيشهدُ عليها ، ولا هو شاهدٌ بالحقِّ ؛ لأنه ما سَمِعَ الاعترافَ به ممَّن هو عليه ، ولا شاهدٌ سببه .

فصل : فأما كيفيةُ الأداءِ إذا كان قد استرعاها الشَّهَادَةُ ، فإنه يقولُ : أشهدُ أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ ، وقد عرَفْتُهُ بعينه واسمِهِ ونسبِهِ وعدالته ، أشهدُني أنه يشهدُ أنَّ لفلانٍ بنِ فلانٍ ، على فلانٍ بنِ فلانٍ ، كذا وكذا ، أو أنَّ فلاناً أقرَّ عندي بكذا . وإن لم يَعْرِفْ عدالته لم يذكرها . وإن سَمِعَهُ يُشْهَدُ غيرَه ، قال : أشهدُ أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ ، أشهدُ على شهادته أنَّ لفلانٍ بنِ فلانٍ ، على فلانٍ بنِ فلانٍ ، كذا وكذا . وإن كان سَمِعَهُ يشهدُ عندَ الحاكمِ قال : أشهدُ أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ ، شهدَ على فلانٍ بنِ فلانٍ ، عندَ الحاكمِ بكذا^(٢٢) . وإن كان نَسَبَ الحقِّ إلى سببه ، قال : أشهدُ أنَّ فلانَ بنَ فلانٍ قال : أشهدُ أنَّ لفلانٍ بنِ فلانٍ ، على فلانٍ بنِ فلانٍ كذا وكذا ،^(٢٣) من جهةِ كذا وكذا^(٢٣) . وإذا أرادَ الحاكمُ أن يَكْتُبَ ذلك ، كتبه ، على ما ذكرنا في الأداءِ .

فصل : واختلفتِ الرِّوَايَةُ في شَرْطِ خامسٍ ، وهو الذُّكُورِيَّةُ في شُهُودِ الْفَرْعِ ؛ فعن أحمدَ ، أنها شَرْطٌ ، فلا يُقْبَلُ في شُهُودِ الْفَرْعِ نساءٌ بحالٍ ، سواء كان الحقُّ ممَّا تُقْبَلُ فيه شَهَادَةُ النِّسَاءِ ، أو لا . وهذا قولُ مالِكٍ ، والثَّوْرِيِّ ، والشَّافِعِيِّ ؛ لأنَّهم يُثْبِتُونَ بشهادتهم

(٢١) في ١ : « ذلك » . وسقط من : م .

(٢٢) في زيادة : « قال اشهد » .

(٢٣-٢٣) سقط من : الأصل ، ب .

شَهَادَةُ شُهَدَاءِ الْأَصْلِ دُونَ الْحَقِّ . وليس ذلك بِمَالٍ ، ولا الْمُقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، فَأَشْبَهَ الْقِصَاصَ / وَالْحَدَّ . والثَّانِيَةُ ، لِلنِّسَاءِ مَدْخَلٌ فِيمَا لَوْ كَانَ الْمُشْهُودُ بِهِ يَتَّبِثُ بِشَهَادَتِهِنَّ فِي الْأَصْلِ . قَالَ حَرْبٌ : قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ امْرَأَتَيْنِ ، تَجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . يَعْنِي إِذَا كَانَ مَعَهُمَا ^(٢٤) رَجُلٌ . وَذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ ثُمَيْرَ بْنَ أَوْسٍ ^(٢٥) يُجِيزُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ عَلَى شَهَادَةِ ^(٢٦) الْمَرْأَةِ . وَوَجْهُهُ ، أَنَّ الْمُقْصُودَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ ^(٢٧) ، إِثْبَاتُ الْحَقِّ الَّذِي يَشْهَدُ بِهِ شُهَدَاءُ الْأَصْلِ ، فَقَبِلْتُ فِيهِ شَهَادَتَهُنَّ ، كَالْبَيْعِ . وَيُفَارِقُ الْحَدَّ وَالْقِصَاصَ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْقَصْدُ مِنَ الشَّهَادَةِ بِهِ إِثْبَاتُ مَالٍ بِحَالٍ ^(٢٨) . فَأَمَّا شُهَدَاءُ الْأَصْلِ ، فَيَدْخُلُ النِّسَاءُ فِيهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، فِي كُلِّ حَقٍّ يَتَّبِثُ بِشَهَادَتِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْمَنْعِ مِنْهُ رِوَايَةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ضَعْفًا ؛ لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنْ قَبْلُ ، فَلَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَزْدَادُ بِشَهَادَتِهِنَّ ضَعْفًا . وَلَنَا ، أَنَّ شُهَدَاءَ الْفُرُوعِ إِنْ كَانُوا يُتَّبِثُونَ شَهَادَةَ الْأَصْلِ ^(٢٩) ، فَهِيَ ^(٣٠) تَتَّبِثُ بِشَهَادَتِهِنَّ ^(٣١) ، وَإِنْ كَانُوا يُتَّبِثُونَ نَفْسَ الْحَقِّ ، فَهِيَ تَتَّبِثُ بِشَهَادَتِهِنَّ ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ شَهِدْنَ بِالْمَالِ ، أَوْ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ ، فَيَتَّبِثُ بِشَهَادَتِهِنَّ ، كَمَا لَوْ أَدَّيْنَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ . وَمَا ذَكَرَ لِلرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لَا أَصْلَ لَهُ .

فصل : وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى ^(٣٢) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَاهِدِي الْأَصْلِ شَاهِدُ فُرْعٍ ، فَيَشْهَدَ شَاهِدُ الْفُرْعِ عَلَى شَاهِدِي الْأَصْلِ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَلِفُ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا . وَهُوَ قَوْلُ شُرَيْحٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ شُبْرُمَةَ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ،

(٢٤) سقط من : أ .

(٢٥) غير بن أوس الأشعري ، قاضي دمشق ، ثقة ، قليل الحديث . توفي سنة خمس عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ٤٧٥/١٠ ، ٤٧٦ .

(٢٦) سقط من : ب ، م .

(٢٧) في أ : « الفرع » .

(٢٨) في أ : « الأصول » .

(٢٩) في الأصل : « فهو » .

(٣٠) في الأصل ، أ ، م : « بشهادتهم » . وكذلك في النسخ في الموضع الثاني .

وَالْبُتِّي ، وَالْعَنْبَرِي ، وَنُمَيْرِ بْنِ أَوْسٍ . قَالَ إِسْحَاقُ : لَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا ، حَتَّى جَاءَ هَؤُلَاءِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : وَشَاهِدٌ عَلَى شَاهِدٍ يَجُوزُ ، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَا ؛ شَرِيحٌ فَمَنْ دُونَهُ ، إِلَّا أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ أَنْكَرَهُ . وَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى كُلِّ / شَاهِدٍ أَصْلٌ إِلَّا ظ ٩٤/١١ شَاهِدًا فَرَعَ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ شَاهِدِي الْفَرَعِ يُثْبِتَانِ شَهَادَةَ شَاهِدِي الْأَصْلِ ، فَلَا تُثْبِتُ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَقْلٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ ، كَمَا لَا يُثْبِتُ إِقْرَارُ مُقَرَّرَيْنِ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ، يَشْهَدُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا يُثْبِتُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَقَدْ شَهِدَا اثْنَانِ بِمَا يُثْبِتُهُ ، فَيُثْبِتُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَا بِنَفْسِ الْحَقِّ ، وَلِأَنَّ شَاهِدِي الْفَرَعِ بَدَلٌ مِنْ شُهُودِ الْأَصْلِ ، فَيَكْفِي فِي عَدِّهِمَا ^(٣١) مَا يَكْفِي فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ هَذَا الْجَمَاعُ ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَلِأَنَّ شَاهِدِي الْفَرَعِ لَا يَنْقُلَانِ عَنْ شَاهِدِي الْأَصْلِ حَقًّا عَلَيْهِمَا ، فَوَجِبَ أَنْ يُقْبَلَ فِيهِ قَوْلُ وَاحِدٍ ، كَأَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَنْقُلُونَ الشَّهَادَةَ ، وَلَيْسَتْ حَقًّا عَلَيْهِمَا ^(٣٢) ، وَلِهَذَا لَوْ أَنْكَرَاهَا لَمْ يُعِدَّ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يَطْلُبْهُمَا مِنْهُمَا . وَهَذَا الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمَنْ اعْتَبَرَ لِكُلِّ شَاهِدٍ أَصْلٌ شَاهِدِي فَرَعَ ، أَجَازَ أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شَاهِدِي الْأَصْلِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَرَأَيْتُ كَثِيرًا مِنَ الْحُكَّامِ وَالْمُفْتِينَ يُجِيزُهُ . وَخَرَّجَهُ عَلَى قَوْلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، جَوَازُهُ . وَالْآخَرُ ، لَا يَجُوزُ حَتَّى يَكُونَ شُهُودُ الْفَرَعِ أَرْبَعَةً ، عَلَى كُلِّ شَاهِدٍ أَصْلٍ شَاهِدًا فَرَعَ . وَاخْتَارَهُ الْمُزْنِيُّ ؛ لِأَنَّ مَنْ يُثْبِتُ بِهِ أَحَدُ طَرَفِي الشَّهَادَةِ ، لَا يُثْبِتُ بِهِ الطَّرْفُ الْآخَرُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ أَصْلًا ^(٣٣) ^(٣٤) مَعَ شَاهِدٍ ^(٣٥) ، ثُمَّ شَهِدَ مَعَ آخَرَ عَلَى شَهَادَةِ ^(٣٥) شَاهِدِ الْأَصْلِ الْآخَرِ . وَلَنَا ، أَنََّّهُمَا شَهِدَا عَلَى قَوْلَيْنِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُقْبَلَ ، كَمَا لَوْ شَهِدَا ^(٣٦) بِإِقْرَارِ اثْنَيْنِ ، أَوْ بِإِقْرَارَيْنِ بِحَقِّينِ ^(٣٦) . وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدُ الْأَصْلِ فَرَعًا ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلُ أَصْلًا فِي شَهَادَةِ بِحَقٍّ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَلِأَنَّهُمْ

(٣١) فِي م : « عَدَّدَهَا » .

(٣٢) فِي ب ، م : « عَلَيْهِمَا » .

(٣٣) فِي أ ، م : « أَصْل » .

(٣٤-٣٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْل ، ب .

(٣٥) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٣٦-٣٦) فِي الْأَصْل : « اثْنَيْنِ بِإِقْرَارَيْنِ بِحَقِّينِ » . وَفِي ب : « بِإِقْرَارَيْنِ أَوْ بِإِقْرَارَيْنِ بِحَقِّينِ » . وَفِي م : « بِإِقْرَارَيْنِ بِحَقِّينِ

أَوْ بِإِقْرَارِ اثْنَيْنِ » .

يُثْبِتُونَ بِشَهَادَتِهِمْ شَهَادَةَ الْأَصْلِ ، وَلَيْسَتْ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ظَرْفًا لَشَهَادَةِ الْآخَرِ ، فَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ / أَنْ يَثْبُتَ الْحَقُّ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ شُهَدَاؤُ الْفَرْعِ سِتَّةً ، وَإِنْ كَانَ حَقٌّ يَثْبُتُ بِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ ، وَجَبَ ^(٣٧) أَنْ يَكُونَ شُهَدَاؤُ الْفَرْعِ ثَمَانِيَةً ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ زَنًى ، خُرِّجَ فِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، لَا مَدْخَلَ لَشَهَادَةِ الْفَرْعِ فِي إِثْبَاتِهِ . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ شُهَدَاؤُ الْفَرْعِ سِتَّةَ عَشَرَ ، فَيَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شُهَدَائِ الْأَصْلِ أَرْبَعَةً . الثَّلَاثُ ، يَكْفِي ثَمَانِيَةً . والرَّابِعُ ، يَكُونُونَ أَرْبَعَةً ، يَشْهَدُونَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ . والخَامِسُ ، يَكْفِي شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ شُهَدَائِ الْأَصْلِ . وَهَذَا إِثْبَاتٌ لِحَدِّ الزَّنَى بِشَاهِدَيْنِ ، وَهُوَ بَعِيدٌ .

فصل : وَإِنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ شَاهِدًا أَصِيلًا ، وَشَاهِدًا فَرْعًا ، يَشْهَدَانِ عَلَى شَهَادَةِ أَصِيلٍ آخَرَ ، جَازَ . وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدًا أَصِيلًا ، وَشَاهِدًا فَرْعًا ، خُرِّجَ فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ ، وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدًا أَصِيلًا ، ثُمَّ شَهِدَ هُوَ وَآخَرُ فَرْعًا عَلَى شَاهِدِ أَصِيلٍ آخَرَ ، لَمْ تُفَدْ شَهَادَتُهُ ^(٣٨) الْفَرْعِيَّةُ شَيْئًا ، وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ حُكْمَ مَا لَوْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ^(٣٩) شَاهِدٌ وَاحِدٌ .

١٩٠٨ - مسألة : قَالَ : (وَيَشْهَدُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ بِحَقِّ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِلشَّاهِدِ : اشْهَدْ عَلَيَّ)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَالْمَذْهَبُ مَا ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، لَا يَشْهَدُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ الْمُقَرُّ : اشْهَدْ عَلَيَّ . كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ حَتَّى يَسْتَرْعِيَهُ إِيَّاهَا ، وَيَقُولَ لَهُ : اشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي . وَعَنْهُ ، رَوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، إِذَا سَمِعَهُ يَقْرَأُ بِقَرَضٍ ، لَا يَشْهَدُ ، وَإِذَا سَمِعَهُ يَقْرَأُ بِدَيْنٍ ، يَشْهَدُ ^(١) ؛

(٣٧) فِي م : « فَوْجِبَ » .

(٣٨) فِي أ ، ب : « شَهَادَةٌ » .

(٣٩) فِي الْأَصْلِ : « شَهَادَةٌ » .

(١) فِي الْأَصْلِ : « شَهِدَ » .

لأنَّ الْمُقَرَّ بِالَّذِينَ^(٢) مُعْتَرَفٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ ، وَالْمُقَرَّرُ بِالْقَرَضِ لَا يَعْتَرِفُ بِذَلِكَ ، لَجَوَازِ
 أَنْ يَكُونَ اقْتَرَضَ مِنْهُ ، ثُمَّ وَقَّاهُ . وَعَنْهُ رَوَايَةٌ رَابِعَةٌ ، إِذَا سَمِعَ شَيْئًا ، فَدُعِيَ إِلَى الشَّهَادَةِ
 ٩٥/١١ ظ به^(٢) ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ شَهِدَ ، / ^(٣) وَإِنْ شَاءَ^(٢) لَمْ يَشْهَدْ . قَالَ : وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ
 إِذَا أَشْهَدَ أَنْ يَشْهَدْ إِذَا دُعِيَ ، ﴿ وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾^(٤) . قَالَ : إِذَا
 أَشْهَدُوا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ لِرَجُلٍ بِحَقٍّ ، وَلَمْ يَقُلْ : أَشْهَدُ عَلَى
 بِذَلِكَ . وَسَمِعَ^(٥) الشَّاهِدَ^(٦) أَنْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنِّي حَضَرْتُ إِقْرَارَ فُلَانٍ
 بِكَذَا . وَلَا يَقُولُ : أَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ . وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ : اقْتَرَضْتُ مِنْ فُلَانٍ ، أَوْ قَبَضْتُ
 مِنْ فُلَانٍ . لَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْهَدْ بِهِ . ^(٧) وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَشْهَدُ بِمَا عَلِمَهُ ، وَقَدْ
 حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِسَمَاعِهِ ، فَجَازَ أَنْ يَشْهَدْ بِهِ^(٧) ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدْ بِمَا رَأَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ . وَذَكَرَ
 الْقَاضِي أَنَّ فِي الْأَفْعَالِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَشْهَدُ بِهِ حَتَّى يَقُولَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ : أَشْهَدُ .
 وَهَذَا إِنْ أَرَادَ بِهِ الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ ، فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مَنْعِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا
 بِالْكُلِّيَّةِ ، فَإِنَّ الْغَاصِبَ لَا يَقُولُ لِأَحَدٍ : أَشْهَدُ عَلَى أَنِّي أَغْصَبُ . وَلَا السَّارِقُ ، وَلَا
 الزَّانِي ، وَلَا الْقَاتِلُ ، وَأَشْبَاهُ هَؤُلَاءِ . وَقَدْ شَهِدَ أَبُو بَكْرَةَ وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْمُغِيرَةِ بِالزُّنَى ،
 فَلَمْ يَقُلْ عَمْرٌ : هَلْ أَشْهَدُكُمْ أَوْ لَا^(٨) . وَلَا قَالَهُ لِلَّذِينَ^(٩) شَهِدُوا عَلَى قَدَامَةِ بَشْرٍ
 الْحُمْرِ^(١٠) ، وَلَا قَالَهُ عَثْمَانُ^(١١) لِلَّذِينَ شَهِدُوا بِذَلِكَ^(١٢) عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ^(١٣) .

(٢) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « مَعَهُ » .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٢ .

(٥) فِي أ ، ب ، م : « وَصَمِعَ » .

(٦) فِي أ ، م زِيَادَةٌ : « فَلَهُ » .

(٧-٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ . نَقَلَ نَظَرَ .

(٨) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ١٨٤/١١ . وَفِي م بَعْدَ هَذَا مَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَوْلِهِ : « الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ » .

(٩) فِي أ ، ب ، م : « الَّذِينَ » .

(١٠) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ٢٧٦/١٢ .

(١١) فِي م : « عَمْرٌ » .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ٤٩٩/١٢ .

٤١ « ولم يقل هذا أحد من الصحابة ، ولا من غيرهم »^(١٤) . وإن أراد به الأفعال التي تكون بالتراضى ، كالقرض ، والقبض فيه ، وفي الرهن والبيع ، والافتراق ، ونحو ذلك ، جاز .

فصل : ولو حضر شاهدان حساباً بين اثنين^(١٥) ، شرطاً عليهما أن لا يحفظا عليهما شيئاً ، كان للشاهدين أن يشهدا بما سمعاهما ، ولم يسقط ذلك بشرطهما^(١٦) ؛ لأن للشاهد أن يشهد بما سمعه أو علمه ، وذلك قد حصل له ، سواء أشهده أو سمعه ، وكذلك يشهدان على العقود بحضورها ، وعلى الجنایات بمشاهدتها ، ولا يحتاجان إلى إشهاد . وبهذا قال ابن سيرين ، ومالك ، والثوري ، والشافعي .

فصل : والحقوق على ضربين ؛ أحدهما ، حق لآدمي معين ، كالحقوق المالية ، والنكاح / ، وغيره من العقود والعقوبات ، كالقصاص ، وحذف القذف ، والوقف على آدمي معين ، فلا تسمع الشهادة فيه إلا بعد الدعوى ؛ لأن الشهادة فيه حق لآدمي ، فلا تستوفى إلا بعد مطالئته وإذنه ، ولأنها حجة على الدعوى ، ودليل لها ، فلا يجوز تقديمها^(١٧) عليها . والضرب الثاني ، ما كان حقاً لآدمي غير معين ، كالوقف على الفقراء ، والمساكين ، أو جميع المسلمين ، أو على مسجدي ، أو سقاية ، أو مقبرة مسبلة ، أو الوصية لشيء من ذلك ، ونحو هذا ، أو ما كان حقاً لله تعالى ، كالحدود الخالصة لله تعالى ، أو الزكاة ، أو الكفارة ، فلا تفتقر الشهادة به إلى تقديم الدعوى ؛ لأن ذلك ليس له مستحق معين من الآدميين يدعيه ، ويطلب به ، ولذلك شهد أبو بكر وأصحابه على المغيرة ، وشهد الجارود وأبو هريرة على قدامة بن مظعون بشرب الخمر ، وشهد الذين شهدوا على الوليد بن عقبة بشرب الخمر أيضاً ، من غير تقديم دعوى ، فأجيزت شهادتهم ، ولذلك لم يعتبر في ابتداء الوقف قبول من أحد ، ولا رضى منه . وكذلك ما لا يتعلق به حق أحد العريمين^(١٨) ، كتحريم الزوجة بالطلاق ، أو الظهار ، أو إعتاق الرقيق ، تجوز الحسبة به ، ولا تعتبر فيه دعوى . ولو شهد شاهدان بعتي عبد أو أمة

(١٤-١٤) جاء هذا في م بعد قوله : « هل أشهدكم أولاً » . السابق .

(١٥) في ١ : « رجلين » .

(١٦) في ١ ، م : « شرطهما » .

(١٧) في الأصل : « تقديمها » .

(١٨) سقط من : الأصل .

ابتداءً ، ثَبَتَ ذلك ، سَوَاءٌ صَدَّقَهُمَا ^(١٩) المشهودُ بِعِتْقِهِ ، أو لم يُصَدِّقْهُمَا ^(٢٠) . وبهذا قال الشافعي . وبه قال أبو حنيفة في الأمة . وقال في العبد : لا يَثْبُتُ ، ما لم يُصَدِّقِ العبدُ به ، وَيَدَّعِيَهُ ؛ لأنَّ العِتْقَ حَقُّهُ ، فَأَشْبَهَ سائرَ حُقوقِهِ . ولنا ، أَنَّهَا شَهَادَةٌ بِعِتْقٍ ، فلا تَفْتَقِرُ إلى تَقْدِيمِ ^(٢١) الدَّعْوَى ، كَعِتْقِ الْأُمَّةِ ، وَيُخَالِفُ سائرَ الحُقوقِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلِهَذَا لَا يَفْتَقِرُ إلى قَبُولِ العِتْقِ ^(٢٢) . ودليلُ ذلك الأمة . وما ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِعِتْقِ الْأُمَّةِ . فإن قال ^(٢٣) :
 ٩٦/١١ ظ الأمةُ يَتَعَلَّقُ بِإِعْتاقِهَا تَحْرِيمُ الوطءِ . قلنا : هذا لا أَثَرُ لَهُ ، فَإِنَّ الْبَيْعَ ^(٢٤) يُوجِبُ تَحْرِيمَهَا /
 عَلَيْهِ ، وَلَا تُسَمَّعُ الشَّهَادَةُ بِهِ ^(٢٥) إِلَّا بَعْدَ الدَّعْوَى .

فصل : وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ ^(٢٦) لَا دَمِيٍّ ، لَمْ يَخْلُ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهَا ، أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ ، فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا ، لَمْ يَجْزْ لِلشَّاهِدِ أَداؤها حَتَّى يَسْأَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
 « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ يَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ » . رواه البخاري ^(٢٧) .
 ولأنَّ أَدَاءَهَا حَقٌّ لِلْمَشْهُودِ لَهُ ، فلا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِرِضَاهُ كَسائرِ حُقوقِهِ . وإن كان المشهودُ له غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا ، جازَ لِلشَّاهِدِ أَداؤها قَبْلَ طَلَبِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أَلَا أُتْبِكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ » . رواه مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَمَالِكٌ ^(٢٨) .

(١٩-١٩) سقط من : الأصل . نقل نظر .

(٢٠) في ١ : « تقديم » .

(٢١) في م : « المعتقد » .

(٢٢) في ب ، م : « قيل » .

(٢٣) في م : « المنع » .

(٢٤) سقط من : ب .

(٢٥) في ١ : « دعوى » .

(٢٦) تقدم تخريجه ، في : ٦٢١/١٣ .

(٢٧) أخرجه مسلم ، في : باب بيان خير الشهود ، من كتاب الأفضية . صحيح مسلم ١٣٤٤/٣ . وأبو داود ، في : باب في الشهادات ، من كتاب الأفضية . سنن أبي داود ٢٧٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الشهادات ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٧٢٠/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الشهداء أيهم خير ، من أبواب الشهادات . عارضة الأحوذى ١٦٩/٩ ، وابن ماجه ، في : باب الرجل عنده شهادة لا يعلم بها صاحبها ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٧٩٢/٢ . =

وقال مالك : هو الذى يأتى بشهادته ، ولا يعلم بها الذى هى له . وهذا الحديث وإن كان مُطلقاً ، فإنه يتعين حمله على هذه الصور ، جمعاً بين الحديثين ؛ لأنه إذا لم يكن عالمًا بها ، فتركه طلبها لا يدل على أنه لا يريد إقامتها ، بخلاف العالم بها . وهذا مذهب الشافعى .

فصل : ويُعتبر لفظ الشهادة فى أدائها ، فيقول : أشهد أنه أقرّ بكذا . ونحوه . ولو قال : أعلم ، أو أحيق ، أو أتيقن ، أو أعرف . لم يُعتد به ؛ لأن الشهادة مصدرُ شَهِدَ يشهدُ شهادةً ، فلا بد من الإتيان بفعلها المشتق منها ، ولأن فيها معنى لا يحصل فى غيرها من اللفظات ؛ بدليل أنها تُستعمل فى اليمين ، فيقال : أشهد بالله . ولهذا تُستعمل فى اللعان ، ولا يحصل ذلك من غيرها . وهذا مذهب الشافعى ، ولا أعلم فيه خلافاً .

١٩٠٩ - مسألة ؛ قال : (وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْتَحْفَى ، إِذَا كَانَ عَدْلًا)

المُستَحْفَى : هو الذى يُخفى نفسه عن المشهود عليه ؛ لئسمع إقراره ، ولا يعلم به ، مثل مَنْ / يَجْحَدُ الْحَقَّ عِلَانِيَةً ، ويُقرُّ به سِرًّا ، فيختبئ شاهدان فى موضع لا يعلم بهما ، لئسمع إقراره به ، ثم يشهدا به ، فشهادتهما مقبولة ، على الرواية الصحيحة . وهذا قال عمرو^(١) بن حريث . وقال : كذلك يفعل بالخائن والفاجر^(٢) . وروى مثل ذلك عن شريح^(٣) . وهو قول الشافعى . وروى عن أحمد ، رواية أخرى ، لا تُسمع شهادته ، وهو اختيار أبى بكر ، وابن أبى موسى . وروى ذلك عن شريح^(٤) ، والشعبي ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾^(٥) . وروى عن النبى ﷺ ، أنه قال : « مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ

= والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ١١٥ - ١١٧ ، ٥/ ١٩٢ ، ١٩٣ .

(١) عمرو بن حريث بن عمرو المخزومى الكوفى ، له صحبة ، ولد فى أيام بدر ، وقيل : قبل الهجرة بستين . توفى سنة خمس وثمانين . الإصابة ٤/ ٦١٩ .

(٢) أورده البخارى ، فى : باب شهادة المختبئ ، من كتاب الشهادات . صحيح البخارى ٣/ ٢٢٠ . والبيهقى ، فى : باب ما جاء فى شهادة المختبئ ، من كتاب الشهادات . السنن الكبرى ١٠/ ٢٥١ . وعبد الرزاق ، فى : باب السمع شهادة وشهادة المختفى ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/ ٣٥٦ .

(٣) ذكره وكيع ، فى : أخبار القضاة ٢/ ٢٣٩ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب السمع شهادة وشهادة المختفى ، من كتاب الشهادات . المصنف ٨/ ٣٥٦ .

(٥) سورة الحجرات ١٢ .

ثُمَّ التَّفَتَ ، فَهِيَ أَمَانَةٌ ^(٦) . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِسَامِعِهِ ذِكْرُهُ عَنْهُ ؛ لِأَلْتِفَاتِهِ وَحَذَرِهِ . وَقَالَ
مَالِكٌ : إِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ ضَعِيفًا يَنْخَدِعُ ^(٧) ، لَمْ يُقْبَلْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ،
قُبِلَتْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا شَهِدَا بِمَا سَمِعَاهُ يَقِينًا ، فَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا ، كَمَا لَوْ عَلِمَ بِهِمَا ^(٨) .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٥٦٦/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا
جَاءَ أَنَّ الْمَجَالِسَ أَمَانَةٌ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالْجَلِيلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣٨/٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٢٤/٣ ،
٣٩٤ ، ٣٨٠ ، ٣٥٢ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « يَنْخَدِعُ » . وَفِي ١ : « يَخْدَعُ » .

(٨) فِي ١ ، ب ، م : « بِهَا » .